

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في
الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء
المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

نجود عبد الحليم عبد اللطيف زهد

إشراف

د. سائدة عفونة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات
المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في
الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء
المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

نجود عبد الحليم عبد اللطيف زهد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/08/17م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. سائدة عفونة / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. فدوى اللبدي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. علي حباب / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من كان قوتي والذي أحمل اسمه بكل فخر إلى روح والدي الغالي رحمة الله
إلى من رحمت أبنائي وكانت سنداً لي في حياتي إلى روح جدي الغالية أم نعيم رحمها الله
إلى رفيق دربي وشريك حياتي ومنه زرع العزيمة في نفسي زوجي مروان
إلى والدي الحبيبة وعماتي العزيزات
إلى بناتي روان وزينب ورؤى وولدي عبد الرحمن
إلى كل من ساندني أثناء فترة دراستي

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وأتقدم بالشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور سائدة عفونة على جهودها في إسداء كل ما هو مفيد لإنجاح هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان مع الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: د. فوى اللبدي (ممتحناً خارجياً)، د. علي حباب (ممتحناً داخلياً) وذلك لتكرمهم وتفضلهم بقبول مناقشة عملي المتواضع.

كما يسرني أن أقدم خالص شكري وعرفاني و امتناني إلى الأستاذ مروان زهد الذي كان نعم السند والعون، وطسائدي في إنجاز هذا العمل وخاصة التحليل الإحصائي واستقراء النتائج وتفسيرها إحصائياً، والسيد كمال زهد على مساعدته في التدقيق اللغوي لمادة الرسالة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

**تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في
الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء
المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت
الإشارة إليه حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب
علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	الإطار النظري
35	الدراسات السابقة
45	التعقيب على الدراسات السابقة
48	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
49	منهج الدراسة
49	مجتمع الدراسة
51	عينة الدراسة
55	أدوات الدراسة
57	ثبات الأداة

الصفحة	الموضوع
58	المعالجة الإحصائية
59	متغيرات الدراسة
60	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
61	النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة
63	فرضيات الدراسة
63	أولاً: فحص الفرضية الأولى
64	ثانياً: فحص الفرضية الثانية
66	ثالثاً: فحص الفرضية الثالثة
68	رابعاً: فحص الفرضية الرابعة
70	خامساً: فحص الفرضية الخامسة
73	نتائج المقابلة
83	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
84	مناقشة النتائج المتعلقة بالاستبيان
88	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة المقابلة
92	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى
93	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية
94	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة
94	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة
95	مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة
97	النتائج والتوصيات
101	الخاتمة
105	قائمة المصادر والمراجع
112	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
50	توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي والمديرية في المدارس الحكومية الأساسية الدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2016/2015	جدول (1)
52	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي والجنس والمديرية في المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة	جدول (2)
54	خصائص عينة الدراسة موزعة حسب المتغيرات المستقلة	جدول (3)
57	معامل الثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية للأداة	جدول (4)
62	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للسبعة مجالات والدرجة الكلية لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة	جدول (5)
64	نتائج اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا تبعا لمتغير الجنس	جدول (6)
65	نتائج اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا تبعا لمتغير المسمى الوظيفي	جدول (7)
66	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعا لمتغير المؤهل العلمي	جدول (8)
67	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي عند العينة	جدول (9)
68	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعا لمتغير جنس المدرسة	جدول (10)
69	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعا لمتغير جنس المدرسة	جدول (11)

الصفحة	الجدول	الرقم
71	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المديرية	جدول (12)
72	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المديرية	جدول (13)
73	أعداد مدراء التربية والتعليم موزعين حسب المنطقة والجنس	جدول (14)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
113	استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس قبل التحكيم	ملحق (1)
121	استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس بعد التحكيم	ملحق (2)
131	استبانة المقابلة مع مدراء ومديرات التربية والتعليم	ملحق (3)
134	أسماء المحكمين	ملحق (4)
135	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الأثر لفقرات ومجالات والدرجة الكلية لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة حسب مجالات الدراسة	ملحق (5)
142	كتاب تسهيل المهمة	ملحق (6)
143	كتاب تسهيل المهمة 2	ملحق (7)

تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية
الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم

في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

نجد عبد الحليم عبد اللطيف زهد

إشراف

د. سائدة عفونة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتة لطبيعة هذه الدراسة، من خلال أدوات نوعية وكمية وهي الاستبانة والمقابلة. تكون مجتمع الدراسة من معلمين ومعلمات ومدراء ومديرات المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددهم (4032) موزعين على مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددها (24) مديرية، هذا بالإضافة إلى مديري ومديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم 24 (22 ذكور، 2 إناث). بلغت عينة الدراسة (601) معلماً ومعلمة ومديراً ومديرة تم استعادة (581) استبانة، وتم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية بحيث شملت طبقتي جنس المعلم والمديرية، ولأداة المقابلة تم مقابلة 17 مدير تربية وتعليم (15 ذكر، 2 أنثى) في الضفة الغربية.

أظهرت نتائج دراسة الاستبيان أن درجة الأثر لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا كانت كبيرة أي إيجابية، في حين تنوعت درجة الأثر للمجالات وتراوحت ما بين المتوسطة والكبيرة بحيث بلغت 67.9% للمجال السلوكي و 77.8% للمجال المهني، أما بالنسبة للمقابلات مع مدراء التربية والتعليم فقد أظهرت نتائج المقابلات أن للمعلمة قدرة أفضل من

المعلم في التعامل مع الطلبة في هذه المرحلة العمرية، وذلك لتقبل الطلبة للمعلمات من خلال عطفهن وحنانهن عليهم فهي أي المعلمة أقدر على معرفة احتياجات الطلبة، كما أن تأنيث التعليم حقق نتائج ملموسة في رفع مستوى تحصيل الطلبة وساعد في انتشار ثقافة تقبل الآخر هذا بالإضافة إلى انخفاض المشاكل السلوكية والالتزام بالانضباط بالدوام المدرسي لدى الطلبة.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة المعلمين والمعلمات والمدراء والمديرات في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب المجالات (الاجتماعي والقيمي، التحصيل والمعرفة، النفسي، المهني، السلوكي، النوع الاجتماعي) وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، أما بالنسبة للمجال الاقتصادي فيوجد فروق لصالح المسمى الوظيفي مدير أما بالنسبة لمتغير الجنس فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية وذلك لصالح المعلمات، كما تبين وجود فروق دالة حسب المؤهل العلمي حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات وذلك لصالح من يحملون درجة الدبلوم، كما تبين وجود فروق دالة إحصائية على المجالات والدرجة الكلية تبعاً لجنس المدرسة ولصالح مدارس الإناث، أما بالنسبة للمديرية فقد اتضح وجود فروق دالة إحصائية وذلك تبعاً لمجالات الدراسة والدرجة الكلية ولصالح مديريات غرب غزة، ضواحي القدس وطوباس.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت الباحثة بمساواة فرص التوظيف للذكور ممن يحملون التربية الابتدائية مقارنة بالإناث، لأن للمعلم الذكر مهارات وخبرات يحتاجها الطالب فلا يجب الاستهتار بخبرة وقدرة الرجل في تربية الأجيال، كما أوصت الباحثة بأن يكون التأنيث جزئياً، أي أن يشمل كلا الجنسين من معلمين ومعلمات.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

يعد العلم من أهم وأبرز الأمور التي يحتاج الإنسان إليها، لأنه يلبي كافة احتياجاته الأساسية التي يسعى خلفها، وهو المنارة التي يهتدي بها الناس إلى الطريق الذي سيسلكونه في هذه الحياة، وهو سبب الظهور والرقي والرفعة، وهذا ليس على المستوى الفردي بل هو على مستوى الدول أيضاً، فالدولة التي تحافظ على نظامها التعليمي هي الدولة التي تتفوق في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية، ولهذا السبب فالتعليم ضروري جداً لأي دولة تسعى لتطوير ورفاه شعبها ونموها.

إن التقدم الهائل الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة في شتى العلوم والمعارف، مرده بالأساس إلى قطاع التربية والتعليم، الذي يعد بحق الركيزة الأساس لكل تنمية اقتصادية أو علمية أو اجتماعية، بحيث يعتبر التعليم المحرك الأساس للتنمية وتطور الشعوب لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وحضارية، لذا نجد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث وحواضن الفكر المستقبلي تتعاون وتتبادل معارفها وبياناتها وتجاربها لفهم وإدراك السبل الفعالة لتحقيق تعليم جيد ودائم ومنظم (عبدالكريم، 2010).

تشكل الممارسة التربوية التعليمية لبنة جوهرية في مسار الحضارات، وتعتبر أول خطوة وأهمها في حقل العلم والمعرفة لذلك ارتبط التعليم بالتنمية التي هي أيضاً عملية حضارية تمثل نقلة نوعية على الصعيد المجتمعي كله، وهي ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية وثقافية لذلك يؤدي التخطيط في مجال التنمية البشرية، إلى المعادلة بين مظاهر التقدم ومظاهر التطور في ميدان التربية والتعليم، بحيث لا يمكن تصور مجتمع متقدم اقتصادياً واجتماعياً ومتخلف تربوياً وتعليمياً أو العكس (عبود، 2005).

ومما لا شك فيه أن التعليم كان على الدوام ملاذاً للفلسطينيين في بيئة يتواصل فيها الاحتلال والعنف، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي الأمر الذي جعل من

الشعب الفلسطيني بالرغم من كافة التحديات من أكثر الشعوب تعليماً في المنطقة وهذا ما يدل عليه من نسبة الأمية المتدنية في فلسطين مقارنة بالدول العربية على المستوى الإقليمي (ريادة، 2011).

ونتيجة لعملية السلام وقيام السلطة الوطنية احتل التعليم مركز الصدارة من جديد حيث أنشئت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في آب من عام 1994 بعد توقيع اتفاقية أوسلو ومنذ تأسيسها ركزت وزارة التربية جهودها على وقف التدهور المستمر في النظام التعليمي والعمل على استقراره وتوحيد القوانين والأنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطوير الهياكل المالية والإدارية وإدخال التعليم الإلزامي، وتطوير وتحديث المناهج الدراسية والكتب المدرسية الفلسطينية لجميع الصفوف، وبناء وإعادة تأهيل المرافق التعليمية واستخدام معلمين أكفاء وتطوير قدراتهم (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2010).

ومنذ تأسيسها سعت وزارة التربية والتعليم العالي للنهوض بقطاع التعليم والذي سعى الاحتلال على مدى ربع قرن لتدميره، ضمن سياسة ممنهجة للقضاء على كافة مقومات الحياة للفلسطينيين، واستطاعت وزارة التربية والتعليم أن تحقق إنجازات على هذا الصعيد وبالأخص فيما يتعلق بالبنية التحتية للمدارس ورفع نسب الالتحاق وخفض نسب التسرب من المدارس (ريادة، 2011).

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإناث كمعلمات ازدادت مع السنوات العشر الأخيرة، حيث انتقلت من 49% للعام 2001/2000 إلى 60.1% للعام الدراسي 2016 (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016)

ويعود ذلك إلى النهج الذي تتبعه الوزارة في تعيينها للكوادر التعليمية للمرحلة الأساسية، وخاصة من الصف الأول وحتى الرابع فهي تعتمد إلى اختيار الإناث كسياسة (تأنيث التعليم) إلا أن تطبيقها لهذه السياسة غير معلن وغير موثق بشكل صريح وواضح، واتبعت سياسة التأنيث كنتيجة للاعتقاد السائد بأن المعلمة، هي أقدر على التعامل مع الطفل في هذه المرحلة من المعلم،

وهذا بالطبع يمثل امتداداً لدور الرعاية في الأسرة، وهناك اعتقاد آخر يشير إلى أن السبب في تطبيق الوزارة لهذه السياسة هو ارتفاع ألتحصیل العلمي للطلبة في المدارس التي تدرس بها الإناث (ماس، 2006).

وخلال السنوات الماضية، ظهرت دعوات متعددة لتأنيث التعليم، أي جعل الهيئة التعليمية من المعلمات في مدارس الذكور والإناث على حد سواء، ولا سيما المرحلة الأساسية الدنيا في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا، وذلك لأن هناك مسوغات عالمية ومسوغات عربية لتأنيث التعليم، لتمكن الطالب من الانتقال من المدرسة إلى الحياة الجامعية، أو إلى الحياة بأشكالها المختلفة بسهولة ويسر، لأن المدرسة إحدى أكبر المؤسسات التي يمر من خلالها إلى رحاب الحياة، لذلك نجد الدول التي تعاني من أزمات تكون غير قادرة على توفير المعلمين الذكور في كل الأوقات، فنتجه إلى توفير المعلمين من الجنس الآخر لا سيما في حالات الحروب والهجرات السكانية التي في العادة تكون ذكورية الجنس، وخاصة الهجرات التي تسببها الظروف الاقتصادية (عبود، 2005).

إن المرحلة الابتدائية في السلم التعليمي هي المرحلة الأكثر أهمية نسبياً مقارنة بمراحل التعليم الأخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة الطلبة في هذه المرحلة، لأنها تمثل اللبنة الدنيا والأساس الأول للانطلاق نحو مراحل أخرى من التعليم (العرباوي، 2005).

إن أهمية المرحلة الأساسية تكمن في كونها تساهم في بلورة نمو الطلبة من جميع الجوانب لذلك اهتم الباحثون في دراسة هذه المرحلة للتركيز على نمو شخصية الطلبة وتطويرها ودراسة فرص المواد المختلفة للإسهام في خلق أجواء ملائمة للطلبة في هذه المرحلة (إقبال، 2013).

مشكلة الدراسة

إن الاهتمام بالأطفال وحسن رعايتهم في المجتمعات يعتبر دليلاً على التطور، لذلك سعت المجتمعات لرعاية الأطفال في النواحي الصحية والتعليمية والتربوية، فعملت هذه

المجتمعات على النهوض بقطاع التعليم لأنه أساس التنمية والرفق والازدهار، فأُنشئت المدارس الحكومية وقامت بالإشراف على المدارس غير التابعة لها لحساسية التعليم وأهميته.

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتشار المدارس في مختلف المناطق تزايدت نسبة التحاق الإناث بالتعليم، وتناقصت معدلات تسربهن نتيجة لقرب المؤسسات التعليمية من أماكن سكنهن، وفصل العديد من المدارس المختلطة، مما شجع الإناث على الالتحاق بالتعليم وبمؤسسات التعليم العالي، وجعل إقبالهن كبيراً على التعليم العالي وتزايد بالتالي إقبالهن على الالتحاق بمهنة التعليم، وفي ظل الظروف التربوية والاقتصادية والاجتماعية، نجد وزارة التربية والتعليم العالي تسعى نحو تأنيث الهيئة التدريسية في المرحلة الأساسية، وكحل لتلك الظروف، سواء كان نظام لتأنيث نتيجة تخطيط مقصود أو مجرد خطوات تجريبية في حل مشكلات المدارس الأساسية، اتجهت الوزارة لتأنيث الهيئات التدريسية والإدارة بصورة كاملة في المدارس التي تحتوي على الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا، وأمام تنفيذ هذه السياسة، وما ستمخض عنه هذه السياسة من نتائج سلوكية وتربوية وتعليمية، ولأن مهنة التعليم لها قواعدها وأصولها وممارساتها، بعيداً عن النظر لنوع المعلم، فمن المتوقع أن يقوم المعلم والمعلمة بأداء دورهما المهني على نحو مماثل في جميع الأوضاع التعليمية ولكن إلى أي مدى يتأثر الطلبة بنوع المعلم؟ من هنا تتبلور مشكلة هذه الدراسة في تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسئلة الدراسة

أجابت الدراسة عن السؤالين التاليين:

1- ما تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

2- هل تختلف المتوسطات الحسابية لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة تبعاً للمتغيرات المستقلة (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، جنس المدرسة، المديرية)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على إيجابيات وسلبيات سياسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأتي هذه الدراسة من أجل المساهمة في تقييم أهمية دور المعلمة والمعلم، وتأثير كل منهم على شخصية وقدرات الطلبة السلوكية والتعليمية في التعامل مع متطلبات الحياة، ولتزويد الوزارة بتغذية راجعة حول مراعاة النوع الاجتماعي في سياسة التأنيث، وتوضيح المزايا والعيوب لهذه السياسة، وبذلك يتم التأكد من أن هذه السياسة وفقاً لما خطط له.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول أثر تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفترات تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول أثر تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفترات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول أثر تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفترات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول أثر تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفترات تبعاً لمتغير جنس المدرسة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول أثر تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفترات تبعاً لمتغير المديرية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2016/2017.

الحدود البشرية: معلمين ومدراء المدارس التي تشتمل على الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

مصطلحات الدراسة الإجرائية

التعليم: هو عملية منظمة تمارس من قبل المعلم والمعلمة وتهدف إلى نقل المعارف المهاراتية والمعلومات إلى الطلبة وتنمية اتجاهاتهم نحوها والتعلم هو الناتج الحقيقي لعملية التعليم.

المعلم: هو شخص يقوم بالتعليم أو يقدم خدمة تربوية متخصصة في أي مؤسسة تعليمية.

تأنيث التعليم: هو نظام يعتمد على المعلمات بشكل كلي في تعليم طلبة الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا والتي يختلط فيها الطلبة الذكور والاناث أو الذكور فقط، وتشمل إدارة المدرسة أيضا.

المرحلة الأساسية الدنيا: هي مرحلة تتضمن الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا والتي تمتد من بداية الصف الأول الأساسي حتى نهاية الصف الرابع الأساسي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

التطور التاريخي للتعليم في فلسطين

إن الحديث عن ظاهرة تأنيث الهيئة التدريسية، يلزمنا بأن نتبع التطور الذي مر به التعليم في فلسطين خلال العصور والفترات الماضية، وأن نستعرض الحكومات التي تعاقبت، وسياساتها التعليمية والتربوية إزاء الشعب الفلسطيني، وأينما تواجد الفلسطينيون ومهما توالى عليهم من سلطات يبقى أمر التعليم محور اهتمامهم على مر العصور.

وفيما يلي عرض مختصر لمراحل التعليم وتطوراتها في فلسطين.

أولاً: الفترة منذ صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الفاطمي

تكون التعليم في هذه الفترة من مرحلتين، التعليم الابتدائي في الكتاتيب، بينما المرحلة الثانية كانت تسمى بالدراسات المتقدمة، والتي تعادل التعليم الثانوي والجامعي في أيامنا هذه ومكانها الأساسي المسجد ثم تطور الأمر بعد ذلك لتشمل المسجد والمدرسة وذلك ابتداء من القرن الخامس الهجري، وهذا التقسيم ساد في فلسطين كغيرها من البلدان الإسلامية، حتى بدايات العصر الحديث، أي أن فلسطين لم تعرف المدارس في الفترة الممتدة بين القرن الأول وحتى القرن الخامس الهجري، وإنما كان يحدث التعليم في مؤسستين رئيسيتين هما الكتاتيب والمسجد (العسلي، 1990).

في الفترة الأيوبية والمملوكية تم إنشاء المدارس النظامية، وهو التطور الجديد في العالم الإسلامي ويعود الفضل في ذلك إلى صلاح الدين الأيوبي الذي أنشأ أول مدرسة حقيقية في مدينة القدس سنة (588هـ) وهي المدرسة الصلاحية وكانت المدارس في هذه الفترة تعادل في مستواها المدارس الثانوية والجامعات في عصرنا هذا، ومن الجدير بالذكر أن التعليم في هذه

المدارس كان مقصوراً على الذكور فقط ولم يكن للفتيات مكان فيها ودراستهن كانت تتم في البيوت على أيدي آبائهن وأقاربهن (العسلي، 1990).

بدأ عدد المدارس يتناقص تدريجياً في العصر العثماني، حتى كادت تختفي تماماً في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، حيث وصل عدد المدارس إلى (35) مدرسة في أواسط القرن الثاني عشر بعد أن كان (56) مدرسة في عصر المماليك في القدس، وقد رافق ذلك تراجعاً في نوعية التعليم المقدم للطلبة وذلك بسبب التدهور في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة العثمانية كلها ناهيك عن سوء الإدارة والفساد الذي حول المدارس في النهاية إلى ممتلكات خاصة ودور للسكن (البرغوثي، 1990).

في أواسط القرن التاسع عشر بذلت الدولة العثمانية جهوداً لإعادة النهوض من كبوتها في جميع المجالات ومنها مجال التعليم، وأقرت لجنة خاصة بالتعليم قانوناً صدر عام (1845) للتعليم المجاني والالزامي وصدر بعده قانون أخر لتنظيم التعليم العثماني عام (1869) نص على وجوب فتح مدرسة ابتدائية في كل قرية وفتح مدرسة إعدادية في كل مدينة يتجاوز عدد أفرادها عن ألف نسمة (العسلي، 1990).

وبتسلم بريطانيا مقاليد الإدارة في فلسطين عام 1920، كان صك الانتداب حسب مصالحها مخالفة بذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على تقديم المساعدة والنصيحة للسكان، ليصبحوا قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم، في الوقت الذي قررت فيه بريطانيا الإشراف على شؤون التعليم للعرب، أعطت اليهود الحرية الكاملة في إدارة التعليم بالرغم من نسبتهم التي لم تتجاوز (7%) من مجموع سكان فلسطين (البرغوثي، 1990).

مع بداية القرن العشرين شهدت فلسطين نهضة فكرية أدت إلى شيوع العلم والمعرفة بسبب انتشار المدارس، والمراكز الثقافية، والصحف والمجلات، وغدت فلسطين حاضرة عربية تنويرية، إلا أن تلك الحالة لم تدم طويلاً بسبب نكبة عام 1948، والتي حولت معظم أبناء الشعب إلى لاجئين ولاجئات، وعلى الرغم من حالة اللجوء تلك، بقي التعليم في فلسطين ركيزة رئيسة

من ركائز البقاء المادي والمعنوي على حد سواء، فهو وسيلة تقليدية وحديثة لتحسين مستوى العيش، وتأمين فرص عمل في الوطن وأماكن اللجوء والشتات من جهة، وهو وسيلة للحفاظ على الهوية الثقافية والذاكرة الوطنية والقومية من جهة أخرى، وتميزت فلسطين مبكراً بوجود مدارس للفتيات، والتي كان عددها محدوداً في البداية ثم ازداد تدريجياً، وبذلك وصلت الفتاة الفلسطينية إلى المرحلة الثانوية، والتحقّت بدار المعلمات، وعملت في الوظائف المختلفة خصوصاً في التعليم (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2014).

ومنذ قدومها عملت السلطة الوطنية على ضمان توفير التعليم المدرسي للجميع، باعتباره حقاً أساسياً من الحقوق التي يجب توفيرها من خلال إلزامية التعليم، والحد من التسرب والقضاء على الأمية وتوفير المدارس، خاصة للإناث نتيجة عدم الاهتمام بها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، ومن هنا بدأت عمليات ترميم وتحديث ما دمره الاحتلال، حتى حققت فلسطين نسبة عالية لالتحاق الطلاب والطالبات بالمدارس في زمن قياسي، وتم تحقيق الكثير من الانجازات في مجال التعليم للجميع، وعملت الوزارة على إعطاء الأولوية للبناء والاهتمام بقطاع التعليم، وإلى رفع المستوى التعليمي وزيادة التحاق الطالبات بالصفوف المدرسية، وذلك من خلال رصد الموازنات في خطة التنمية الفلسطينية لقطاع التعليم، وتشكيل لجنة لتطوير المناهج الفلسطينية (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2014).

إن معدلات الالتحاق بالتعليم العام في المرحلة الأساسية مرتفعة وقد حققت قفزة نوعية كما يتضح من خلال قاعدة البيانات التربوية في وزارة التربية والتعليم للعام 2016/2015 حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 97.4% توزعت على الضفة الغربية بنسبة 98.2% (96.9% ذكور، 99.5% إناث) 96.4% قطاع غزة (95.5% ذكور، 97.3% إناث). أما بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الأساسية فقد بلغ في الضفة الغربية وقطاع غزة 95.4% توزعت على الضفة الغربية بنسبة 95.4% (94.4% ذكور، 96.4% إناث)، 94.2% قطاع غزة (93.3% ذكور، 95.1% إناث). وبلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 96.3% توزعت

على الضفة الغربية بنسبة 96.8% (95.9% ذكور، 97.8% إناث) 95.5% قطاع غزة (94.2% ذكور، 96.8% إناث). (حسب جدول يبين معدلات الالتحاق للمرحلة الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي 2016/2015 (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

أما مكونات النظام التعليمي ما قبل الجامعي الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية فإنه يتكون من مرحلتين، مرحلة التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال) والتي يستمر التعليم فيها لمدة سنتين للأطفال من الفئة العمرية (4-5) سنوات، ومرحلة التعليم العام والتي تبلغ مدة التعليم فيها اثنتي عشرة سنة دراسية، تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بالصف الثاني عشر، ويقسم التعليم العام إلى مرحلتين:

المرحلة الدنيا: مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي وتشمل الصفوف من الأول إلى العاشر وتقسّم هذه المرحلة بدورها إلى قسمين:

المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة)، وتشمل الصفوف الأساسية من (1-4)، حيث تتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين خمس سنوات وثمانية أشهر وحتى عشر سنوات، والمرحلة الأساسية العليا (التمكين)، وتشمل الصفوف من (5-10) وتتراوح أعمار الطلبة فيها ما بين (11-15) سنة.

المرحلة الثانية: مرحلة التعليم الثانوي، وتشمل الصفين (11 و 12)، وتتكون من التعليم الأكاديمي والمهني وتتراوح أعمار طلبة هذه المرحلة ما بين (16-18) سنة (ريادة، 2011).

وعند دراسة أوضاع العاملين في المدارس حسب المؤهلات العلمية، نجد أن هناك تحسناً واضحاً في المؤهلات العلمية للعاملين وخصوصاً للإناث، حيث انخفض عدد العاملين والعاملات من حملة الدبلوم المتوسط فأقل بين العامين 1996/1995 و 2012/2011 وفي المقابل إرتفع عدد حملة المؤهلات الأعلى، إذ ارتفع عدد العاملين من حملة البكالوريوس من 7805)17356 (ذكور، 9551 إناث) إلى 46567 (8922 ذكراً، 27645 إناث) بين العامين قيد الدراسة، ومن

الملاحظ أن نسبة الإناث من حملة البكالوريوس ارتفعت من 55% إلى 59% (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2014).

أما في العام 2016/2015 فإن عدد المعلمين في المدارس الفلسطينية بكافة مراحلها بلغ 66136 معلماً ومعلمة، منهم 43090 معلماً ومعلمة في الضفة الغربية و23046 معلماً ومعلمة في قطاع غزة، من بينهم 26085 ذكراً و40051 أنثى موزعين على المدارس حسب جهات الإشراف كما يلي: 46226 في المدارس الحكومية و11186 في مدارس وكالة الغوث الدولية و8724 في المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

ولتحقيق العدل والمساواة على مقاعد الدراسة، تم إنشاء وحدة النوع الاجتماعي، بقرار من مجلس الوزراء عام 2005، للتنسيق ما بين وزارة شؤون المرأة ووزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الأخرى، وذلك لضمان إدماج قضايا النوع الاجتماعي في جميع مناحي العمل التربوي، فهي من جهة تضمن حساسية الوزارة في خططها وموازنتها للنوع الاجتماعي، ومن جهة أخرى تضمن حق الجميع ذكوراً وإناثاً على قدم المساواة في التعليم، وفي كافة ميادين الحياة، ولتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي لدى جميع أفراد المجتمع باتجاه المساواة والعدالة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2014).

مهنة التعليم

مصطلح المهنة تنطوي تحته مجموعة من المعايير الأساسية التي تتصف بها الكثير من الأعمال، مثل الطب والكيمياء والهندسة والمحاماة، فهي شروط يجب توافرها في الشخص الممارس لهذه المهنة أو تلك، وأن تكون بمهارة وكفاءة عالية فعندما يشار إلى مهنة بأنها ذات مكانة متدنية، فإن ذلك يحدث عندما تتعد هذه المعايير عن النمط المثالي لتلك المهنة، وبما أن مفهوم المهنة هو عمل منظم يقتنع به الإنسان ويحاول أن ينهض من خلاله بمطالب وظيفية محددة لذلك فهو يتطلب منه نوعاً من القدرات الفنية التي يمكن تحقيقها عن طريق إعداد مهني خاص يشتمل على إعداد أكاديمي وتدريب عملي (حداد، 2004).

ويتداخل مع مفهوم المهنة مفاهيم أخرى مقاربة لها مثل الحرفة، والوظيفة، والعمل، فالعمل يحتاج إلى خبرة ومهارة، فهذا المصطلح يشير إلى مجموعة من الأعمال التي تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية، فالعمل مفهوم واسع يشمل مفاهيم الوظيفة، كالمهنة والحرفة، وغيرها من المصطلحات المشابهة فهو يحمل معنى الفعل عن قصد، واصطلاحاً هو ما يقوم به الإنسان من نشاط إنتاجي في وظيفة أو مهنة أو حرفة (عبيدات، 2007).

أما مفهوم الوظيفة فهو يشير إلى ما يقدر من عمل أو طعام أو رزق وغير ذلك في زمن معين، وتأتي بمعنى الخدمة المعيّنة، واصطلاحاً فهو يمثل وحدة من وحدات العمل تتكون من عدة أنشطة مجتمعة مع بعضها في المضمون والشكل ويمكن أن يقوم بها موظف واحد أو أكثر (ألباز والفرحاتي، 2008).

إن الاتجاه العالمي الآن في تطوير التعليم في كثير من دول العالم يؤكد على أن المعلم صاحب مهنة، والتعليم مهنة، من حيث أنه نوع من الخدمة التي تقدم إلى جمهور معين وهم الطلبة، وهذه الخدمة تتطلب من المعلمين، التمكن من معارف ومهارات فنية معينة قائمة على الدراسة المستمرة الجادة، والبحث العلمي المستمر وتتطلب منهم شخصية جادة متحملة لمسؤولية العمل من أجل تنمية طلبتهم وإعدادهم لمستقبل جديد، كما تتطلب منهم أيضاً التزاماً بميثاق أخلاقي مهني، تجاه مهنتهم وطلبته ومجتمعهم، التي يجب أن يؤديها الفرد، حيث تنطوي مهنة التعليم على جانبين اثنين، الأول يتعلق بالنشاط العملي الذي يشتمل على مجموعة الوسائل والأساليب فهناك طرق تدريس وضبط الفصل، وجذب انتباه الطلبة، وتهيئة المواقف التي يتعلم فيها الأفراد، وتنظيم العلاقة بين المدرس والطالب وهناك الجانب النظري والذي يهتم بالنشاط العلمي، فهو يدرس الجانب الأول من الناحية النظرية والأكاديمية (بدران وسليمان، 2009).

تعد التربية محور التقدم، وحجر الزاوية في كل تطوير وإصلاح، فهي أعظم رسالة في الحياة، وأنبأ مهنة في المجتمع وأخطرها في الوقت نفسه، فهي عملية التنشئة الاجتماعية التي من خلالها يتم إعداد أجيال للحياة الحاضرة والمستقبلية، وعظمتها تكمن في ثقل مسؤولياتها وما

تلزمه من درجة عالية من الصبر والتعقل أثناء ممارستها، ونبليها يكمن في درجة الثقة التي يضعها المجتمع في بعض أفراده من أجل إعدادهم، وتكوينهم وتربيتهم ليكونوا مواطنين صالحين وإيجابيين في مجتمعهم، حيث يكون المعلم بمثابة الأب، والمعلمة بمثابة الأم، والمدرسة بمثابة الأسرة الثانية نظراً للوقت الكثير الذي يقضونه فيها، أما خطورتها فتكمن في عواقب الإفراط أو التفريط فيها، وأن انعكاساتها السلبية لا تصيب فرداً بعينه فقط بل تتعدى إلى أجيال كاملة ويجني ويلاتها المجتمع بكل قطاعاته، إن مهنة التعليم أجلّ المهن وأشرفها قدراً وأبلغها مكانةً في حياة الأمم والشعوب كافة، ويعد المعلمون دعامة كل إصلاح اجتماعي إذ تقع على عاتقهم مسؤولية تنشئة أجيال الأمة ورعايتها، ومن هنا كان اهتمام الأمم بمعلميها إعداداً وتدريباً قبل الخدمة وأثناءها لأن المعلمين عنوان تقدم الأمم وسر عظمتها، فبصلاحهم ونجاحهم في أداء رسالتهم ترقى مجتمعاتهم ويهنأ عيشها، والعكس صحيح فحينما تنتردى أوضاع المعلمين علمياً وروحياً ومهنياً تتصدع مجتمعاتهم ويكدر عيشها (عقل، 2004).

وفي ضوء ما سبق، تصنف مهنة التعليم ضمن المهن الضاغطة، حيث أن المعلمين يتعرضون أكثر من غيرهم للضغوط النفسية بسبب ما تتسم به هذه المهنة من ضغط العمل وتحمل المسؤوليات، وكثرة المطالب المتعارضة واستمرارية التعرض للمواقف المتباينة (المشعان، 2000).

كما أن دور المعلم يتلخص في التخطيط والتطبيق والحوار والمناقشة والتقييم، ولذلك فإن مهنة المعلم بالدرجة الأولى هي ترجمة الموضوع إلى أحداث وأفعال لإعطائها تعبيراً إنسانياً مجسداً (أبو مغلي وهيلات، 2008).

إن تلبية احتياجات المعلمين الوظيفية والشخصية، وتوفير الخدمات العامة لهم في المؤسسة التعليمية من شأنها تعزيز أواصر الألفة والانتماء وتحسين الرضا الوظيفي لدي المعلمين نحو مؤسساتهم التعليمية، وهذا ينسجم ويتناغم مع الهدف الأساس لتطوير العملية التعليمية، وتقديم الخدمات لجميع العاملين بما فيهم المعلمين، والاستجابة لحاجاتهم المادية

والمعنوية، وتحسين المناخ التنظيمي المدرسي ليساعدهم علي تحسين أدائهم وفعاليتهم التعليمية (العاجز ونشوان، 2004).

مفهوم المعايير المهنية

أما مفهوم المعايير المهنية فهو يعني عملية طويلة الأمد، تبدأ منذ التخرج وحتى نهاية الخدمة، تتضافر فيها الجهود البشرية والإمكانات المادية، بهدف تحسين أداء المعلمين داخل الفصول وزيادة نموهم في الجوانب المعرفية والمهارية والسلوكية، وذلك لتحقيق الرضا والازدهار المهني، كما أن إعداد وتأهيل المعلمين مهنيًا عبر وضع معايير تنمية مهنية لهم لا زالت من المهام التي تقع على كاهل الدولة، وتعتبر قضية المعايير المهنية للمعلمين إحدى القضايا المهمة التي ينبغي أن تشغل فكر الباحثين في مجال التربية والتعليم، على اعتبار أن المعلمين هم العامل الرئيس في نجاح العملية التعليمية وهذا يتطلب استمرار دعم جهود إعداد المعلم وتدريبه ومتابعة نتائج التدريب في الواقع من أجل تبني صيغ جديدة للتدريب تتفق مع الدور الجديد للمعلم نتيجة الانفجار المعرفي والتكنولوجي، وثورة الاتصالات للإسهام في التحول مع التعامل مع التعليم الحالي إلى التعليم المستقبلي (بدران وسليمان، 2009).

لقد كانت النظم التربوية السائدة في إعداد المعلم في معظم الدول العربية ومنها فلسطين تتمثل في مؤسسات محددة مثل دور المعلمين أو الكليات أو الجامعات، حيث كان التربويون يستخدمون مفاهيم متعددة مثل إعداد المعلم وتأهيل المعلم وتدريب المعلم، وقد اختلطت هذه المفاهيم وتطابقت في بعض الأحيان، رغم ما فيها من تباين، ومن هنا يقسم عبيدات (2007) المعايير المهنية للمعلم إلى قسمين تتمثل في معايير داخلية تتعلق بالسمات الشخصية للمعلم نفسه، والتي تتمثل في نوعيتها وتكاملها واتزانها، بما يؤثر في تكوين الطلبة ونموهم وتوجيههم التوجيه التربوي السليم، والصفات الجسمية التي تتمثل في صفات المعلم الأساسية كسلامة البصر والسمع والنطق وغيرها مما يجعله قادراً على أداء مهمته، أما الخارجية فتتمثل في قدرات المعلم في ما يتعلق بالمعرفة والأداء والنتائج.

كما ويندرج تحت كل معيار مجموعة من المؤشرات التي تمثل الشواهد والبراهين والأدلة على تحقيق هذا المعيار، وهي تشبه إلى حد كبير صياغة الهدف السلوكي، إلا أن صياغة المؤشر تتسم بدرجة من العمومية تفوق إلى حد ما صياغة الهدف السلوكي، ويمكن القول إن صياغة المؤشر تمثل حلقة متوسطة ما بين المعيار والهدف السلوكي لذلك فإنه يمكن استخلاص أكثر من هدف سلوكي من المؤشر الواحد (الباز والفراحتي، 2008).

وتتبقى هذه المعايير من قوانين المجتمع الذي يعمل بها المعلم، وتراعى السلوكيات التي ينشدها في أبنائه، وتراعى معايير اعتماد المعلم في فلسطين تنمية اتجاهات الطلبة تجاه الصناعات المحلية، وتقدير الإنتاج المحلي بدلا من المنتجات الغربية (الباز والفراحتي، 2008).

النوع الاجتماعي وتأنيث التعليم

إن النوع الاجتماعي في كافة المجالات، وخصوصا في مجال التنمية يهدف إلى إدماج المرأة في المجتمع، وإعادة صياغة أدوار كل من الرجل والمرأة، بهدف تحقيق العدالة والمساواة، وذلك من خلال إعطاء الفرص وإدماج الجميع في بناء المجتمع وعلى كافة المستويات، والمسؤوليات والصور، ومكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير (يونيفيم، 2005) أيضاً ترى حوسو (2009) أن هناك ثلاثة اعتبارات مهمة لفهمنا لمفهوم النوع الاجتماعي وهي:

أولاً: النوع الاجتماعي عملية اجتماعية، وثقافية، بمعنى أنها عملية إنتاج وإعادة إنتاجه باستمرار، حيث يمارس على شكل أدوار وسلوكيات ولا يعبر عنه في الكلام فقط.

ثانياً: النوع الاجتماعي هو نظام من الممارسات المتشابكة ويوجد بشكل مستقل عن الأفراد، فمفهوم النوع الاجتماعي ليس خصائص لأفراد، وإنما مجموعة من الصفات والسلوكيات تظهر في جميع مستويات البناء الاجتماعي، ويتمثلها الأفراد منذ الولادة حسب الجنس.

ثالثاً: تعود أهمية النوع الاجتماعي إلى قدرته في تنظيم علاقات عدم المساواة بين الجنسين.

كما أن النوع الاجتماعي يهدف إلى تمكين المرأة وذلك من أجل توفير الظروف المناسبة لإدماجها في المجتمع وإعطائها الفرص لإبراز قدراتها، وخلق وعي مجتمعي لدور كل من المرأة والرجل بحيث يهدف إلى إيجاد المشاركة الفعالة بينهما، أي محاولة تغيير التصورات الموجودة ومشاركة المرأة في المجتمع وخصوصاً في المناصب الإدارية العليا مثل التخطيط، والتشريعات والتنمية. وتبرز أهمية النوع الاجتماعي في تحديد الأدوار وتحقيق العدالة والمساواة والرفاه الاجتماعي، فهو مفهوم متغير وغير ثابت، فالمجتمع في حراك وتطور مستمر، والنوع الاجتماعي مفهوم مكتسب من الثقافة والتي تحتوي العادات والتقاليد، والأعراف، والتصورات والتي بدورها تخلق التوجهات التي تحدد بنية العلاقة بين المرأة والرجل بحيث تصبح هذه العلاقة محكومة بأطر اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية. وأحياناً يتم الخلط بين مفهوم النوع الاجتماعي والاختلافات البيولوجية بين المرأة والرجل والتي هي ثابتة في طبيعتها (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

ليس سهلاً على المرأة أن تتخلص من الصورة النمطية التقليدية الموجودة في بنيتها الشخصية، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها وتؤثر في حركة المجتمع تأثيراً بليغاً، وتدفع به إلى مزيدٍ من التقدم والرقى، وملاحقة التطور الحضاري، وقد أضحت قضية المرأة من المواضيع الحيوية، التي تحظى باهتمام الحياة المعاصرة المتطورة، بحيث أصبحت قضيتها تُطرح بشكل كبير في المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، لأن الكل أصبح يعلم أنها تشكل نصف المجتمع ولديها قدرات وطاقت مثل الرجل، وبالتالي قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع (عبد الكريم، 2010).

وتشكل قضية المساواة بين الجنسين قضية جوهرية في المجتمعات النامية والمتقدمة؛ حيث أشار حسن (2014) إلى أن عدم المساواة بين الجنسين يقوض التنمية، وفي المقابل فإن تحسين المساواة بينهما، يؤدي إلى مشاركة فئات المجتمع كلها في الاستفادة من برامج التنمية، وأيضاً تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة في اتخاذ القرار، وأن اللامساواة بين الجنسين موجودة في كل المجتمعات لدى الفقراء والأغنياء على حدٍ سواء، لكنها غالباً ما

تكون أكبر بين الفقراء خاصة في مجالي التعليم والصحة، وبالتالي تؤثر في حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة لمفاهيم المساواة والنوع الاجتماعي، فلا تزال من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل، التي حظيت باهتمام واسع في الوطن العربي، عندما وجهت الحركات النسائية الأنظار إلى تدني المساواة في فرص الحياة بين الذكور والإناث، وإلى سيطرة الذكور على العلاقات القائمة بين الجنسين (الكتيبي، 2010).

في فلسطين بدأ الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي في أواخر الثمانينيات، حيث كان مركز شؤون المرأة في نابلس ومركز الدراسات النسائية في القدس، من أوائل الجهات التي تبنت إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي، ومفهومه وطريقة إدماجه في الأنشطة والبرامج، وتلاها بعد ذلك مركز الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت وطاقم شؤون المرأة (الأمم المتحدة، 2000).

وقعت دولة فلسطين على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال النوع الاجتماعي، حيث انضمت إلى مؤسسات المجتمع الدولي منذ فترة طويلة، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اكتسبت صفة عضو مراقب في غالبية مؤسسات المجتمع المدني، كما شاركت فلسطين في أغلبية المؤتمرات الدولية والإقليمية، وقد ألزمت دولة فلسطين نفسها بهذه المواثيق والمعاهدات والتوصيات حال توقيعها عليها، وهو الأمر الذي لم يتجسد في بعض الأحيان على أرض الواقع، نظراً للعديد من المعوقات، فمثلاً فلسطين تعتبر عضو بالتبعية في غالبية المؤسسات والهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل: اليونيسيف واليونسكو واليونيدو ومنظمة العمل الدولية ومجموعة البنك الدولي، كذلك وقعت فلسطين على الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة إذ قام الرئيس محمود عباس بالتوقيع عام 2009 وقد ورد في الوثيقة ضرورة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله (الأمم المتحدة، 2010).

إن مفهوم النوع يختلف عن مفهوم الجنس، كما أشار بدوي (2008) حيث أن الأخير يشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث، في حين يشير مفهوم النوع إلى التكوين

الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساءً، ولكل منهما أدوار ووظائف محددة.

وترى الباحثة هنا أن أدوار النوع الاجتماعي التي يحددها المجتمع لكل من الذكور والإناث، تكون قابلة للتغير والاختلاف وفق الثقافات والأزمنة المختلفة، وبالتالي نستطيع إحداث تغيير في أي مجتمع من خلال التأثير عليه لتحديد أدوار الرجال والنساء ووظائفهم وإحداث تغيير جذري من أجل حياة أفضل للرجال والنساء.

ويقوم النوع الاجتماعي على مجموعة من الأدوار كما ذكرها (جرادات ودغلس، 2008).

الدور الإنتاجي: أي إنتاج السلع وتقديم الخدمات مقابل الدخل، وقد يكون العمل الذي تؤديه المرأة في هذا الدور بأجر أو بغير أجر، وتشير الأعمال الإنتاجية تلك، للأعمال المرتبطة بدورها الأسري، وكذلك تلك الأعمال المرتبطة بالزراعة، ومساعدة الذكور في الحرف والصناعات التقليدية، ومثل هذه الأعمال لا تظهر عادة في الإحصائيات التي تتعامل مع العمل مدفوع الأجر، وصنف أعمال النساء خارج قوة العمل.

الدور الإيجابي: يمثل هذا الدور دور الإنجاب والعناية بالأطفال، ورعاية شؤون الأسرة، حيث يهيئ المجتمع الأنثى منذ ولادتها؛ لتأدية هذا الدور في أوانه على أحسن وجه، وتشجيع إمراة المستقبل على تفهم وضعها الاجتماعي الأساسي، بإعتبارها زوجة وأماً، وعلى النظر إلى أن الأطفال هم الطريق الأساس لضمان احترامها، والاعتراف بها من طرف المجتمع، وتتعرض أيضاً الأنثى هنا إلى ضغوطات اجتماعية، خاصة بعملية الإنجاب ونوع المولود وما إلى ذلك.

الدور المجتمعي: يشير هذا الدور إلى مشاركة النساء في الحياة العامة وخدمة المجتمع، من خلال مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات، والمشاركة السياسية من خلال المشاركة في المنظمات الأهلية والتنظيمات السياسية، والترشيح لعضوية المجلس النيابي والنقابات المهنية.

عاشت المرأة تاريخياً وما زالت بحكم صفاتها التشريحية والفسولوجية أسيرة الوظيفة التقليدية لها كأم وربة بيت وزوجة بدرجات متفاوتة، وبالرغم من كون التاريخ يصف لنا نساء شاركن في مناصب المجتمع العليا، فمنهن من كن ملكات، على شعوب ومنهن من كن رائدات في العلوم، إلا أن هذا كان استثناءً وليس قاعدة، فلا زال السواد الأعظم من النساء ينظر إليهن من إطار ضيق يقتصر على تلك الوظيفة التاريخية، ونحن هنا لا نقلل من قيمة أو أهمية هذا الدور الوظيفي، إلا أن المرأة يجب أن لا تبقى أسيرة لتلك التابوهات التاريخية

فمنذ مطلع القرن العشرين ظهرت الحركة النسوية وتبلورت معالمها من حيث المطالبة بالمساواة بين الجنسين، وتأثرها بالأفكار الاشتراكية، والحركات العمالية التي كانت في أوج ازدهارها، وقد نادى هذه الحركات بالمساواة المطلقة، وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الذكر والأنثى بغض النظر عن الطبيعة البيولوجية والسيكولوجية للجنسين، والتي أوجدتها عوامل ثقافية وتاريخية. فقد كانت نظرة هذه الحركات للتمييز بين الذكور والإناث كنتاج التفسير الخاطئ للتاريخ والتنشئة الاجتماعية المتحيزة، ومع تبني الحركات القومية والعالمية قضية الحركة النسوية العالمية، ظهرت تيارات في الحركة النسوية يطلق عليها التيار الجندري، والتي تحمل في منظومتها ثلاث قضايا وهي مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز عمل المرأة (حوسو، 2009).

إن النوع الاجتماعي يعتمد على التنشئة الاجتماعية والتي تلعب دوراً جوهرياً في بناء المفاهيم والتصورات والمعتقدات للأشخاص، والتي تنعكس على المجتمع وخصوصاً في نظرة وإدراك المرأة والرجل لأحدهما الآخر، وهذه الحركة الحديثة لا تطالب بإلغاء التنوع في الأدوار بين الجنسين حسب ما هو سائد في الثقافة، وإنما وجود مساواة في قيمة الأدوار التي يقوم بها الجنسان، ومساواة في مكانة كل منهما، وبالتالي انعكاسها على السلوك من خلال ممارسة أدوار الذكور والإناث وتفاعلها، وبما أن هناك أدواراً تحدد مكانة كل من الرجل والمرأة، حسب المفاهيم الاجتماعية السائدة، والتي توزع حسب ما هو مناسب لكل نوع، فالدور الإنجابي يشمل الحمل والولادة وتنشئة الأطفال ورعاية الزوج والأولاد، وعادة ما تختص به المرأة، أما الدور

الإنتاجي ويشمل العمل في الزراعة والأرض، والحرف والصناعات التقليدية والمؤسسات والقطاع العام والخاص ويقوم به كل من الرجل والمرأة، حيث تنطلق دوافع هذه الأدوار من خلال الاعتماد على الاختلاف البيولوجي، ودور المرأة الإنجابي، ومفاهيم الذكورة والأنوثة وقد أدى تقسيم الوظيفة إلى السيطرة في تحديد الأدوار، فأصبح دور المرأة محددًا في البيت لتنشئة الأولاد وإدارة الأمور المنزلية بينما تحدد دور الرجل في الحياة العامة والمؤسسات ووضع السياسات التي تقود المجتمع، وبقيت المرأة محصورة في نطاقها الأسري الضيق، وأصبح هناك سلطة كاملة للرجل باعتباره الممول الاقتصادي للأسرة، مما أدى إلى خلق تصور لسلطة الرجل وخضوع المرأة لهذه السلطة (حوسو، 2009).

وقد لعبت سياسة الدولة دوراً جوهرياً في ترسيخ هذه الأنماط التقليدية من الأدوار الخاصة بالمرأة، من خلال التمايز في القوانين والتشريعات من جهة، والقيم والمعايير الثقافية من جهة أخرى، والتي تشمل التعليم، وسن الزواج، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، ويعتبر دور الأفراد والمؤسسات دوراً أساسياً في خلق وعي مجتمعي في تغيير المفاهيم الاجتماعية السائدة، والضغط على الدولة لإحداث التغيير المطلوب (بلول، 2009).

يستخدم تأنيث التعليم ليصف ظاهرة الدخول الواسع النطاق من قبل النساء إلى مهنة التعليم أو أُنسنة مهنة التدريس أو معدل إتجاه المرأة إلى مهنة التدريس (العرباوي، 2005).

يبين حرب وسرحان (2005) بأن جنس المعلم كونه ذكراً أو أنثى يلعب دوراً هاماً في تكوين شخصيات الطلبة وفي تشكيل سلوكهم الاجتماعي، فيرى أن يعهد بتعليم الأطفال في المراحل الأساسية للمعلمات بدلاً من المعلمين وأن يكون تأنيث التعليم كاملاً في السنوات الدنيا لكل الصفوف الدراسية لأن الطفل كثيراً ما يرى راحته قرب المرأة أكثر مما يجدها قرب الرجل لما تتحلى به المرأة في طبيعتها من الحنان والعطف والصبر، فضلاً عن ثقته بها والذي يجعله سريع الانطباع بطباعها وتربيتها.

وفي العالم العربي بدأت تجربة تأنيث التعليم في سوريا، حيث انطلقت وزارة التربية والتعليم السورية من فلسفة وجود أعداد هائلة من المعلمات تفوق أعداد المعلمين بالإضافة إلى

عدة عوامل دفعتهم إلى تأنيث التعليم من بينها العادات والتقاليد التي تفرض على المرأة العمل في قطاع التعليم أكثر من غيره من القطاعات، والعوامل الاقتصادية المتمثلة في خروج المرأة العربية للعمل والكسب الاقتصادي (إقبال، 2013).

وفي دراسة الكمنجي (2001) والتي تناولت نظام تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية والذي يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التعليم والتربية وله مردود سلبي على التحصيل المعرفي وعلى بناء شخصية الطالب وذلك من وجهة نظر المشرفين التربويين والمدراء والمعلمين.

واتجهت الدول الغربية والصناعية إلى تأنيث المرحلة الابتدائية، وسارت وراءها العديد من الدول الشرقية، ولا زال الكثير بين مؤيد ومعارض، ومن مبررات دعاة التأنيث أن دور المعلمة امتداد لدور الأم في التعامل مع الطفل والمرأة أكثر حنكة وتحملاً من الرجل للطفل.

ويرى عمرو (2010) أن هناك مجموعة من الباحثين يرون بأن تأنيث التعليم فيه سلبيات لغياب المعلمة لظروف خاصة بها وإهمال الاستعداد للتعليم والاعتماد على الجنس الأنثوي يقلل من مكانة التعليم ويتهم الرجل بأنه لا يصلح لتعليم الأطفال، والعديد من النساء يتركن مهنة التعليم بعد الزواج وتحسن الوضع المالي، كما أنهم يعتبرون تأنيث التعليم نوعاً من عزل المرأة، كما أنهم يعتقدون أن طول تعامل الطفل مع المرأة قد يسبب مشاكل نفسية واجتماعية لاحقاً له.

فتأثير أسلوب المعلمة على الطلبة الذكور يعد شيئاً سلبياً؛ لأن الطالب يتحدث بعد ذلك بأسلوب لا يليق به، وهناك بعض الطلبة تتعدى أعمارهم عشر السنوات وتشكي المدرسات من هذه الفئة، ويطلبين نقلهم إلى المرحلة المتوسطة هروباً من تدريسهم أو نقلهن إلى مدارس البنات، بالإضافة إلى الانعكاس السلوكي على الطالب نفسه، وميله إلى اللبونة والميوعة وعدم تحمل المسؤولية، فالطفل في هذه المرحلة يتصرف ويتأثر بشخصية من يدرسه، ويتخذة قدوة ويحاكيه بحركاته، فعندما يقوم بهذه المهمة رجل فهذا هو المطلوب؛ لأن الطالب يحاكي رجولة المعلم.

وحتى لا نذهب بعيداً فإن تجربة التآنيث في التعليم الابتدائي ليست بالأمر الحديث، فثمة الكثير من التجارب الناجحة التي تم تطبيقها في المجتمع السعودي، التي لم تقم على اجتهادات فردية بل على دراسات بحثية، فعلى سبيل المثال مدارس جامعة الملك فهد بمدينة الظهران أجرت دراسة بحثية أكدت من خلالها أن تجربة تدريس المعلمات للصفوف الأولية أعطت جوانب إيجابية عدة على الطلبة، ما دعا مدارس الجامعة إلى الاستمرار في تطبيقها لفترة امتدت حتى الآن لأكثر من 20 عاماً، وحددت الدراسة أهم الجوانب الإيجابية للتجربة، التي برزت في تعزيز القدرات المهارية، إذ أكدت أن الطلاب الذين قام على تعليمهم إناث هم أسرع استجابة في تطوير مهاراتهم من بقية الطلاب، وهذا يعني أهمية وضرورة الاستفادة من تلك التجارب ومن إيجابياتها والسعي تدريجياً في تطبيقها وتهيئة المنشآت التعليمية لذلك، وإن إقرار وتطبيق مثل هذه الخطوة ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة من أجل مسايرة النظم التعليمية والتربوية الصحيحة المتقدمة (العيسى، 2009).

وتؤكد إقبال (2013) على أن هناك إيجابيات لتآنيث التعليم بحيث يستند دعاة التآنيث إلى دعاوى من أهمها أن الأطفال في هذه المرحلة بحاجة إلى من يقوم بدور قريب من الأم و المرأة بطبيعتها أميل للعمل مع الأطفال وتعطيهم الحب والحنان في هذه السن من عمرهم.

كما أن هناك متطلبات في المجتمع تدعو إلى عمل المرأة كمعلمة وذلك لانشغال الرجال في بعض المجتمعات بأعمال الصناعة أو المجتمعات التي تكثر فيها الحروب، أو المجتمعات التي يعزف فيها الذكور عن العمل في هذا المجال، وفي بعض المجتمعات التجارية والعملائية التي يبتعد فيها الرجال عن العمل في التدريس، وفي بعض المجتمعات والتي بسبب التقاليد فيها تكتفي الفتيات بتعليم المعاهد الذي يؤهلن للعمل كمعلمات للأطفال.

ويرى العيسى (2009) أن المرأة هي الأقدر على تعليم الأطفال الذكور في مرحلة الصفوف المبكرة، وأنه لو أتاحت لها الفرصة لذلك بشكل رسمي، فسوف تحدث نقلة نوعية في معالجة بعض جوانب قصور التعليم في السعودية، مشيراً إلى أن الدراسات المعارضة لتآنيث تعليم الصفوف المبكرة فيما يخص الأطفال الذكور ليست رصينة، وليس فيها ما يستحق النظر،

كما أنها ليست محكمة. أما من يعارض حركة تأنيث هيئات التدريس بالمرحلة الأساسية، فهم يعززون ذلك إلى أن طول تعامل الطفل مع المرأة قد يسبب مشاكل نفسية واجتماعية، فتأثير أسلوب المعلمة على الأبناء البنين يعد شيئاً سلبياً؛ لأن الطالب يتحدث بعد ذلك بأسلوب نسائي وهذا لا يليق، وهناك بعض الطلبة تتعدى أعمارهم العشر سنوات وتشتكي المدرسات من هذه الفئة، ويطلبن نقلهم إلى المرحلة المتوسطة هروباً من تدريسهم أو نقلهن إلى مدارس البنات. بالإضافة إلى الانعكاس السلوكي على الطالب نفسه، وميله إلى الليونة والميوعة وعدم تحمل المسؤولية.

إن كثيراً من الدراسات أشارت إلى الأضرار التربوية لاختلاط الجنسين على مقاعد التعليم، حتى لو كان في فصول منفصلة، أو كان في الصفوف الأولية، وبحث سريع في شبكة الإنترنت سيجد الباحث الكثير من الدراسات التي أكدت ذلك، وسيجد الكثير من الأخبار عن مدارس عادت للفصل بين الجنسين لا لدوافع شرعية؛ بل لدوافع تربوية ونفسية واجتماعية وتعليمية (عمرو، 2010).

ولأن مرحلة الطفولة المبكرة هي المرحلة التي تُبنى فيها شخصية الإنسان، وتتكوّن لديه المفاهيم، ويبدأ فيها بالانخراط في الجماعة؛ فيتعلّم إقامة العلاقات الاجتماعية، فإن أية فكرة أو أي مفهوم، أو سلوك ينشأ لديه، سوف يصبح جزءاً من شخصيته، وسيؤثر في سلوكه وتوجهاته ونمط حياته في المستقبل، إن عدم مراعاة النوع الاجتماعي في عمر الطفولة المبكرة؛ سوف يزيد من ذكورية المجتمع الشرقي، لأنه سيغرس في ذهن الذكر أن القيادة له وليس للفتى، وأن طلباته يجب أن تلبى قبل أخته، وأن هناك أدواراً وأعمالاً لا يجوز للفتيات أن ينافسنه عليها؛ مما سيرسخ فكرة المجتمع الذكوري جيلاً بعد جيل (تلمساني، 2013).

على الرغم من الإنجاز الملحوظ في النظام التعليمي في هذا المجال، فقد اتخذت تدابير إضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم، ولتشجيع النساء في مجال التعليم وعلى جميع المستويات، ولاسيما في أعلى المناصب وصنع القرار (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، 2013).

بما أن النوع الاجتماعي يعني نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل، وبالتالي هو مفهوم ثقافي نسبي لأنه يختلف من زمان لزمان ومن مجتمع لآخر وفقا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع وهنا يجب الانتباه للنوع وليس الجنس، إذ أن النوع الاجتماعي لا يعني النساء والرجال منصفة، بل إن المفهوم يتعدى ذلك إلى الجغرافيا و الطبقة والإعاقة وكل حسب حاجته، ويشير أيضا إلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية بين الرجال والنساء بكافة أعمارهم، وإلى حريتهم في تطوير قدراتهم الشخصية، وتحديد خياراتهم بدون الضغوط التي يصنعها المجتمع، مثل حصره لأدوار كل من الرجال والنساء في أنماط معينة، يكون في بعضها إجحافا لأحدهما أو كليهما. إن المساواة في النوع هي نفسها حقوق الإنسان وحقوق العمال، والتي تؤكد على قيم المساواة والتوزيع العادل للمسؤوليات والفرص فضلاً عن عبء العمل، والأجر واتخاذ القرارات سواء كان الشخص رجلاً أو امرأة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

كما إن تحقيق العدل في المعاملة بين الرجل والمرأة، قد يشمل ذلك التشابه في المعاملة أو الاختلاف، لكنها معاملة تتسم بالتكافؤ والعدل، لأنها تضع في اعتبارها المساواة بين النوع الاجتماعي من حيث الحقوق والامتيازات والواجبات والفرص، وإذا كان تحقيق التكافؤ وسيله، فإن المساواة هي الهدف على سبيل المثال، على الرغم من أن التعليم الثانوي في بعض البلدان النامية إلزامي ومجاني، إلا أن الفتيات لا ترسل إلى المدرسة في ساعات معينة من اليوم بسبب المسؤوليات الأسرية، لذلك فإن إيجاد مرونة في ساعات الدراسة للفتيات يؤكد الإنصاف في معاملتهن ويجنبهن الحرمان من التعليم (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

ومع وجود العديد من الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة، والتي تعمل على هضم حقوق المرأة كإنسان له دور في المجتمع، مثل الزجر والاضطهاد، والذي يتمثل بالضرب والإساءة، والحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية، وعدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلاليتها، بل على العكس من ذلك نجد أن العادات تشجع المرأة الاعتماد على أخيها الرجل مادياً ومعنوياً وثقافياً، كما أن نظرة الرجل

للمرأة، بأنها ليست لها القدرات الفكرية والذهنية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم، والقيام بالعمل كما هو مطلوب، إضافة إلى أن السيطرة الأبوية والتربية منذ فترة الطفولة، مبنية على عدم المساواة بين البنات والولد، والمتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما على الآخر، والعادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج، إن مثل هذه العادات يعمل على حرمانها اقتصادياً واجتماعياً، ومنها ما يقلل من تحقيق الذات والمساواة والمشاركة المطلوبة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2014).

إن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي، فإذا كانت تربية الأطفال، وأداء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كمرأة، إن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً، وإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي، فالأولى قد تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات، إن أدوار النوع الاجتماعي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، وقدرتهما واستعدادهما، وما يليق بهما حسب توقعات المجتمع (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

ومع أن إنجاز المهام المحددة للنساء والرجال في إطار تقسيم النوع الاجتماعي للعمل، والذي يخص المدى القصير والاحتياجات اليومية كتوفير الأكل، والماء والطاقة، غالباً ما تعتبر الاحتياجات المذكورة من مسؤوليات المرأة. قد تكون احتياجات النوع الاجتماعي هي الأخرى مختلفة حسب أدوار النوع الاجتماعي التي تتنوع حسب تنوع الجماعات، عاداتها ومعتقداتها وظروفها المعيشية، وتتسأ الحاجات عن التقسيم التقليدي للعمل طبقاً للنوع الاجتماعي بالنسبة للمرأة والرجل، وهي نتيجة لترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل، فاحتياجات النوع الاجتماعي هي احتياجات عملية بطبيعتها وكثيراً ما تعنى بالظروف المعيشية غير المناسبة مثل توفير المياه والرعاية الصحية والتوظيف (الأمم المتحدة، 2013).

وتختلف نسبة مشاركة كل من الجنسين رجالاً ونساءً تبعاً أو حسب تباين وتجميع الوظائف في قطاع التعليم، وهي تعليم، إداري، فني، آذنة و مستخدمون. أما عن دور النساء كمعلمات فيشكلن ما نسبة 60.1%، ويليهما العمل كفنيات بنسبة 57%، ثم الإداريات بنسبة 53.7%، وأخيراً العمل كآذنت ومستخدمات حيث بلغت نسبتهن 41% (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016).

ومما سبق نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإناث كمعلمات في السنوات العشر الأخيرة، لا شك بأن لهذا علاقة بعدة أسباب منها، ازدياد عدد المدارس و العمل على سياسة توفير التعليم للجميع التي انتهجتها الوزارة، مما تبعه زيادة اهتمام وتركيز على الفئات المحرومة من التعليم، وتلك الفئات التي يصعب وصولها للمدارس العادية، كما في المناطق البدوية وتلك المحاذية لجدار الفصل العنصري، وكذلك مشكلة البطالة وازدياد نسبة الفقر في ظل تكديس أعداد من الخريجين والخريجات بدون عمل، وكذلك ضعف الإقبال من الذكور على مهنة التعليم بسبب قلة فرص العمل لهم بسبب الإناث، ولأن العائد الاقتصادي من مهنة التعليم لا يلبي الاحتياجات المعيشية للأسرة، كما أن هناك تراجعاً حصل بشكل عام في هبة ومكانة التعليم في السنوات الأخيرة (ماس، 2010).

ولا تزال النساء تتجه للعمل في مراحل التعليم الدنيا والتي تشكل امتداداً للدور الإنجابي المنوط بهن اجتماعياً، وهنا لا بد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الإناث العاملات في مرحلة التعليم الثانوي، إذ يتن يشكلن نسبة متقاربة مع الذكور، ويعود السبب في ذلك للسياسات التي تنتهجها الوزارة، القائمة على زيادة عدد الصفوف وخاصة الإناث، إضافة لسياسة فصل المدارس الثانوية عن الأساسية، وأيضاً زيادة الحاجة مع زيادة عدد مدارس الإناث ورياض الأطفال وليس بفعل سياسات معينة (مفتاح، 2010).

وحاولت عدة نظريات تفسير تفاوت الأدوار والمكانة بين الرجل والمرأة من عدة توجهات، فالبعض فسّر الاختلافات من منطلق بيولوجي، والبعض الآخر من منطلق ثقافة وتربية

وانتساب اجتماعي، وبعضها استند إلى المفاهيم السيكلوجية، وبعضها فسرها من منطلق نسوي. ويمكن تقسيم التوجهات النظرية فيما يخص النوع الاجتماعي إلى أربعة توجهات هي:

التوجه البيولوجي: حاولت النظريات البيولوجية تفسير الاختلافات من خلال دراسة طبيعة وبيولوجيا كل من الرجل والمرأة مثل بنية الجسم، دور الهرمونات، البنية الدماغية، ورأت أن البيئة المحيطة تتفاعل مع هذه الاختلافات، فإما أن تعزز أو تكبت وذلك بناء على الممارسة والخبرة المكتسبة من البيئة، أو أن هذه الاختلافات تعكس توجهات وقدرات مختلفة ومتفاوتة والتي بدورها تنعكس على سلوك وطبيعة كل منهما.

التوجه النفسي الاجتماعي: يشمل هذا التوجه عدة نظريات أهمها نظرية التحليل النفسي ونظريات العلاقات الشخصية، وحاولت هذه التوجهات التركيز على الغرائز، والجسد وتطور الفرد والسلوك وعلاقة الطفل بالوالدين، فمثلا رأى فرويد في نظريته (التحليل النفسي) أن الإنسان يولد بالغرائز التي تمدّه بالطاقة وتدفعه للسلوك والتطور النمائي وهما غريزتان متناقضتان غريزة البناء وغريزة الهدم، وهما جزء مكمل لوجود الإنسان سواء كان ذكرا أم أنثى، واعتبر أن الجنس مكون أساسي لتفسير السلوك الإنساني، فهو يعتبر أن الذكر أفضل من الأنثى، وهذا ما يعطي الإناث الشعور بالدونية، فهذا الشعور هو ردة فعل على الذكورة، ولقد لقيت هذه النظرية انتقادات عديدة وخصوصا من التوجهات النسوية حيث اعتبروا أن تشكل مفاهيم الذكورة والأنوثة هو نتاج بنية اجتماعية وليس نتيجة للاختلافات البيولوجية، حتى فرويد اعتبر الجزء المتعلق بالمرأة هو الأضعف في نظريته.

نظرية العلاقات الشخصية: فهي نظرية الدينامية النفسية التكوينية والتي تصف العلاقة بين العمليات العقلية والانفعالية والعاطفية ومدى تأثيرها على السلوك من خلال علاقة الفرد (ذكر أم أنثى) بالمحيطين بهما، ورأت أن العائلة تلعب دوراً مهماً في تحديد مفاهيم الهوية الجندرية وخصوصا في مرحلة الطفولة - تحديد علاقة الأم بالطفل - التي منها يبدأ تطور الوعي الذاتي وهي مرحلة أساسية ومهمة حيث تلعب الأم دوراً أساسياً في تحديد المفاهيم الجندرية وفي كيفية التفاعل مع الآخرين، وتدخل هذه النظرية في شرح العلاقة ما بين الأم والبنات والتي تبني معها

علاقة قوية بحيث تصبح البنت جزءاً من الأم في حين تكون العلاقة مع الابن مختلفة وعامة فتأخذ سياقاً آخر نتيجة للاختلاف البيولوجي بحيث يعمل الذكر على تمييز نفسه من خلال محاولة التحرر من سلطة وتأثير الأم، وهذا له دور في تحديد الهوية الجندييه فهي ترسخ ظاهرة التأنيث لأن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي، فإذا كانت تربية الأطفال، وأداء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كمرأة، إن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً، وإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي، فالأولى قد تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات، إن أدوار النوع الاجتماعي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، وقدرتهما واستعدادهما، وما يليق بهما حسب توقعات المجتمع

التوجه الاجتماعي: ركز هذا التوجه على دور الظروف المحيطة والأشخاص وعملية التنشئة الاجتماعية في تطور مفهوم النوع الاجتماعي. يشمل هذا التوجه عدة نظريات أهمها نظرية الدور الاجتماعي والتي رأت أن المجتمع يقوم بتعريف أدوار كل من الرجل والمرأة، فهو يحدد الأدوار حسب الجنس والأفراد يمارسونها. أيضاً يشمل هذا التوجه مفاهيم المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي، فالذكر له مكانة اجتماعية مرتبطة بسلوكيات اجتماعية متوقعة. ويتم اكتساب ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية. أما نظرية التنشئة الاجتماعية فهي ترى أن دونية المرأة هو نتاج التنشئة الاجتماعية والتي تجعل المرأة تنظر لذاتها كإنسانة ضعيفة، وتصبح متلقية سلبية ومستهلكة أكثر من كونها فعالة مجتمعياً. وهذه النظرية تطالب بالحياد الجندي من أجل تحقيق العدالة والمساواة، وترى التعليم ضرورة قصوى لتحقيق المساواة، إذ ليس من السهل على المرأة أن تتخلص من الصورة النمطية التقليدية الموجودة في بنيتها الشخصية، فهي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها، وتؤثر في المجتمع ولديها قدرات وطاقت مثل الرجل، ولديها القدرة على تحقيق التنمية في المجتمع (عبدالله، 2013).

النظرية النسوية والنوع الاجتماعي في تأنيث التعليم

تتحدث هذه النظرية عن أنه يجب على الرجل والمرأة أن يكونا اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً متساوون والنسوية بمعناها الواسع تعني العدالة التي يجب أن تكون فلسفة حياة. أن لحركة النسوية لا تقتصر على المرأة فهناك الكثير من الرجال من دعاة الحركة النسوية، فقد تجد الكثير من الجال الذين يناصرون المرأة أكثر من الكثير من النساء، وقد تجد الكثير من من الأفراد الذين يعلنون أنهم ضد الحركة النسوية إلا أنهم يشجعون المرأة و يقفون الى جانبها ويعاملونها كإنسان قبل أن تكون أنثى ولا يميزون بناءً على الجنس، إن البعض يعتقد أن مفهوم النسوية هو مفهوم مضاد لحقوق الرجال أو يدعو إلى كراهيتهم أو تمييز المرأة على حساب الرجل وهذا من خلال إعطاء المرأة المهن المناسبة لها وهذا غير صحيح على الإطلاق، إذ تعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم، ويمكن تقييم مدى فعالية النسوية إذا ما نظرنا إلى الخطاب النسوي ومدى تفعيله في التفكير على مستوى الحياة اليومية. ومن التحديات الصعبة التي واجهت الباحثات النسويات تعريف النسوية داخل الأسوار الأكاديمية وتحديد مفاهيمها المستخدمة.

وتعد النسوية الليبرالية مصطلحاً غير طيع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء ليست جميعها متوافقة، لكن بصفة عامة يمكن القول إن النسويات الليبراليات يسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة، ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته، ويؤكد هذا الاتجاه أن الفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة هي فروقات صغيرة ولا يجب تعظيمها، وهي لا تؤثر كثيراً على قدرات وإمكانات الذكور والإناث، وترى النسوية الليبرالية أنه يمكن للرجل والمرأة أن يعيشا بسعادة إذا تخلصا من قيود الثقافة الجامدة والتي تحدد الأدوار الجنسية بغض النظر عن خصائص الأفراد وظروفهم، وتدلنا القراءة المتأنية للاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، وقد تضمن مساحة كبيرة لمناقشة جديّة المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها من الأسرة تماماً.

تعتبر النظرية النسوية الراديكالية أقرب ما يكون إلى مفهوم تأنيث التعليم وهي نظرية ظهرت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال، ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد ويطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء، وكان من نتائج هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن عن سوق العمل. كما قام أصحاب الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمراً موجوداً في المجتمع الأبوي ويؤكد هذا الإتجاه على الفروق بين المرأة والرجل، ويركز في نفس الوقت على وجوب تحقيق حرية المرأة من خلال التغيير في المنظومة الثقافية للمجتمع، ويسعى هذا الإتجاه إلى تغيير طريقة النظر إتجاه المرأة من حيث مركزها ودورها، ووجوب إعادة تعريف وتحديد الذكورة والأنوثة والأدوار الجنسية بحيث يتم التغيير الثقافي، ويرى هذا الإتجاه أن المرأة تملك خصائص فطرية فضلى لا يمتلكها الرجل، الأمر الذي يجعلها متقدمة عالية كخصائص الحنو والاهتمام بالآخرين ورعايتهم، وكونها أكثر طيبة ولطفاً وأقل عدوانية من الرجل الأمر الذي يوجب تفوقها على الرجل، وفي المقابل فالرجال فطرياً أنانيين وعدوانيين وينقصهم الضبط الذاتي في القضايا الجنسية، وهذا الإتجاه يدعو إلى سيادة التعاون (سمة أنثوية) على العدوانية (سمة ذكورية) (جامبل، 2002).

التحليل من منظور النوع الاجتماعي

أصبحت قضايا النوع الاجتماعي من القضايا بالغة الأهمية، لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك أصبحت عملية المساواة بين الرجل والمرأة، وإتاحة الفرص المتساوية لهما للمشاركة والتفاعل في كل المجالات - كالتعليم والعمل والصحة، وصنع القرار جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية، التي هي هدف من أهداف التنمية لأي مجتمع، لأنه لا يمكن أن يتطور أي مجتمع ونصف أفرادها نساء مهشمات، وغير قادرات على المشاركة في عملية التنمية (الكتبي، 2010)

وبعد عام 2015، موعداً مستهدفاً لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في جميع دول العالم، كما ذكرها تقرير الأمم المتحدة (2010)، وهي: القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التعليم للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال، وتحسين الرعاية الصحية للأم، ومكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، بالإضافة إلى كفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، لكن يلاحظ أن وضع المرأة لا يزال دون المستوى المطلوب، فجوة النوع الاجتماعي ما زالت قائمة في كافة المجالات. والتحليل يساعد على تبين أوجه الاختلاف في تأثير الظاهرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لذا تُعد أهمية الإلمام بمفهوم النوع الاجتماعي لأي باحث/ة أهمية ضرورية؛ لأنه كأداة على كل من المرأة والرجل وتأثرها بكل منهما، وهذا مهم لصياغة برامج وسياسات عادلة وفعالة، إن تحليل أي ظاهرة ودراستها من منظور النوع الاجتماعي، يجعلنا قادرين على رؤية العالم من منطلق أنه ينقسم إلى نوعين رجل وامرأة، لذلك عند وضع أي برامج وسياسات، يجب أن يكون واضعها مدركين كيف ستؤثر على كلا النوعين، ولتقديم صورة كاملة عن المجتمع، إن اهتمام الجهات المعنية بالتنمية وتطوير ما يعرف بإطار النوع الاجتماعي كأداة تحليل، هو إطار تحليلي يهدف إلى التعرف على الأدوار المختلفة لكل من الرجل والمرأة، والتعرف أيضاً على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتاحة لكل منهما في مجتمع معين (الكتيبي، 2010).

وفي هذه الدراسة ترى الباحثة أن تحليلها من منظور النوع الاجتماعي، لا يركز على الإناث كفئة اجتماعية منفصلة عن الفئات الأخرى بالمجتمع، بل يعد قضيتها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ومؤسساته المختلفة.

مما لا شك فيه أن المرأة تشكل نصف المجتمع، ولكنها مع ذلك بقيت حقيقة مجردة وساكنة، تفتقد لأي تعبير يعكس دورها الاجتماعي، ويعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى تطور هذا المجتمع، فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشاً ومعتلاً،

بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور، وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين، والمجتمع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية الأخرى من حيث الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة وفي مواقع صنع القرار وتقلد المناصب العامّة إلا من خلال الغوص عميقاً في الظروف المجتمعية التي تحيط بها، وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية، إذ لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار، ولو بالمعنى النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمع لا يزال يرزح تحت الاحتلال، ولم تتحدد معالمه بصورتها الكاملة بعد (بلول، 2009).

الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ونظراً لحدثة الموضوع فقد وجدت الباحثة عدد قليل من الدراسات التي تناولت موضوع تأنيث التعليم، ومن هذه الدراسات:

دراسة الكمنجي (2001) والتي تناولت نظام تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية والذي يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التعليم والتربية وله مردود سلبي على التحصيل المعرفي وعلى بناء شخصية الطالب وذلك من وجهة نظر المشرفين التربويين والمدراء والمعلمين. حيث كانت وجهة نظر المشرفين التربويين أن نظام تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الدنيا يؤثر سلباً في تحقيق أهداف التربية، وله مردود سلبي على التحصيل الدراسي والمعرفي، كما أن لنظام التأنيث تأثيراً سلبياً أيضاً في بناء شخصية الطالب واستقلاليتها، وفي أنماطه السلوكية، واختلفت وجهة النظر هذه مع المشرفات التربويات اللواتي ينظرن إلى نظام التأنيث كعامل مهم في تحقيق أهداف التربية، ويسهم بشكل رئيس في رفع

مستوى التحصيل الدراسي والمعرفي ويؤثر إيجاباً في بناء شخصيات الطلبة وانماطهم السلوكية، ويتفق المشرفون والمشرفات على أن نظام التأنيث في تطبيق قوانين النظام الصفي والانضباط.

دراسة عفونة (2015) بعنوان المسارات التخصصية الجديدة للفتيات من وجهة نظر مديري المحافظات الشمالية "دراسة ميدانية" أن هناك 40% من طلبة الصف الرابع الابتدائي لا يقرأون ولا يكتبون ولا يحسبون والمشورة على موقع تلفزيون وطن الإلكتروني وحول التحديات التي تواجهها الإناث في المجتمع الفلسطيني، أكدت الباحثة التساوي بين الإناث والذكور في الالتحاق بالمدارس، ولكن هناك تسرب أكبر للإناث في المراحل الثانوية نتيجة تزويج الفتيات بعمر مبكر أو نتيجة إجبارهن أحياناً على الخروج من المدرسة للمساعدة في رعاية الأسرة، وحول توجه الفتيات للتخصصات التربوية بكثرة، قالت الباحثة أن المجتمع الذكوري حدد دور المرأة بالإنتاج، وحدد نوع تخصصها بالدراسة في مجالات التربية، والمرأة لا زالت تستأذن زوجها أو أسرتها في نوع التخصص الذي تود الالتحاق به في الجامعات، كما ان الأسرة الفلسطينية تحرص على تعليم الفتيات، إلا أنها تستثمر في تعليم الذكور في التخصصات العلمية والمكلفة داخل وخارج البلاد، وأضافت: السبب في زيادة عدد الإناث عن الذكور في الجامعات المحلية يعود لعدم سماح الأهل للفتيات بالدراسة خارج البلاد في حين يسمح للذكور بذلك. ونوهت الباحثة إلى أن فلسطين حققت التعليم للجميع وان التحاق الفتيات يعتبر ممتازاً، ولكن يوجد مشكلة في نوعية التعليم، مؤكدة على ضرورة الاهتمام بالتعليم النوعي للجميع، وحذرت من تأنيث التعليم لان الذكور يتوجهون للعمل في مجالات أخرى على عكس الإناث.

مركز شؤون المرأة (2008) وفي دراسة عن تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية والتدخلات المطلوبة، بينت أن الفجوة بين النوع الاجتماعي لا تزال واضحة على مستوى المشاركة في القوى العاملة ومعدلات الأجور والبطالة، حيث تشير الإحصاءات إلى تدني مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل وارتفاع نسب البطالة بين النساء مقابل الرجال، كما تشير الإحصاءات إلى أن عمل النساء يتركز في مجالات محددة أهمها الزراعة والخدمات، وقد

أوضحت الدراسة أن تدني مشاركة القوى العاملة مرتبط بعدد من الأسباب الاقتصادية منها مقدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية، وعوامل الطرد للمرأة وخصوصاً تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشه وأسباب اجتماعية أخرى مرتبطة بدخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الذكور، وأبرزت الدراسة أن سوق العمل يتطلب ويجذب النساء الأصغر سناً والأكثر تعليماً على عكس الصعيد الدولي، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض أعداد القوى العاملة من النساء يعود لقناعة الكثير من النساء بأن البحث عن العمل غير مجدي، وتطرقت الدراسة للإطار القانوني حيث توصلت إلى أن القانون الفلسطيني أعطى المرأة حقوقاً لصالحها ولكن في ظل غياب تطبيق الإجراءات وعدم وجود لوائح تنفيذية ومحاكم عمل منفصلة تضمن المراقبة وتنفيذ القوانين العمالية فقد ضاعت الكثير من حقوقها، وطالبت الدراسة ضرورة توفير مزايا للقطاع الخاص تشجع علي إستيعاب المرأة في سوق العمل وكذلك العمل علي إصدار لوائح تنفيذية لاستيعاب النساء وتشكيل لجان لمراقبة تنفيذ القوانين.

أشارت دراسة حرب وسرحان (2005) إلى أثر تأنيث الهيئات التعليمية على تحصيل طلبة المرحلة الأساسية الدنيا واتجاهاتهم نحوه، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تأنيث هيئات التعليم في تحصيل طلبة الصف الرابع في مبحث اللغة العربية في محافظة جنوب الخليل وفيما يتركه من أثر على اتجاهاتهم نحو اللغة العربية وتحديد العلاقة بين تحصيل طلبة الصف الرابع في اللغة العربية وبين اتجاهاتهم نحوها، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة الصف الرابع الأساسي في المدارس الحكومية التابعة لمديرية جنوب الخليل والمسجلين للعام 2003-2004، حيث استخدم الباحث المنهج التجريبي، وأجريت على (64) طالبا وطالبة وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى جنس المعلم على اختبار التحصيل بالنسبة لمجموعي الذكور. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في متوسط درجات الطلبة (0.05) على اختبار التحصيل تعزى إلى جنس الطالب.

وأشارت تلمساني (3013) أن تدريس المعلمات أفضل من تدريس الرجال، وهو شيء واضح وملحوس من خلال التجربة كما يقول الداعون لتأنيث التعليم الابتدائي من حيث ارتفاع

مستوى تحصيل الطلاب وحسن تأسيهم، كون المعلمة امرأة تهتم بالتفاصيل وتحاول وضع الطالب على الطريق الصحيح، وقد عللوا أفضلية تدريس النساء أن المعلمات أكثر مهنية وإخلاصاً من المعلمين مما يساهم في إنشاء جيل متعلم على أسس سوية نفسياً وعقلياً وأن المعلمة أقدر على توصيل النتاج العلمي بشكل أفضل بما تملك من مهارات اتصال عالية مع الطلاب والمعلمة أكثر انضباطاً من المعلمين وأقل غياباً فهي تحضر مع بداية الدوام ولا تخرج إلا مع نهايته، كما أن الجهد والعطاء الذي تبذله المعلمة أكثر مما يبذله المعلم، كما إن المرأة تتعامل برقة مع الطفل وتعتني بمعرفة الفروق الشخصية بين الطلاب.

وتؤكد إقبال (2013) على أن هناك إيجابيات لتأنيث التعليم وتستند على أن الأطفال في هذه المرحلة بحاجة إلى من يقوم بدور قريب من الأم المعلمة بحيث أن المرأة بطبيعتها أميل للعمل مع الأطفال وتعطيهم الحب والحنان في هذه السن من عمرهم أكثر وهناك متطلب في المجتمع يدعو إلى عمل المرأة كمعلمة أما لانشغال الرجال في بعض المجتمعات بأعمال الصناعة أو المجتمعات التي تكثر فيها الحروب أو المجتمعات التي يعزف فيها الذكور عن العمل في هذا المجال وبعض المجتمعات التجارية والعمالية التي يبتعد فيها الرجال عن العمل في التدريس وبعض المجتمعات والتي بسبب التقاليد فيها تكتفي الفتيات بتعليم المعاهد الذي يؤهلهن للعمل كمعلمات للأطفال.

ويرى العيسى (2009) أن المرأة هي الأقدر على تعليم الأطفال الذكور في مرحلة الصفوف المبكرة، وأنه لو أتيحت لها الفرصة لذلك بشكل رسمي فسوف تحدث نقلة نوعية في معالجة بعض جوانب قصور التعليم في السعودية، مشيراً إلى أن الدراسات المعارضة لتأنيث تعليم الصفوف المبكرة فيما يخص الأطفال الذكور ليست رصينة، وليس فيها ما يستحق النظر، كما أنها ليست محكمة.

ويرى آخرون أن الجهد والعطاء الذي تبذله المعلمة أكثر مما يعطيه المعلم في المدرسة وتدرّس النساء أفضل من تدريس الرجال وهو شيء واضح وملحوس من خلال التجربة.

كتبت الباحثة بني عودة (2002) بحثاً بعنوان معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة في فلسطين، هدف إلى تحديد درجة معوقات مشاركة المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة من وجهة نظر العاملين فيها، وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، حيث تم توزيع (450) نسخة من الاستبانة على المؤسسات الفلسطينية العامة شملت المديرين العاملين في الوزارات الحكومية، ورؤساء المنظمات الأهلية، والأحزاب والتنظيمات السياسية، وقد وزعت أسئلة الدراسات في أربعة مجالات مهمة هي المعوقات السياسية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات النفسية، والمعوقات الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة تعزى لمتغير المؤسسة، و متغير الجنس، و متغير الحالة الاجتماعية، و المؤهل العلمي، و مكان الإقامة، و متغير العمر. وأوصت الباحثة برصد الإشكاليات التي تواجه المرأة في عملية الوصول للمناصب الإدارية العليا وأجهزة الدولة للعمل على تطبيق أسس الترقية على أساس الكفاءة والمقدرة، وإتاحة فرص التدريب المتكافئة أمام المرأة، مع تبني إستراتيجية إعلامية لتغيير نظرة المجتمع حول أهمية عمل المرأة لدفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام.

في دراسة حمائل (2003) اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة في فلسطين، هدف إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو عمل المرأة وإضافة إلى تحديد الفروق في اتجاهاتهم تبعاً لمتغيرات الجنس، والكلية، وعمل الأم، وعمل الأب، ومكان الإقامة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى الدراسي والمعدل الأكاديمي، ومن أجل ذلك طبقت إستبانته على عينة دراسية مكونة من (934) طالباً وطالبة. وقد خلصت الدراسة إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة كانت إيجابية، وكذلك أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تعزى للمتغيرات سابقة وكذلك أوصت الدراسة بضرورة إدخال مادة المرأة في المجتمع من ضمن متطلبات الجامعة الإلزامية، مع التركيز على

المجال الأسري، وكذلك الاهتمام برعاية الأمهات العاملات ومساعدتهن على التمتع بالصحة النفسية.

ويرى عمرو (2010) بان هناك إيجابيات لتأنيث التعليم يدعيها البعض ويبرر بها قضية تعليم الملمات للأطفال في المراحل الأولية، نحو قولهم إن الأطفال في هذه المرحلة بحاجة إلى من يقوم بدور قريب من الأم وأن المرأة بطبيعتها أميل للعمل مع الأطفال، وتعطيهم الحب والحنان في هذه السن من عمرهم أكثر أو هناك متطلب في المجتمع يدعو إلى عمل المرأة كمعلمة، إما لانشغال الرجال في بعض المجتمعات بأعمال الصناعة أو المجتمعات التي تكثر فيها الحروب، أو المجتمعات التي يعزف فيها الذكور عن العمل في هذا المجال، وبعض المجتمعات التجارية والعملائية التي يفرق فيها الرجال عن العمل في التدريس - وبعض المجتمعات التي بسبب التقاليد فيها تكتفي الفتيات بتعليم المعاهد الذي يؤهلهن للعمل كملمات للأطفال، ويقولون إن المرأة هي الأقدر على تعليم الأطفال الذكور في مرحلة الصفوف المبكرة، وأنه لو أتاحت لها الفرصة لذلك بشكل رسمي فسوف تحدث نقلة نوعية في معالجة بعض جوانب قصور التعليم في السعودية. كما يرون أن الجهد والعطاء الذي تبذله المعلمة أكثر مما يعطيه المعلم في المدرسة، وتدريس النساء أفضل من تدريس الرجال وهو شيء واضح وملموس من خلال التجربة، لكن هذه المبررات وغيرها ثبت بالتجربة والمشاهدة عدم صحتها، ولو فرضنا صحتها؛ فإنها لا تقارن بالمفاسد الناجمة عن تطبيق قضية تأنيث التعليم، وكما هو معلوم "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح".

وفي دراسة جرباوي والسعافين (2004) عن النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية أجرتها جرباوي والسعافين بينت أن الشعب الفلسطيني يسعى إلى التحرر من جميع أشكال التمييز، وليس فقط من الاحتلال؛ وان المناهج الفلسطينية لا بد وأن تؤدي رسالتها في إحداث نقلة نوعية في المجتمع، واستخدمت الدراسة نموذجين صمما خصيصا لإجراء عملية التحليل للمناهج، أحدهما اختص بالكلمات والآخر بالصور الواردة في الكتب المدرسية، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن 200 كتاب مدرسي من الصفوف الأول الأساسي وحتى التاسع

الأساسي، باستثناء كتب الصف الخامس التي لم يكن قد تم إصدارها بعد، وبينت نتائج الدراسة سيادة التعبيرات اللغوية الذكورية على الأنثوية، وتكريس الصورة النمطية للأدوار، ولوحظ تخبط في استخدام الدلالات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وقامت **حمد والقش (2008)** بعمل دراسة تحليلية معمقة، ضمن مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للشباب في سورية "مؤشرات النوع الاجتماعي" للفئة العمرية من 15-24 سنة، مستندين إلى نتائج المسح الكمي والكيفي 2007، وقد رصدت الدراسة مؤشرات النوع الاجتماعي وحلته بهدف معرفة واقع المساواة بين الشبان والشابات في كل القضايا الحياتية؛ كالتهليل، والصحة، والمشاركة الاجتماعية، والعمل، والحياة الأسرية، وصورة الذات، حيث تم التحليل المعمق لهذه الجوانب في الإطار الثقافي الاجتماعي، وقد بينت النتائج أن هناك فجوات جندرية في جميع الجوانب تقريباً لصالح الذكور؛ ويعود ذلك لتأثيرات الثقافة السائدة بطابعها الذكوري، علماً أن هذه الفجوة تقل في المدن عنها في الأرياف، وقد خرجت الدراسة بمقترحات لتطوير السياسات في مجال الصحة والتعليم والإعلام والاقتصاد، وتوفير إحصائيات جندرية دقيقة لوضع الخطط بناءً عليها إلى تحليل.

وفي دراسة **عبد الكريم (2010)** للخدمات التي يقدمها قطاع التعليم، نوعياً وكمياً، بالاستناد إلى الوثائق والإحصائيات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك من منظور النوع الاجتماعي، وكذلك هدفت الدراسة إلى تحليل سياسات وبرامج وموازنات وزارة التربية والتعليم، من منظور النوع الاجتماعي، وقد تم تحليل بيانات المسح الميداني؛ لمعرفة مستوى رضا الفئات المستفيدة من خدمات التعليم عن الخدمات المقدمة لها، ولقد استخدمت الدراسة منهجية الوصف والتحليل؛ من خلال مراجعة البيانات المنشورة لتحديد مدى وجود فجوة في الخدمات والإنفاق من منظور النوع الاجتماعي، وقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 400 من المعلمات والمعلمين، كذلك تم اختيار عينة مماثلة من الطلبة والطلاب، وقد بينت نتائج الإحصاءات الكمية والكيفية، أن معدلات الالتحاق بالتعليم قد حققت تقدماً ملحوظاً؛ حيث كانت نسبة الالتحاق الإجمالي للذكور 4.88% وكانت نسبة الالتحاق الإجمالي للإناث 9% وذلك في

العام 2006 ولكن هناك انخفاض في معدلات الالتحاق في التعليم المهني بشكل عام، كذلك نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي في حاجة إلى تحسين، حيث شكلت نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم الثانوي في العام 2006م، 3.70% أما نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي في نفس العام فقد شكلت 6.81% وبالنسبة للرسوب فقد انخفضت نسبة الرسوب لكلا الجنسين، وبخاصة الإناث، أما نسبة التسرب في المرحلة الأساسية للذكور فهي أكبر من الإناث، لكن الصورة تتعكس في المرحلة الثانوية فيصبح تسرب الطالبات أعلى من تسرب الطلاب، أما فيما يخص المدارس ومبانيها ومحتوياتها من أثاث وأجهزة فلم يكن هناك فرق بين مدارس الذكور والإناث، وقد لوحظ أن مدارس النوعين تحتاج إلى تحسين. وقد بينت نتائج المسح الميداني أن ارتفاع نسب تعليم الإناث أدى إلى ارتفاع نسب توظيف الإناث في سلك التعليم بصورة أكبر، لكن لا زال هناك حاجة لمزيد من توظيف الإناث بسبب وجود اكتظاظ في مدارس الإناث، وذلك من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، كذلك فإن المعلمة تشعر بالأمان في وظيفة التعليم؛ فالمجتمع يعتبر هذه الوظيفة تكميلية لدورها الإيجابي، وفي المقابل فهناك محدودية عالية أمام النساء لدخول سوق العمل في الوظائف الأخرى غير التعليم، لكن على الرغم من وجود تكافؤ فرص في القطاع العام أمام جميع المواطنين، وهذا ما كفله قانون الخدمة المدنية، لا تزال هناك فجوة جنديرية، من حيث الانتفاع من علاوة الأولاد؛ فالموظف ينتفع بها دون الموظفة، وهذا مرتبط بالدور المجتمعي للرجل، وكذلك فرغم وصول النساء إلى الوظيفة العمومية بدرجات متفاوتة؛ إلا أن الهيمنة الذكورية من حيث النفوذ والإنجازات لا تزال مسيطرة على هذا القطاع.

وهدفت دراسة صبري (2000) إلى مناقشة المساواة بين الجنسين في التعليم في فلسطين، وركزت على جانب النشاطات سواء الحرة أو التي تتبع مسابقات معينة، وذلك من أجل معرفة الفروق في نوعية الأنشطة والألعاب التي يختارها المعلمون/ات لكلا الجنسين، مما يؤثر على توجهاتهم المستقبلية نحو المهن والتخصصات، وقد تم فحص الكتب والخطط والأدلة الخاصة بالأنشطة في المدارس ورياض الأطفال؛ لمعرفة مدى وجود تمييز بين الجنسين في رياض الأطفال، وفي المدارس المختلطة وغير المختلطة، كذلك تم فحص الأنشطة الحرة في رياض الأطفال والمدارس؛ للتعرف على مدى وجود تمييز في توزيع الأنشطة بين الذكور

والإناث، كذلك معرفة مدى وجود فروق في ميول الطلبة الذكور والإناث نحو الأنشطة المختلفة، وأيضاً تم تفحص السياسات الإدارية والتربوية، كذلك فحص سلوك الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية، لمعرفة مدى وجود أي تمييز بين الذكور والإناث.

وقامت **صغير (2006)** بدراسة هدفت إلى معرفة المنهاج الخفي الذي يعمق التمييز بين الرجل والمرأة في مجتمعنا الفلسطيني، كما هدفت إلى فحص الكيفية التي يمكن أن تُسخر فيها التربية لمقاومة ظاهرة التمييز تلك؛ ونشر العدالة الاجتماعية، وفحص مدى توجه التربية نحو المساواة، ونهجها منهجاً يبتعد عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وقد استخدمت الدراسة منهجاً تجريبياً دمج بين أسلوب دراسة الحالة والدراسة المسحية، وكانت أدواتها المجموعات البؤرية المنظمة، والمقابلة الفردية، ونفذت الدراسة على ست مدارس حكومية في مدينة بيت لحم، وكانت العينات من خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة، وصنفت الفئات المشاركة إلى مديرين ومعلمين وأولياء أمور وطلاب، وتم اختيار الصفوف الثالث والسابع والعاشر الأساسي، وقد تبين من نتائج الدراسة أن البيئة التربوية في فلسطين ونظرة الطلاب إلى توزيع الأدوار تتوافق مع النظرة التقليدية المنبثقة من المجتمع الأبوي، وأن المنهج الخفي يرسخ المؤشرات ذات الطابع النمطي، التي ترى أن الإخوة عليهم التدخل في قرارات أخواتهم، وأن الأبناء الذكور هم مصدر دخل للأسرة، وأن متابعة الأبناء الأكاديمية تقع على عاتق الأم.

أما الدراسات الأجنبية فقد كان منها دراسة **آنيا وكاميرون (2011)** (Ania & cameron) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التمييز الجندري على تطور الأطفال وفرصهم نحو النجاح في الحياة، وما هو دور معلمهم في مقاومة الصور النمطية المرتبطة بالجنس، حيث إن الصور النمطية تنتشر في كافة المجتمعات، وبناءً عليها يطلق الناس تعميمات، بعضها سلبي والآخر إيجابي، وتساهم الصور النمطية في خلق التحيز في المجتمعات، سواء كان ذلك على مستوى الأسر أو في العمل أو بين الأطفال؛ فالخبرات المبكرة في التمييز الجندري بين الأطفال تؤثر على مواقفهم ومعتقداتهم وتطور شخصياتهم ونفستهم، وتؤثر على فرصهم في التعليم وفي العمل، لذا على العالمين في مرحلة الطفولة المبكرة أن يكونوا على بينة من تأثير التمييز

الجندي والصور النمطية على الأطفال، واستعرضت الدراسة نظرية التطور الجندي لكوبرج، وكيف يبني الأطفال مفاهيمهم الجنديّة في عمر مبكر من خلال تفاعلهم مع بيئاتهم، وقامت الدراسة بتوضيح تأثير الصور النمطية على تشكيل الهوية الجنديّة، واستعرضت الدراسة أثر التعليم في الطفولة المبكرة، وأن المفاهيم الجنديّة تتأثر بعدة عوامل؛ فالمواد التي تدرس وتعليمات المعلمين، والبيئة الصفية، وطرق التقويم ونتائج الأطفال، جميعها تترك أثراً واضحاً عليها، لذلك فإن الكثير من الفوارق الجنديّة وجدت في عمر ما قبل المدرسة، كتخصيص دمي وألعاب خاصة بكل جنس، كذلك الأمر بالنسبة للألوان، وتوزيع الأدوار بين الأطفال وبينت الدراسة تأثير الأسر والأصدقاء والإعلام وأدب الأطفال، على صورة الذات التي يشكلها الطفل، وعلى قرارات الأطفال في المستقبل وخياراتهم في اختيار التخصص الأكاديمي وإختيار مهنتهم في المستقبل.

دراسة **سكلتون** (Skelton, 2002) حيث تتناول الدراسة محاولة المملكة المتحدة في

تجنيد مزيد من الإناث أكثر من الذكور في عمليات التدريس للمراحل الابتدائية، ومحاولتها التركيز في هذه العمليات على تحسين أداء الطلاب ذوي التحصيل المنخفض، حيث استخدمت الدراسة المنهج الكيفي في جمع البيانات عن طريق الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات التربوية الخاصة بتأنيث التعليم تواجه الكثير من التحديات الخاصة بمسألة الصورة النمطية لمهنة المعلم وربطها بالأنثى، بالإضافة إلى أن هناك علاقة بين تأنيث التعليم وتحصيل الطلبة وما لها من أثر على ذلك، وبذلك فإن الدراسة ترى بوجود دعم ظاهرة تأنيث التعليم في المؤسسات التعليمية وخصوصاً في المراحل الأساسية الدنيا.

وأشار **درايسين** (Driessen, 2007) إلى أن ومنذ منتصف التسعينيات قد ظهر

مصطلح التأنيث في التعليم بشكل كبير وواسع، حيث يقوم هذا الافتراض على أن زيادة عدد الإناث في مهنة التعليم سببه الأول هو انخفاض المستوى التحصيلي للمعلمين أولاً، وأما السبب الثاني يتمثل الافتراض في زيادة عدد المعلمات الإناث إقبالاً على مهنة التعليم.

بينت دراسة دافي (2005) أن معلمات الرياضيات واللغة الانجليزية لديهن القدرة على توجيه الطلاب الذكور في تفاعلهم وأسئلتهم وانتقاداتهم وتعديل سلوكهم ورفع التحصيل لديهم وذلك فيه مصلحة لهم وخاصة في المرحلة الابتدائية فهي الأقدر على معرفة حاجات الطلبة التربوية والنفسية لإتقانهم دور الأم وقد أجريت الدراسة على (297) طالب و(285) طالبة و(18) معلم تمت مراقبتهم ورصد تفاعلاتهم.

وفي دراسة ميلفي (2010) على أهمية تأنيث التعليم لكونها تساعد على الحد من ظاهرة تسرب الأطفال الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب الممارسات الحالية في غرف الصف، وان تأنيث التعليم يعتبر حلاً منطقياً من أجل معالجة مشكلات ضعف التحصيل لدى الطلبة الذكور في المدارس وما يلوها من مراحل تعليمية أخرى، وهو ما يجعل من الإناث المستقبل الخاص بالتعليم بسبب عدم قدرة الذكور على موازتهم في المراحل المتقدمة، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه مقياس التعليم العربي الذي يحذر من أن أطفال المدارس لا يتعلمون المهارات الأساسية وأن هناك ارتفاع بطيء في المعدل، وهو ما يمكن تفسيره بطريقة غير مباشرة بأن المعلمات الإناث أكثر قدرة على رفع التحصيل لدى الطالب من المعلمين الذكور.

التعقيب على الدراسات السابقة

على حد علم الباحثة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تم بها تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لنظام التأنيث في المرحلة الأساسية الدنيا.

أيضاً التقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عبد الكريم، 2010) ودراسة (داريسين، 2007) والتي كان أحد نتائجها أن ارتفاع نسب تعليم الإناث أدى إلى ارتفاع نسب توظيف الإناث في سلك التعليم بصورة أكبر، وأن المعلمة تشعر بالأمان في وظيفة التعليم؛ فالمجتمع يعتبر هذه الوظيفة تكميلية لدورها الإنجابي، وفي المقابل هناك محدودية عالية أمام النساء في الدخول إلى سوق العمل في الوظائف الأخرى وإتفقت مع نتائج دراسة (حمد والقيش، 2008) ودراسة (كاميرون وأنيا، 2011) والتي كان من نتائجها أن الوعي بالأنوع الاجتماعي في

التعليم متدنٍ، وأن مفاهيم النوع الاجتماعي لم تراعى في كل مراحل المشاريع التي تم اختيارها للدراسة ابتداءً من التصميم مروراً بالتنفيذ حتى التقويم، والتقت مع نتائج دراسة (صغير، 2006) والتي بينت نتائجها أن البيئة التربوية في فلسطين ونظرة الطلاب إلى توزيع الأدوار تتوافق مع النظرة التقليدية المنبثقة من المجتمع الأبوي، وأن المنهج الخفي يرسخ المؤشرات ذات الطابع النمطي، أن الإخوة عليهم التدخل في قرارات أخواتهم، وأن الأبناء الذكور هم مصدر دخل للأسرة، وأن متابعة الأبناء الأكاديمية تقع على عاتق الأم.

تتفق معظم نتائج الدراسات العربية والأجنبية على إيجابية تأنيث التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا واعتبار نظام التأنيث يساعد الطلبة في هذه المرحلة على تقبل المدرسة وذلك لأن المعلمة تكون أقرب إليهم من المعلم، وقادرة على التعامل مع احتياجاتهم النفسية والتعليمية والسلوكية من حيث رفع مستوى التحصيل لديهم، وإكسابهم السلوكيات الجيدة، مما يقلل من الحدة والتوتر النفسي لدى الطلبة في هذه المرحلة، كما أن هناك العديد من الدراسات البحثية منها دراسة جامعه الملك فهد في مدينة الظهران أكدت على أن تجربة التدريس للمعلمات للصفوف الأولية أعطت جوانب إيجابية للطلاب وبرزت لديهم القدرات مهاراتي وأكدت أن الطلبة التي قامت على تعليمهم الإناث هم أسرع استجابة في تطوير مهاراتهم من بقية الطلبة كما ورد في دراسة (ميلي، 2010) و (دافي، 2005) و (إقبال، 2013) و (سرحان، 2005).

وحيث تطابقت مع نتائج دراسة (سكلتون، 2002) في بريطانيا التي عملت على تجنيد الإناث أكثر من الذكور في عمليات التدريس في المراحل الابتدائية واختلقت مع دراسة (الكمجي، 2001) التي بينت نتائجها أن نظام التأنيث في الصفوف الأساسية يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التعليم وبناء شخصية الطلبة ودراسة (عمرو، 2010) حيث يرى أن تأنيث التعليم فيه سلبيات وذلك لغياب المعلمة لظروف خاصة بها وإهمال الاستعداد للتعليم، كما أن أسلوب المعلمة يؤثر على الأبناء البنين لان الطلبة يتحدثون بأسلوب المعلمة وهذا يسبب مشاكل اجتماعية ونفسية لهم لاحقاً وكما أنهم يعتبرون تأنيث التعليم نوع من عزل المرأة.

تتفق الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع حيث أن السياسات التربوية الخاصة بتأنيث التعليم تواجه الكثير من التحديات الخاصة بمسألة الصورة النمطية لمهنة المعلم وربطها بالأنثى بالإضافة إلى أن هناك علاقة بين تأنيث التعليم وتحصيل الطلبة وما لها اثر على ذلك.

تتشابه الدراسة الحالية مع عدت دراسات لاستخدامها الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من المعلمين والمعلمات و المدراء والمديرات والمقابلة لمدراء ومديرات التربية والتعليم في محافظات الضفة وقطاع غزة

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مكان إجرائها فقد أجريت الدراسة الحالية في فلسطين وتناولت القطاع الحكومي فقط.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

المعالجة الإحصائية

متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وذلك لملاءمة لأهداف الدراسة، حيث تم جمع المعلومات من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس الأساسية الدنيا الحكومية ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعرفة توجهاتهم حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا في المدارس الأساسية الدنيا الحكومية، وذلك من خلال تطبيق الأدوات التاليتين:

أولاً: استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة من معلمين ومعلمات ومدراء ومديرات المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: إجراء مقابلات مع مدراء التربية والتعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتعلق بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من معلمين ومدراء الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا في المدارس الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا بالإضافة إلى مديري التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم 24 مديراً ومديرة موزعين على (15) مديرية في الضفة الغربية و(7) مديريات في قطاع غزة.

جدول (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي والمديرية في المدارس الحكومية الأساسية الدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2016/2015

المجموع العام	المجموع	مدير		المجموع	معلم		المديرية
		أنثى	ذكر		أنثى	ذكر	
9	2	1	1	7	6	1	أريحا
210	39	25	14	171	114	57	الخليل
116	20	19	1	96	88	8	القدس
244	46	34	12	198	167	31	بيت لحم
335	50	32	18	285	189	96	جنوب الخليل
108	20	13	7	88	67	21	جنوب نابلس
245	39	26	13	206	138	68	جنين
355	58	45	13	297	237	60	رام الله
127	20	15	5	107	78	29	سلفيت
108	17	11	6	91	66	25	شمال الخليل
117	21	21	0	96	89	7	ضواحي القدس
152	22	15	7	130	85	45	طوباس
263	41	22	19	222	107	115	طولكرم
64	11	4	7	53	14	39	قباطية
196	29	17	12	167	101	66	قلقيلية
239	37	19	18	202	118	84	نابلس
196	31	19	12	165	115	50	يطا
3084	503	338	165	2581	1779	802	المجموع الضفة الغربية
59	8	8	0	51	51	0	الوسطى
107	9	5	4	98	69	29	خانيونس
96	11	10	1	85	72	13	رفح
78	10	6	4	68	45	23	شرق خانيونس
323	47	41	6	276	242	34	شرق غزة
248	30	22	8	218	180	38	شمال غزة
37	6	6	0	31	31	0	غرب غزة
948	121	98	23	827	690	137	المجموع قطاع غزة
4032	624	436	188	3408	2469	939	المجموع الكلي

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية/ الإدارة العامة للتخطيط/ قاعدة البيانات 2016/2015

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة للأداة الدنيا من معلمين ومعلمات ومدراء ومديرات المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم اختيار حجم عينة الدراسة بناءً على هذه المعادلة
$$n = \frac{p(1-p)}{(SE \div t) + [p(1-p) \div N]}$$
 خاصة بمعادلة هيربرت أركن في اختيار العينات بحيث تمثل $N =$ حجم المجتمع، $p =$ نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي 0.5، $SE =$ نسبة الخطأ وتساوي 0.05، $t =$ الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96، وقد بلغ حجم عينة الدراسة بعد تطبيق المعادلة 351 معلماً ومعلمة ومديراً ومديرة، وقد تم إضافة أعداد أخرى من المعلمين والمعلمات للعينة لضمان استرداد الاستبيانات بشكل كامل بحيث أضافت الباحثة 250 إستانه لعينة الدراسة بحيث بلغ المجموع الكلي لعينة الدراسة 601 معلماً ومعلمة ومديراً ومديرة موزعين على مديريات الضفة الغربية وقطاع غزة تم استعادة 583 استبانته ويمثل الجدول (2) التالي عينة الدراسة موزعة حسب المسمى الوظيفي والجنس والمديرية في المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي والجنس والمديرية في المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المجموع الكلي	مدير			معلم			المديرية
	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	
27	2	1	1	25	18	7	جنين
11	2	2	0	9	7	2	جنوب نابلس
32	1	0	1	31	21	10	نابلس
13	2	1	1	11	8	3	سلفيت
26	0	0	0	26	14	12	طولكرم
23	3	0	3	20	18	2	ضواحي القدس
20	2	2	0	18	11	7	قلقيلية
16	1	1	0	15	10	5	طوباس
36	0	0	0	36	30	6	رام الله
36	2	0	2	34	29	5	بيت لحم
17	2	1	1	15	11	4	شمال الخليل
28	1	1	0	27	21	6	الخليل
36	2	1	1	34	23	11	جنوب الخليل
10	2	1	1	8	4	4	قباطية
18	1	0	1	17	12	5	يطا
53	4	1	3	49	37	12	شمال غزة
43	2	2	0	41	37	4	الوسطى
24	2	1	1	22	14	8	رفح
50	0	0	0	50	45	5	شرق غزة
18	0	0	0	18	13	5	شرق خانينونس
24	0	0	0	24	23	1	غرب غزة
22	0	0	0	22	16	6	خانينونس
583	31	15	16	552	422	130	المجموع

يتضح من الجدول (2) السابق أن عدد المدراء والمديرات في عينة الدراسة بلغ (31) فرداً أي ما نسبته 5% من مجتمع الدراسة منهم (9) مدراء و(14) مديرة في الضفة الغربية، (4) مدراء و(4) مديرات في قطاع غزة، كما بلغ مجموع معلمي ومعلمات عينة الدراسة (552) توزعت على (326) معلماً ومعلمة في الضفة الغربية منهم (89) معلماً مقابل (237) معلمة أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغ مجموع المعلمين والمعلمات في عينة الدراسة (226) منهم (41) معلماً، (185) معلمة، أما بالنسبة للمقابلات فقد قامت الباحثة بمقابلة جميع مدراء ومديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية.

ولمعرفة المزيد حول المتغيرات المستقلة للدراسة الجدول (3) التالي يبين وصف للعينة حسب متغيرات الدراسة المستقلة:

الجدول (3) توزيع المتغيرات الدراسية حسب التكرار والنسب المئوية.

جدول (3) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة

المتغير	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	146	25
	أنثى	437	75
المسمى الوظيفي	معلم	552	94.7
	مدير	31	5.3
المؤهل العلمي	دبلوم	171	29.3
	بكالوريوس	389	66.7
	ماجستير فأعلى	23	4
جنس المدرسة	ذكور/ عدد الطلاب	164	28.1
	إناث / عدد الطالبات	278	47.7
	مختلطة	141	24.2
المديرية	جنين	27	4.6
	جنوب نابلس	11	1.9
	نابلس	32	5.5
	سلفيت	13	2.2
	طولكرم	26	4.5
	ضواحي القدس	23	3.9
	قلقيلية	20	3.4
	طوباس	16	2.7
	رام الله	36	6.2
	بيت لحم	36	6.2
	شمال الخليل	17	2.9
	الخليل	28	4.8
	جنوب الخليل	36	6.2
	قباطية	10	1.7
	يطا	18	3.1
	شمال غزة	53	9.1
	الوسطى	43	7.4
	رفح	24	4.1
	شرق غزة	50	8.6
	شرق خانينونس	18	3.1
	غرب غزة	24	4.1
	خانيونس	22	3.8

المصدر: إعداد الباحثة

أدوات الدراسة

استخدمت الباحثة لإجراء الدراسة الأدوات التالية:

1. فحص البيانات الثانوية

تمت دراسة وفحص البيانات المتوفرة في الوثائق الرئيسية، من دراسات وأبحاث ونشرات مرتبطة بموضوع تأنيث التعليم، وتم الحصول على جزء من المعلومات من وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ومكتبة جامعة النجاح الوطنية بالإضافة إلى الرجوع إلى مجموعة من مواقع الإنترنت المتخصصة في تأنيث التعليم.

2. المقابلات

بهدف دراسة تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر مدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت الباحثة بناءً على الدراسات السابقة والأدب التربوي المتعلق بالموضوع بناء أداة المقابلة وتعزيز ما جاء من فقرات الاستبانة التي تم صياغتها وإستمراج رأي المعلمين والمعلمات ومديري ومديرات المدارس الأساسية الدنيا، بحيث بلغ عدد أسئلة المقابلة (7) أسئلة.

وقد حصلت الباحثة على ثلاثة كتب رسمية من عميد كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية إلى وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله لتسهيل مهمتها، بعد ذلك تم التواصل مع مدراء ومديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية والبالغ عددهم 17 مديراً ومديرة بالاتصال بهم وذلك للتنسيق معهم لتحديد مواعيد إجراءات المقابلات، وذلك من أجل الاجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالآثار المهنية، الاقتصادية، القيمي، السلوكية والنفسية على كل من الطالب والمعلمة هذا بالإضافة الى مبررات تأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من وجهة نظر مدراء ومديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية.

قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع مدراء ومديرات التربية والتعليم في الضفة العربية بواقع مديريتين في اليوم الواحد وخاصة المديريات القريبة من الناحية الجغرافية وقد قامت بإجراء المقابلات في التاريخ الواقع ما بين 2016/9/10 - 2016/9/20، أما قطاع غزة فقد تعذر الوصول الى مدراء التربية والتعليم ولم تستطع الباحثة التواصل معهم هاتفياً.

قامت الباحثة بتدوين الملاحظات التي حصلت عليها من مديريات التربية والتعليم وتفرغها وتحليلها من خلال تبويبها حسب السؤال وتجميعها لاستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها للحصول على المعلومات النوعية المطلوبة التي لا توفرها الاستبانة لوحدها، واقترح التوصيات المناسبة.

3-الاستبانة

وقد تم إعداد الاستبانة من قبل الباحثة وذلك بعد مراجعة الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسات ومراجعة الدراسات السابقة. وقد تم صياغة الفقرات وحصر مجالات الدراسة السبعة وتوزيع الفقرات على هذه المجالات كل حسب عنوان مجاله. قامت الباحثة بعرض الأداة وبصيغتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وبلغ عددهم (8) محكمين، كما هو مبين في الملحق (4). تم إجراء التعديلات والحذف والإضافة على فقرات الأداة من حيث صياغة الفقرات ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه وذلك بعد إعادتها للباحثة من قبل المحكمين، بحيث يتضح من خلال استبانة التحكيم الفقرات التي تصلح ولا تصلح والفقرات التي سيتم حذفها أو تعديلها وقد قامت الباحثة بصياغة الفقرات على شكلها النهائي وذلك بحسب رأى المحكمين بما في ذلك من تعديل بعض الفقرات وتصحيحها لغوياً. تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من (75) فقرة، وانتهت بعد التحكيم ب (73) فقرة، كما هو مبين في الملحق رقم(1). وقد قامت الباحثة بحصر مجتمع الدراسة وعينتها بناءً على معادلة إختيار العينة، وقبل توزيع الأداة على عينة الدراسة قامت الباحثة بأخذ الموافقات الرسمية من وزارة التربية والتعليم العالي بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة من معلمين ومدراء مدارس العينة وإجراء المقابلات مع مدراء التربية والتعليم.

وقد تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم

استرجاع الاستبانات التي تم توزيعها، وجمع البيانات وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS).

واستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قامت الباحثة بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الدراسة وللدرجة الكلية لجميع مجالات تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في مديريات الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ما هو واضح في الجدول (4)

جدول (4) معامل الثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية للأداة

(المجال)	اسم المجال	أرقام البنود المنتمية للمجال	معامل كرونباخ ألفا (α)
الاول	الاجتماعي والقيمي	1-17	0.88
الثاني	التحصيل والمعرفة	18-28	0.77
الثالث	النفسي	29-38	0.70
الرابع	المهني	39-47	0.87
الخامس	السلوكي	48-59	0.76
السادس	الاقتصادي	60-65	0.72
السابع	النوع الاجتماعي	66-73	0.82
	الكلية	1-73	0.95

يتضح من الجدول (4) السابق أن معامل كرونباخ ألفا الكلي لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسيه الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في مديريات الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 0.95 وهو دال إحصائياً وقد تراوح معامل كرونباخ ألفا للمجالات ما بين 0.70-0.88 بحيث بلغ معامل كرونباخ ألفا لأقل هذه المجالات وهو المجال النفسي 0.70 كما جاء المجال الإجتماعي والقيمي في المرتبة الدنيا من حيث قيمة معامل كرونباخ ألفا بحيث بلغ 0.88.

المعالجة الإحصائية

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS20) الذي تم من خلاله إستخراج مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

أولاً: بالنسبة للاستبيان

1. التكرار والنسب المئوية له بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) من أجل اختبار الفرضيات، وذلك عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع المتوسطات الحسابية للفقرات، لمعرفة مدى أثر المتغيرات المستقلة على توجهات المعلمين والمدراء وذلك من أجل اختبار الفروق.
3. تم استخدام اختبارات (Independent Sample T-Test) لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات لمعرفة معنوية هذه الفروق.
4. إستخدام معامل كرونباخ ألفا (α) لمعرفة معنوية معامل الثبات للمجالات ولجميع فقرات الأداة.

ثانياً: المقابلة

قامت الباحثة بحصر إجابات مدراء ومديرات التربية والتعليم في مجموعة من النقاط وحصر نقاط الاتفاق والاختلاف لكل سؤال من أسئلة المقابلة وذلك بعد تدوينها خلال المقابلة، ثم

تم دمج كل سؤال لكل من تمت مقابلته، ومن خلال الإجابات اتضحت توجهات مدراء ومديرات التربية والتعليم حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسيه الدنيا وبلغتهم الخاصة.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

- متغير الجنس وله مستويان: ذكر وأنثى.
- متغير المسمى الوظيفي وله مستويان: 1- معلم 2- مدير
- المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات: 1- دبلوم 2- بكالوريوس 3- ماجستير فأعلى
- جنس المدرسة وله ثلاثة مستويات: 1- ذكور 2- إناث 3- مختلطة.
- المديرية: 1- الخليل 2- بيت لحم 3- جنوب الخليل 4- جنوب نابلس 5- جنين 6 - رام الله 7- سلفيت 8- شمال الخليل 9- ضواحي القدس 10- طوباس 11- طولكرم 12- قباطية 13- قلقيلية 14- نابلس 15- يطا 16- الوسطى 17- خانينونس 18- رفح 19- شرق خانينونس 20- شرق غزة 21- شمال غزة 22- غرب غزة.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

متوسط اتجاهات الأبعاد والدرجة الكلية لفقرات الأداة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة

فرضيات الدراسة

نتائج المقابلة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد إجراء عمليات التحليل الإحصائي اللازمة وتطبيق إجراءات الدراسة على استبانة ومقابلة أعدتهما الباحثة، فقد تم الحصول على النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس للدراسة

ما تقييم المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم لسياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا في المدارس الأساسية الدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفقرات؟ ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الآتية المعتمدة تربوياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالاتي:

- (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً.
- (من 70% - 79.99%) درجة أثر كبيرة.
- (من 60% - 69.99%) درجة أثر متوسطة.
- (من 50% - 59.99%) درجة أثر قليلة.
- (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً.

ولتوضيح توجهات المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا ومدراء التربية والتعليم حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب

مجالات الدراسة وفقراتها كان لابد من استخراج المتوسطات الحسابية للمجالات ومعرفة درجة الأثر لكل منها حسب الجدول (5) التالي الذي يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للمجالات السبعة والدرجة الكلية لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة

الرقم	الترتيب	المجال	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الأثر
1	6	الاجتماعي والقيمي	0.61	3.47	69.5%	متوسطة
2	4	التحصيل والمعرفة	0.61	3.52	70.4%	كبيرة
3	2	النفسي	0.55	3.63	72.6%	كبيرة
4	1	المهني	0.70	3.89	77.8%	كبيرة
5	7	السلوكي	0.59	3.39	67.9%	متوسطة
6	5	الإقتصادي	0.65	3.55	70.9%	كبيرة
7	3	النوع الإجتماعي	0.66	3.60	72.1%	كبيرة
		المجموع	0.50	3.56	71.2%	كبيرة

يتضح من الجدول (5) السابق:

- أن درجة الأثر لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لمجالات الدراسة كانت ما بين المتوسطة والكبيرة، فقد تراوحت النسب المئوية للاستجابة عليها ما بين 67.9% للمجال السلوكي و77.8% للمجال المهني

يبين المعدل العام لجميع فقرات تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا كانت كبيرة، بحيث بلغت النسبة المئوية للمعدل العام 71.2%، وللمزيد حول درجة الأثر والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الأداة والملحق (2) يبين ذلك.

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة والذي ينص على: هل تختلف المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفقرات من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا تبعاً لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، جنس المدرسة، المديرية). قامت الباحثة باختبار فرضيات الدراسة وذلك تبعاً لمجالاتها والدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة.

أولاً: فحص الفرضية الأولى والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير الجنس.

لفحص الفرضية الدنيا استخدمت الباحثة اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للمجالات وجميع فقرات الأداة تبعاً لمتغير الجنس.

الجدول (6) يبين اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (6) نتائج اختبار (ت) (Independent T-Test)) لمجموعتين مستقلتين لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا تبعاً لمتغير الجنس

الدلالة *	(ت)	انثى		ذكر		الدرجة الكلية للمجالات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.00	-10.14	0.48	3.61	0.75	3.07	الاجتماعي والقيمي
0.00	-10.58	0.53	3.66	0.65	3.09	التحصيل والمعرفة
0.00	-7.21	0.48	3.72	0.66	3.36	النفسي
0.00	-13.3	0.51	4.09	0.86	3.30	المهني
0.00	-6.09	0.55	3.48	0.64	3.14	السلوكي
0.00	-5.77	0.61	3.63	0.71	3.28	الإقتصادي
0.00	-9.31	0.51	3.74	0.84	3.19	النوع الإجتماعي
0.00	-11.7	0.39	3.68	0.60	3.18	الدرجة الكلية

✓ دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول (6) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث.

ثانياً: فحص الفرضية الثانية والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

لفحص الفرضية الثانية استخدمت الباحثة اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للمجالات وجميع فقرات الأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

الجدول (7) يبين اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (7) نتائج اختبار (ت) (Independent T-Test) لمجموعتين مستقلتين لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظر المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

الدلالة *	(ت)	مدير		معلم		الدرجة الكلية للمجالات
		الاحراف	المتوسط	الاحراف	المتوسط	
0.32	-0.99	0.60	3.58	0.61	3.47	الاجتماعي والقيمي
0.93	-0.09	0.65	3.53	0.61	3.52	التحصيل والمعرفة
0.46	-0.74	0.53	3.70	0.55	3.63	النفسي
0.27	1.11	0.73	3.75	0.70	3.90	المهني
0.84	-0.19	0.56	3.41	0.59	3.39	السلوكي
0.01	-2.63	0.48	3.84	0.66	3.53	الإقتصادي
0.82	0.23	0.73	3.58	0.65	3.60	النوع الإجتماعي
0.60	-0.53	0.51	3.60	0.50	3.55	الدرجة الكلية

✓ دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول (7) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

من وجهة نظرهم حسب المجال (الاجتماعي والقيمي، التحصيل والمعرفة، النفسي، المهني، السلوكي، النوع الاجتماعي) وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

كما يتضح من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات إستجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب المجال الإقتصادي وذلك لصالح مدير المدرسة.

ثالثاً: فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات إستجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية الثالثة استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي كما يوضحه الجدول (8).

جدول (8) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الدرجة الكلية للمجال	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
الإجتماعي والقيمي	3.63	3.42	3.23
التحصيل والمعرفة	3.62	3.48	3.31
النفسي	3.76	3.60	3.19
المهني	4.10	3.82	3.48
السلوكي	3.53	3.35	3.17
الإقتصادي	3.68	3.51	3.24
النوع الإجتماعي	3.73	3.58	3.15
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.70	3.51	3.25

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للمجالات
0.00	9.28	3.33	2	6.66	بين المجموعات	الإجتماعي والقيمي
		0.36	580	208.22	داخل المجموعات	
			582	214.88	المجموع	
0.01	4.68	1.71	2	3.43	بين المجموعات	التحصيل والمعرفة
		0.37	580	212.47	داخل المجموعات	
			582	215.90	المجموع	
0.00	13.63	3.96	2	7.93	بين المجموعات	النفسي
		0.29	580	168.66	داخل المجموعات	
			582	176.58	المجموع	
0.00	13.64	6.47	2	12.95	بين المجموعات	المهني
		0.48	580	275.24	داخل المجموعات	
			582	288.19	المجموع	
0.00	7.47	2.57	2	5.14	بين المجموعات	السلوكي
		0.34	580	199.30	داخل المجموعات	
			582	204.44	المجموع	
0.00	6.88	2.87	2	5.74	بين المجموعات	الاقتصادي
		0.42	580	242.04	داخل المجموعات	
			582	247.78	المجموع	
0.00	9.20	3.85	2	7.70	بين المجموعات	النوع الاجتماعي
		0.42	577	241.69	داخل المجموعات	
			579	249.40	المجموع	
0.00	13.17	3.15	2	6.29	بين المجموعات	الدرجة الكلية لجميع الفقرات
		0.24	580	138.51	داخل المجموعات	
			582	144.80	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتبين من الجدول (9) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي وذلك لصالح من يحملون درجة الدبلوم.

رابعاً: فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة.

لفحص الفرضية الرابعة استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير جنس المدرسة كما يوضحه الجدول (10)

جدول (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير جنس المدرسة

الدرجة الكلية للمجال	ذكور	اناث	مختلطة
الاجتماعي والقيمي	3.26	3.65	3.37
التحصيل والمعرفة	3.32	3.66	3.47
النفسي	3.48	3.82	3.43
المهني	3.70	4.02	3.85
السلوكي	3.19	3.55	3.32
الاقتصادي	3.39	3.72	3.39
النوع الاجتماعي	3.42	3.76	3.52
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.37	3.72	3.46

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة عند العينة. والجدول (11) يبين ذلك.

جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير جنس المدرسة

الدرجة الكلية للمجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الإجتماعي والقيمي	بين المجموعات	17.64	2	8.82	25.94	0.00
	داخل المجموعات	197.24	580	0.34		
	المجموع	214.88	582			
التحصيل والمعرفة	بين المجموعات	11.67	2	5.84	16.57	0.00
	داخل المجموعات	204.23	580	0.35		
	المجموع	215.90	582			
النفسي	بين المجموعات	19.77	2	9.88	36.56	0.00
	داخل المجموعات	156.81	580	0.27		
	المجموع	176.58	582			
المهني	بين المجموعات	10.45	2	5.22	10.91	0.00
	داخل المجموعات	277.74	580	0.48		
	المجموع	288.19	582			
السلوكي	بين المجموعات	14.79	2	7.40	22.62	0.00
	داخل المجموعات	189.65	580	0.33		
	المجموع	204.44	582			
الإقتصادي	بين المجموعات	15.81	2	7.91	19.77	0.00
	داخل المجموعات	231.97	580	0.40		
	المجموع	247.78	582			
النوع الإجتماعي	بين المجموعات	13.41	2	6.71	16.40	0.00
	داخل المجموعات	235.99	577	0.41		
	المجموع	249.40	579			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	14.36	2	7.18	31.93	0.00
	داخل المجموعات	130.44	580	0.23		
	المجموع	144.80	582			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتبين من الجدول (11) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة وذلك لصالح مدارس الإناث.

خامساً: فحص الفرضية الخامسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات إستجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المديرية.

لفحص الفرضية الخامسة استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المديرية كما يوضحه الجدول (12).

جدول (12) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المديرية

الدرجة الكلية لجميع الفقرات	المجالات							المديرية
	النوع الاجتماعي	الاقتصادي	السلوكي	المهني	النفسي	التحصيل والمعرفة	الاجتماعي والقيمي	
3.35	3.31	3.38	3.11	3.56	3.40	3.32	3.39	جنين
3.51	3.58	3.06	3.16	3.98	3.50	3.63	3.58	جنوب نابلس
3.42	3.41	3.43	3.37	3.63	3.39	3.37	3.39	نابلس
3.54	3.47	3.50	3.37	3.79	3.63	3.61	3.47	سلفيت
3.41	3.57	3.31	3.21	3.83	3.37	3.34	3.38	طولكرم
3.70	3.78	3.49	3.32	4.34	3.63	3.83	3.62	ضواحي القدس
3.08	3.06	3.23	3.03	3.37	3.43	2.95	2.81	قلقيلية
3.82	4.09	3.69	3.77	4.11	4.04	3.69	3.57	طوباس
3.59	3.65	3.46	3.38	4.05	3.50	3.64	3.59	رام الله
3.64	3.69	3.51	3.29	4.29	3.51	3.80	3.60	بيت لحم
3.19	3.08	3.19	2.97	3.39	3.30	3.13	3.25	شمال الخليل
3.50	3.55	3.51	3.20	3.93	3.51	3.48	3.47	الخليل
3.66	3.68	3.72	3.44	4.00	3.70	3.68	3.58	جنوب الخليل
3.45	3.58	3.33	3.19	3.89	3.33	3.34	3.52	قباطية
3.45	3.59	3.30	3.35	3.82	3.49	3.37	3.36	يطا
3.61	3.61	3.69	3.55	3.92	3.80	3.52	3.43	شمال غزة
3.65	3.72	3.71	3.55	3.89	3.83	3.54	3.52	الوسطى
3.69	3.76	3.81	3.64	3.76	3.70	3.67	3.64	رفح
3.67	3.73	3.70	3.56	3.92	3.88	3.54	3.53	شرق غزة
3.43	3.43	3.53	3.35	3.67	3.51	3.29	3.36	شرق خانينوس
3.97	4.05	4.03	3.92	4.19	4.01	3.94	3.84	غرب غزة
3.38	3.46	3.42	3.22	3.70	3.67	3.21	3.22	خانينوس

وتم أيضاً استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإستخراج دلالة الفروق للدرجة

الكلية للمجالات الستة والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المحافظة، والجدول (13) يبين ذلك.

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المديرية

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للمجالات
0.00	2.58	0.90	21	18.94	بين المجموعات	الاجتماعي والقيمي
		0.35	561	195.94	داخل المجموعات	
			582	214.88	المجموع	
0.00	3.90	1.31	21	27.50	بين المجموعات	التحصيل والمعرفة
		0.34	561	188.39	داخل المجموعات	
			582	215.90	المجموع	
0.00	4.18	1.14	21	23.89	بين المجموعات	النفسي
		0.27	561	152.69	داخل المجموعات	
			582	176.58	المجموع	
0.00	3.36	1.53	21	32.20	بين المجموعات	المهني
		0.46	561	255.99	داخل المجموعات	
			582	288.19	المجموع	
0.00	3.92	1.25	21	26.18	بين المجموعات	السلوكي
		0.32	561	178.26	داخل المجموعات	
			582	204.44	المجموع	
0.00	2.87	1.14	21	24.00	بين المجموعات	الاقتصادي
		0.40	561	223.78	داخل المجموعات	
			582	247.78	المجموع	
0.00	3.28	1.31	21	27.43	بين المجموعات	النوع الاجتماعي
		0.40	558	221.97	داخل المجموعات	
			579	249.40	المجموع	
0.00	3.954	0.89	21	18.67	بين المجموعات	الدرجة الكلية لجميع الفقرات
		0.23	561	126.13	داخل المجموعات	
			582	144.80	المجموع	

✓ دال إحصائياً عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المديرية على جميع فقرات الأداة وذلك لصالح مديرية التربية والتعليم غرب غزة أما بالنسبة للمجالات فكانت لصالح مديرية غرب غزة للمجال الأول الاجتماعي والقيمي، المجال الثاني التحصيل والمعرفة لصالح مديرية غرب غزة، المجال الثالث النفسي لصالح مديرية طوباس، المجال الرابع المهني لصالح مديرية ضواحي القدس، المجال الخامس السلوكي لصالح مديرية غرب غزة، المجال السادس الاقتصادي لصالح مديرية غرب غزة، المجال السابع النوع الاجتماعي لصالح مديرية طوباس.

نتائج المقابلة

قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع مدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وتعذر القيام بذلك في قطاع غزة وذلك بسبب الأوضاع وبلغ عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة (24) مديراً ومديرة من أجل استطلاع آرائهم حول تقييمهم لسياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا في المدارس الأساسية الدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد تفريغ المقابلات ودراستها تم تصنيف استجابات مدراء ومديرات التربية والتعليم تبعاً للأسئلة التالية:

أولاً: أعداد مدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعين حسب الجنس والمنطقة

جدول (14) أعداد مدراء التربية والتعليم موزعين حسب المنطقة والجنس

المنطقة	الذكور	الإناث
الضفة الغربية	15	2
قطاع غزة	7	0
المجموع الكلي	22	2

ثانياً: نتائج المقابلة

السؤال الأول: رأي مدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة في مبررات تأنيث التعليم في المدارس التابعة لمديرياتهم.

ذكر مدراء التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية أن من أهم مبررات تأنيث التعليم في المدارس التابعة لمديرياتهم تتمثل في أن للمعلمات قدرة أفضل من المعلمين في التعامل مع الطلبة في هذه المرحلة العمرية، وذلك لتقبلهم لها من خلال عطفها وحنانها، فهي أي المعلمة أقدر على معرفة احتياجات الطلبة من المعلم ولأن نظام التأنيث يساعد في تحسين مستوى التحصيل للصفوف من (1-4) كما ذكر مدير التربية والتعليم في جنين بأن تحصيل الطلبة في الصفوف الأربعة الدنيا ازداد بسبب وجود المعلمات الإناث، واتفق أيضاً الجميع على أن هذا النوع من التعليم بحاجة لتعزيز وذلك بتعميمه على كافة المدارس الدنيا محافظات الوطن واتفق حديث مدير التربية في محافظة جنين مع ما جاء في نتائج الفقرة الدنيا من استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء المدارس من مجال التحصيل والمعرفة التي تتحدث عن ازدياد تحصيل الطلبة عندما تكون المعلمة أنثى بحيث حصلت على نسبة 70% أي بدرجة اثر كبيرة، هذا من جانب ومن جانب آخر يتضح من خلال حديث مدير التربية في رام الله عن أن للتأنيث دوراً مهماً في تخفيض نسبة العنف في المرحلة الدنيا وتعزيز القيم السلوكية والإيجابية، وهو يتفق مع ما جاء في الفقرة الدنيا من المجال السلوكي والتي تتحدث عن تفهم المعلمات لمشكلات الطلبة الصغار أكثر من المعلمين مما ينعكس إيجاباً على سلوكهم وحصلت على نسبة 76% بدرجة أثر كبيرة، ومن ناحية أخرى فقد أكد مدير التربية في ضواحي القدس أن من أهم أسباب تأنيث التعليم في هذه المرحلة حسب وجهة نظره هو انخفاض نسبة التسرب بين الطالبات الإناث مما يؤدي إلى الزيادة في إلتحاقهن بالتعليم الجامعي وبالتالي توفر الكادر التعليمي من المعلمات الإناث أكثر من المعلمين الذكور وهذا ما أكدته نتائج الفقرة الدنيا من المجال الاقتصادي والتي تتحدث عن أن نظام التأنيث يعمل على زيادة فرص التعيين للخريجات بحيث حصلت على نسبة 80% وبدرجة أثر كبيرة جداً.

السؤال الثاني: رأيهم في الآثار الاجتماعية والقيمية التي برزت من خلال تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا.

أفاد مدراء التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية أن تأنيث التعليم أبرز مجموعة من الآثار الاجتماعية والقيمية ويتضح ذلك من خلال إجابة مديرة التربية والتعليم في طولكرم والتي تحدثت عن أنه لا توجد آثار اجتماعية سلبية لتأنيث التعليم في مدارس المحافظة الدنيا وإنما توظيف المعلمات عزز من التواصل مع أولياء الأمور الذين أبدوا تأييدهم للفكرة لأنها حققت نتائج ملموسة في رفع مستوى تحصيل أبنائهم، وأكدت ذلك الفقرة 11 من مجال المعرفة والتحصيل، والتي تتحدث عن تشجع تأنيث التعليم أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة لمتابعة تحصيل أبنائهم بحيث حصلت على نسبة 77% بدرجة أثر كبيرة، وعزز ذلك ما تحدث به مدير التربية في بيت لحم عن أن الأمهات يكن قدرات على التردد إلى المدرسة دون خجل للاستفسار عن أداء أبنائهن ومتابعتهن أكثر مما لو كانت الهيئة التدريسية من الذكور في المدارس التي يطبق فيها نظام التأنيث. كما تحدثت مديرة التربية والتعليم في قلقيلية عن أن نظام التأنيث ساعد في انتشار ثقافة تقبل الآخر وتحسين أداء المعلمات والتزامهن بالدوام المدرسي مما أدى إلى بناء شخصية ملتزمة من الطلبة في الحضور المدرسي والانضباط والدوام وقلل من غياب الطلبة عن حصصهم الدراسية وهي من العوامل التي أدت إلى رفع مستوى التحصيل وإكساب الطلبة في الصفوف الأساسية الدنيا مجموعة من القيم المختلفة مثل التعاون، وتحمل المسؤولية، والنظافة، والإصغاء، والمهارات الحياتية، والمدرسية، والتزام الطلبة بالتعليمات وكذلك الانسجام مع الأدوار الطلابية وممارستها والابتعاد عن مظاهر العنف لدى الطلبة، وهذا ما اتفقت معه الفقرة 3 من المجال المهني تلتزم المعلمات أكثر بالتعليمات والأنظمة والقوانين في المرحلة الأساسية الدنيا بحيث حصلت على نسبة 84% بدرجة أثر كبيرة جداً، وأكدت كذلك الفقرة 5 من نفس المجال أن المعلمات يتميزن بالانتظام والدقة في عملهن وحصلت على نسبة 80% وبدرجة أثر كبيرة جداً.

السؤال الثالث: رأيهم حول إيجابيات وسلبيات سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا في تحصيل الطلبة واكتسابهم للمعرفة.

أشاد مدراء التربية والتعليم بإيجابيات تطبيق نظام التأنيث بحيث أكد مدير تربية سلفيت على أن المعلمات يطورن معلوماتهن ويتقن المهارات وتنفيذ العلاج والتغذية الراجعة بشكل فعال نتيجة متابعة قوائم الرصد الشهري واكتساب العمليات الحسابية، وربطها بالمحسوس عن طريق الوسائل وتوظيف أكثر لأوراق العمل، وتعزيز المفاهيم الاجتماعية، وبناء شخصية الطالب مما أدى الى رفع مستوى التحصيل وتحسين الأداء، وكذلك زيادة نسبة المعرفة، وهذا ما يتضح من خلال نتيجة الفقرة 10 من مجال التحصيل والمعرفة التي تتحدث عن إهتمام المعلمات بإثراء المنهاج بأنشطة متنوعة أكثر من المعلمين والتي حصلت على نسبة 79% بدرجة أثر كبيرة، هذا بالإضافة الى الفقرة 5 من نفس المجال والتي تتحدث عن قياس المعلمات نتائج تعلم الطلبة باستمرار وبشكل أكثر دقة منه لدى المعلمين في هذه المرحلة، والتي حصلت على نسبة 74% بدرجة أثر كبيرة، كما أكد ما جاء في الفقرتين الثالثة والرابعة من نفس المجال على أن المعلمات يعملن على توظيف البيئة وتفعيل مصادر التعلم المتوفرة في المدرسة ويستخدمن أساليب تدريس متنوعة ومناسبة لتدريس الطلبة، وحصلت الفقرتين على نسبة 81% بدرجة أثر كبيرة جداً. ومن النقاط الإيجابية التي أثارها مدير التربية والتعليم في طوباس أن هناك مؤشرات لتحسن تحصيل الطلبة بشكل ملحوظ لأن المعلمات الإناث أقرب إلى نفسية ووجدان الطالب وهذا ما جاء في الفقرة 1 من المجال النفسي والتي تتضمن أن المعلمات يتميزن بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة مما يجعل من نظام التأنيث أكثر ملاءمة في المرحلة الأساسية الدنيا وحصلت على نسبة 82% بدرجة أثر كبيرة جداً، ومن ايجابيات تطبيق نظام تأنيث التعليم حسب مدير تربية شمال الخليل زيادة الدافعية لدى الطلبة لتلقي المعلومات، والاستفادة منها مما أدى الى انخفاض المشاكل السلوكية والالتزام بالانضباط بالدوام المدرسي وهذا ما تؤكد الفقرة 4 من المجال النفسي والتي تتضمن أن غياب المعلمات المتكرر يؤثر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة بنسبة 79% وبدرجة كبيرة، أما فيما يتعلق بالسلبيات والتي تتضح من خلال حديث مدير تربية الخليل أن بعض الطلبة الذكور أحياناً يمارسون العنف والتمرد مما يؤثر على سير الحصص

وبالتالي يؤثر على زملائهم في غرفة الصف ونشاط المعلمة فتضطر إلى مضاعفة مجهودها لضبط النظام في الصف وينعكس هذا على أدائها والوقت المخصص لتحقيق أهداف الحصّة ويتضح ذلك من خلال الفقرة 4 للمجال المهني والتي تتحدث عن تمتاز المعلمات بالتعامل بقدرة أقل مع المواقف الطارئة، وحصلت على نسبة 70% أي بدرجة أثر كبيرة، ومن السلبيات التي تحدث عنها مدير التربية والتعليم في يطا، هي اعتبار بعض الطلبة الذكور المعلمة قدوه لهم أحيانا فقد يميل التلميذ إلى تقمص شخصية المرأة أكثر من الرجل، وهذا ما جاء في الفقرة 5 من المجال السلوكي والتي تتحدث عن الطلاب الذكور يقلدون بعض معلماتهم في الكثير من التصرفات الأنثوية مما ينعكس عليهم سلبا في المستقبل، وحصلت هذه الفقرة على نسبة 67% بدرجة أثر متوسطة وتقترب إلى الكبيرة، وكما جاء كذلك في الفقرة 11 من نفس المجال وتضمنت أن نظام التأنيث يحرم الطلاب الذكور من التعرف على الأنماط السلوكية الرجولية وبنسبة 70% وبدرجة أثر كبيرة. ومن السلبيات التي يراها مدير تربية قباطيه أن تأنيث التعليم يشكل ضغط على المعلمة في التعامل مع الذكور مقارنة بتعامل المعلمين الذكور لكن ما جاء في الفقرة 1 أكد عكس ما جاء في حديث مدير التربية بحيث تضمنت الفقرة أن المعلمات يتعاملن مع الطلبة بطريقة أكثر صبرا وتحملاً وأطول نفساً من المعلمين، وبنسبة 80% اي بدرجة كبيرة جداً، كما أكدت ذلك الفقرة 5 من نفس المجال والتي تضمنت تتوتر المعلمات وتتفعل بشكل سريع أكثر من المعلمين لدى تعاملهن مع الطلبة وجاءت بنسبة 63% بدرجة أثر متوسطة وقريبة إلى القليلة

السؤال الرابع: رأيهم في الآثار النفسية التي يعكسها نظام التأنيث في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على كل من الطالب والمعلمة.

جاءت استجابة مدراء التربية والتعليم أن هناك مجموعة من الآثار النفسية الايجابية التي يعكسها نظام تأنيث التعليم من وجهة نظرهم بحيث تحدث مدير تربية بيت لحم عن أهمها من وجهة نظره أن الطلبة يشعرون بالإرتياح والسعادة لأن دور المعلمة هو مكمل لدور الأم، وهذا يعزز الجانب النفسي والسلوكي لديهم وهذا ما اتضح من خلال الفقرة 1 من المجال النفسي،

والتي تتضمن أن المعلمات يتميزن بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة مما يجعل من نظام التأنيث أكثر ملاءمة في المرحلة الأساسية الدنيا بنسبة 82% وبدرجة أثر كبيرة جداً، كما أكدت مديرة تربية طولكرم أن نظام تأنيث التعليم ينعكس على سلوك الطلبة بحيث يحد من العنف بأشكاله المختلفة في التعليم، ويزيد من حبهم للدوام المدرسي، وعدم التغيب والاستقرار في الدوام المدرسي وعزز ذلك الفقرة 4 من الجانب النفسي والتي تتحدث عن غياب المعلمات المتكرر يؤثر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة وحصلت هذه الفقرة على نسبة 79% وبدرجة موافقة كبيرة، ومن جانب آخر أشار مدراء التربية والتعليم في كل من مديريات الخليل، شمال الخليل، جنوب الخليل، يطا إلى أن الطلبة الذكور يشعرون بضعف سلطة المديرة والمعلمة لكونها أنثى، وأن شخصية الطلبة الذكور أحياناً تتأثر بشخصية المعلمة، لذلك تكون أضعف مما لو كان المدير والمعلم ذكراً، ونتيجة لذلك فإنه يترك آثاراً نفسية سلبية على الذكور وكانت آراؤهم عكس ما جاء في الفقرتين 7،8 من المجال النفسي وتتحدثان عن أن نظام التأنيث يعمل على تنشئة جيل من الطلبة الذكور ضعيفي الشخصية، ويزيد نظام التأنيث من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والإناث أكثر من النظام العادي وبنسبتي 61%، 62% على التوالي، وبدرجة أثر متوسطة وقريبة من القليلة بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يعارضون ما جاء في هاتين الفقرتين، وتابع مدراء التربية والتعليم في مديريات محافظة الخليل سرد الجوانب السلبية من الناحية النفسية من شعور الطالب بالخلج من الجنس الآخر مما يؤدي إلى الانطواء على نفسه، ويعكس ذلك على تحصيله العلمي وجاء حديثهم بعكس ما جاء في الفقرة 10 من المجال السلوكي، والتي تتحدث عن أن نظام التأنيث يزيد من التعاون والمشاركة بين الطلاب الذكور والإناث داخل الغرفة الصفية وخارجها وحصل على نسبة 72% بدرجة موافقة كبيرة، وتابع مدراء تربية محافظة الخليل، أما من ناحية الآثار النفسية السلبية التي تنعكس على المعلمة فإن نظام تأنيث التعليم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحدة لدى المعلمة في التعامل مع الأطفال، واتضح ذلك من خلال الحديث مع مدراء ومديرات التربية والتعليم في كل من منطقتي الشمال والوسط أنهم لا يوافقون على ما جاء في حديث مدراء التربية والتعليم في محافظة الخليل، بحيث أكدوا على أن حب المعلمة للأطفال في هذه المرحلة يكون دافعا للعطاء والتعليم وشعور المعلمة

بالراحة النفسية لكونها وجدت فرصة عمل تساعدنا لتقديم المساعدة للأسرة، وزيادة دورها الاجتماعي وشعورها بالارتياح والسعادة لأنها تكمل دورها التربوي والتعليمي، وكذلك شعورها بالراحة النفسية من قدرتها على تنويع الأساليب الأساسية في هذه المرحلة وخاصة التعليم باللعب وقد عزز آراءهم ما جاء في فقرات الإستبانة فحسب الفقرة 1 من المجال السلوكي والتي تتضمن تفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار أكثر من المعلمين مما ينعكس إيجاباً على سلوكهم وحصلت على نسبة موافقة 76% ودرجة أثر كبيرة، بالإضافة إلى الفقرة 2 من نفس المجال وتضمنت تستخدم المعلمات أساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك بشكل أفضل من المعلمين وحصلت على نسبة موافقة 75% بدرجة أثر كبيرة. كانت إجابة مدير تربية بيت لحم عن هذا السؤال أن نظام التأنيث " بالنسبة للطلاب أدى إلى الراحة النفسية والاستقرار والتواصل المريح وذلك لكون المعلمة قريبة من سلوكيات الأم كما ساهم في الحد من العنف بين الطلبة بأشكاله المختلفة، أما المعلمة ينعكس ذلك عليها من خلال حبها للأطفال في هذه المرحلة وفقاً للعطاء والتعليم وتعاملها معهم كأم.

السؤال الخامس: رأيهم في الجوانب المهنية التي تضيفها سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟

ذكر مدير التربية والتعليم في قباطية في إجابته عن هذا السؤال بأن لدى المعلمة القابلية للتطور المهني في الصفوف الأربعة الدنيا، وخاصة فيما يتعلق بمدارس يكون فيها الطلبة ذكوراً مع وجود بعض المعوقات مثل، تعامل الطلبة سابقاً مع المعلمين الذكور وهذا يحتاج إلى وقت أطول للتأقلم والتعامل مع المعلمات الإناث اللواتي أشغلن مكان معلمهم وهذا ما جاء في الفقرة 7 وتحدثت عن توظيف المعلمات ما يكتسبونه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين أكثر من المعلمين داخل غرفة الصف، والفقرة 8 تهتم المعلمات بالتحضير والإعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية أكثر من المعلمين بحيث حصلت كل من هذه الفقرات على نسب موافقة على التوالي 79%، 81% بدرجة موافقة كبيرة وكبيرة جداً، وأشار مديراً التربية والتعليم في سلفيت وقلقيلية، إلى أن توفر الكادر المتخصص من الإناث اللواتي يحصلن على

شهادات في التربية الابتدائية من الجامعات يتيح فرص مهنية أكثر للإناث من الذكور، وبالنتيجة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة التحصيل لدى الطلبة الذكور في هذه المرحلة، ويكون هناك منافسة بين الصفوف التي تدرسها المعلمات الإناث أعلى من الصفوف التي يدرسها المعلمون الذكور في المجتمع الفلسطيني، ومما يدل على ذلك حصول الفقرات 1، 2، 9 من الجانب المهني ومضمون ما جاء في هذه الفقرات على التوالي تحرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الأساسية الدنيا بنسبة موافقة 85%، ترى المعلمة من خلال مهنة التدريس أنها تحقق ذاتها بنسبة موافقة 81%، ويكون التنافس والنشاط لدى المعلمات أكثر مما لدى المعلمين بنسبة موافقة 78% بدرجة أثر كبيرة وكبيرة جداً للفقرات الثلاث وتابع مدرا التربية والتعليم في سلفيت وقلقيلية، لذا برزت الإبداعات في صفوف المعلمات، ومن هنا يكون الالتزام لدى المعلمات بشكل أوضح من المعلمين، وحبهن للعمل ساهم في انتمائهن للمجتمع وبنائه. وأشارت مديرة التربية والتعليم في طولكرم، إلى أن المعلمة لديها قدره أكثر على تقدير احتياجات الأطفال، وأكثر اهتماماً بالتفاصيل، التي تخص الطفل مما يعكس ذلك على تحصيل الطلبة، وتابعت مديرة تربية طولكرم حديثها بأنه لا يوجد فرق يذكر بين الذكور والإناث من الناحية المهنية، ولكن عادة ما يكون اهتمام المعلمات أكثر من اهتمام المعلمين، لكن تتميز المعلمات باستخدامهن لوسائل وأدوات في التعليم لا يستخدمها المعلمون الذكور، وهذا ما توافق مع نتائج فقرة 1 من المجال المهني والتي تحدثت عن تحرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الأساسية الدنيا بنسبة موافقة 85% وبدرجة كبيرة جداً.

السؤال السادس: رأيهم حول الآثار السلوكية التي يعكسها نظام تآنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على الطلبة.

أشار مديرو تربية رام الله وضواحي القدس وأريحا إلى أن الآثار السلوكية التي يعكسها نظام تآنيث التعليم تتمثل في ضبط السلوك لدى الطلبة الذكور، والسبب في ذلك اختلاف الجنس مما يجعل الاحترام متبادلاً، وممارسة المعلمة لدور الأم يعزز السلوكيات الإيجابية من حيث تقليل العنف، ورفع المستوى التعليمي من خلال أساليب مختلفة تتبعها المعلمة كاللعب والدراما

والقصص، وهذه الأمور تكون للمعلمات قدرة على التكيف معها أكثر من المعلمين الذكور، وهذا ما جاء في الفقرة 2 من المجال السلوكي تستخدم المعلمات أساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك بشكل أفضل من المعلمين بنسبة موافقة 75% وبدرجة كبيرة، كما يتضح من الفقرة 1 تتفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار أكثر من المعلمين مما ينعكس ايجابا على سلوكهم وبنسبة موافقة 76% ودرجة كبيرة، كما أن الإلتزام والنظام للمعلمات الإناث ينعكس على شخصية الطالب بشكل ايجابي، بالاضافة الى شعوره بالاستقرار، والراحة النفسية، والالتزام والتجاوب وتنمية شخصيته وهذا ما انسجم مع ما ورد في الفقرة 3 من هذا المجال يزيد نظام التأنيث من حالات الكسل والخمول لدى بعض الطلبة أكثر من النظام العادي بحيث بلغت نسبة الموافقة على هذه الفقرة 60% بدرجة أثر قريبة من القليلة أي عدم الموافقة على ما جاء في هذه الفقرة.

كان رأي مدير تربية رام الله حول نظام التأنيث في هذا المجال أنه أدى إلى الإلتزام بالتعليمات والقوانين والتنشئة الاجتماعية والقيم والعادات والتقاليد اما مدير تربية ضواحي القدس وأريحا فكانت اجابته أن نظام التأنيث ضبط السلوك لدى الطلبة الذكور والسبب في ذلك اختلاف الجنس مما يجعل الاحترام متبادل وأيضا ممارسة المعلمة لدور الأم.

السؤال السابع: رأيهم حول الآثار من الناحية الاقتصادية لنظام تأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا.

تحدث مديرو التربية والتعليم في كل من قباطية وقليلية وطوباس وطولكرم وسلفيت، عن آثار هذا الجانب الايجابية بالنسبة الى أن تجميع الصفوف في مناطق القرى يوفر نفقات اقتصادية للدولة، ويعطي جدوى اقتصاديه من حيث البناء والصفوف والشعب، ونتيجة لذلك فان نظام التأنيث أدى إلى تحسين مستوى بعض الأسر الفلسطينية بسبب عمل الإناث في هذه المناطق التي كانت غير متوفرة قبل أن تطبق هذا النظام وقد أدى نظام التأنيث إلى الاستقلال المادي للمرأة ورفع المستوى المعيشي للأسره التي لا يعمل رب الأسرة فيها وهذا ما يتوافق مع ما جاء في الفقرة 1 من هذا المجال يعمل نظام التأنيث على زيادة فرص التعيين للخريجات

وحصلت على نسبة موافقة 80% بدرجة كبيرة جداً. وقد أشار مدراء التربية والتعليم في محافظة الخليل إلى أن نظام التأنيث أثر على الوضع الاقتصادي للذكور لأن نسبة توظيف الإناث أعلى من الذكور مما أدى إلى زيادة حدة البطالة لدى الذكور وهذا بعكس ما ورد في الفقرة 3 من هذا المجال يوجه نظام تأنيث التعليم الخريجين الذكور نحو مهن أخرى نظراً لتناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات بنسبة موافقة 76% وبدرجة أثر كبيرة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالاستبيان

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة المقابلة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالاستبيان

مناقشة سؤال الدراسة الرئيس: ما تقييم المعلمين ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم لسياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا في المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

يتضح من الملحق (2) أن متوسط الاستجابة على المعدل العام لجميع الفقرات بلغ (3.65) والانحراف المعياري بلغ 0.50 بدرجة موافقة كبيرة وذلك من وجهة نظر المعلمين ومدراء المدارس، أي أن هناك توجهاً إيجابياً لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا حسب ما يراه المعلمون ومدراء المدارس، وعند البحث في سبب ذلك من خلال استعراض مجالات الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي للمجال الثالث المهني بلغ 3.89 بدرجة موافقة كبيرة، وهو الأعلى بين مجالات الدراسة، مما يعني أن هناك توجهات إيجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال المهني، والسبب في إيجابية هذه التوجهات من وجهة نظرهم، هي حرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الأساسية الدنيا؛ وذلك من خلال التزام المعلمة بالتعليمات والأنظمة والقوانين، واهتمامها بالتحضير والإعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية أكثر من المعلم، وترى المعلمات من خلال مهنة التدريس بأنهن يحققن ذاتهن وفي هذه المهنة يبرز التزام المعلمات بالانتظام والدقة في عملهن، والتي كان لها الأثر الإيجابي الكبير عليهن، ومن الأسباب التي جعلت توجه المعلمات إيجابياً نحو مهنة التعليم هو توظيف ما يكتسبنه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين، وهذا أدى إلى التنافس لدى المعلمات أكثر مما لدى المعلمين في غرفة الصف. ومما يجعل المعلمات أكثر ملائمة لهذه المرحلة هو أن نظام تأنيث التعليم يحد من ممارسة العنف والعقاب على الطلبة.

وجاء في المرتبة الثانية المجال الثالث النفسي فيتضح أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.63 بدرجة موافقة كبيرة، مما يعني أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعا للمجال النفسي، فيظهر من خلال فقرات هذا المجال، أن اهتمام المعلمات أكثر في تجميل وتزيين البيئة الصفية والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة ويشجعهم على الالتحاق بصفوفهم لأن البيئة المريحة للطلبة تحفزهم على أداء واجباتهم والالتزام بصفوفهم مما يعكس ذلك على نفسياتهم، ومما يشجع الطلبة على الالتحاق بصفوفهم والمثابرة هو تميز المعلمات بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة فالمعلمة أم في الدرجة الأولى، وهي أكثر صبراً وتحملاً وأقل توتراً وانفعالاً من المعلمين مما يجعلها قريبة من الطلبة، كذلك تتصف المعلمات بإنشاء علاقات مودة أكثر لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا من المعلمين، ويتضح ذلك جلياً في غياب المعلمات المتكرر بحيث يؤثر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة.

ومن الايجابيات للمجال النفسي التي تتضح من خلال فقراته، والتي تعزز سياسة تأنيث التعليم، أن نظام التأنيث يزيد من ثقة الطلبة الذكور بالآباء، وذلك لأن الآباء هم نموذج وقدوة للطلبة الذكور كما ويرفع من ثقة الطالبات بالأمهات، وهذا ما يعكسه الدور الذي تقوم به الأم في البيت بحيث يعزز من دور الأب و تبقى هي القدوة للبنات.

كما يتضح من ايجابيات هذا النظام تبعا لهذا المجال أنه يقلل من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والإناث، أكثر من النظام العادي، لأنه يعمل على تنشئة جيل من الطلبة الذكور لهم شخصيات قوية.

أما في المرتبة الثالثة، فقد جاء المجال السابع "النوع الاجتماعي" فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (3.60) بدرجة موافقة كبيرة، وانحراف معياري (0.66) مما يعني أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعا لمجال النوع الاجتماعي، بسبب أن نظام تأنيث التعليم يساعد في الحد من نسبة البطالة بين الفتيات، ويعزز من دورها الإنتاجي والمجتمعي ومفهوم النوع الاجتماعي. كما

ينطلق هذا النظام من الاختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى وذلك باعتبار الأنثى كأم وهي الأكثر قرباً للطالب من ناحية العطف والحنان.

بالنسبة للمجال الذي حصل على المرتبة الرابعة، فهو المجال الخامس الاقتصادي فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.55 بدرجة موافقة كبيرة، وانحراف معياري 0.65 بحيث يتضح أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال الاقتصادي، ونجد أن أعلى فقرات اسبيانة هذا المجال توجهاً هي أن نظام التأنيث يعمل على زيادة فرص التعيين للخريجات، وينعكس ذلك في توجيه الخريجين الذكور نحو مهن أخرى مما يؤدي إلى تناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات، وكذلك فإنه يعمل توازناً وظيفياً عادلاً يسبب نقصاً في إعداد المعلمين المؤهلين للتعامل مع الطلاب الصغار ووفرة أعداد المعلمات مما يتيح للمعلمات الفرص الأكثر للتوظيف، ولذلك فإن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بحاجة إلى بناء خطط إستراتيجية جديدة، وتحتاج كذلك إلى إعداد كوادر فنية وعلمية مدربة ومتميزة مما يزيد من النفقات والأعباء المادية.

وجاء المجال الثاني التحصيل والمعرفة في المرتبة الخامسة فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (3.52) بدرجة موافقة كبيرة، وانحراف معياري (0.61) بحيث يتضح أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً لمجال التحصيل والمعرفة ويتبين ذلك من خلال توظيف المعلمات البيئية وتفعيل مصادر التعلم المتوفرة في المدرسة وذلك باستخدام المعلمات أساليب تدريس متنوعة ومناسبة لتدريس الطلبة، وتهتم المعلمات بإثراء المنهاج بأنشطة متنوعة أكثر من المعلمين، كما وتهتم المعلمات بتعزيز الطلبة وتشجيعهم على التعلم بدرجة أكثر من المعلمين، وتركز المعلمات على كافة فئات الطلبة بغض النظر عن تحصيلهم وتميزهم، كما أن المعلمات لا تركزن على الأمور الترفيهية والفنية والوجدانية على حساب الأمور العلمية، وهذا يؤدي كله إلى توفير فرص تنافس علمية مثيرة بين الطلاب الذكور والإناث وتقوم المعلمات بقياس نتائج تعلم الطلبة باستمرار

وبشكل دقيق ودائم مما يشجع أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة لمتابعة تحصيل أبنائهم، وقد أجمع المستجيبين على أن تحصيل الطلبة يزداد عندما تكون المعلمة أنثى في هذه المرحلة، كما يؤثر استبدال المعلمات سلباً على تحصيل الطلبة في حالات الغياب الطويل بسبب الولادة في المدارس ذات الهيئة التدريسية المؤنثة.

وجاء المجال الاجتماعي والقيمي في المرتبة السادسة فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.47 بدرجة موافقة متوسطة وتقترب من الكبيرة، وانحراف معياري 0.61 بحيث يتضح أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال الاجتماعي والقيمي ويتبين ذلك من خلال الفقرات التي نتحدث عن أن نظام التأنيث يساعد على زيادة التواصل الاجتماعي مع أولياء الأمور وخصوصاً الأمهات، مما يعزز تفعيل دور مجالس أولياء الأمور، ويشجع هذا النظام الأهالي على تعليم بناتهم انسجاماً مع دور المعلمة كمرربة للجنسين في المنزل ومن هنا يأتي تعامل المعلمات مع التغيرات الصحية الطارئة للطلبة بشكل أكثر من المعلمين، ونتيجة لذلك نجد أن معظم الأهالي يتقبلون وجود المعلمات في المرحلة الأساسية الدنيا أكثر من وجود المعلمين.

ومن الفوائد التي نجنيها من نظام تأنيث التعليم في هذه المرحلة أن هذا النظام يقلل من الحواجز الوهمية للاختلاط بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة، كون هذا النظام يتماشى مع التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل، فهو يحقق مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة.

وجاء المجال الخامس السلوكي في المرتبة السابعة، فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.39 بدرجة موافقة متوسطة وتقترب من الكبيرة، وانحراف معياري 0.59 ويتضح أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال السلوكي ويتبين ذلك من خلال تفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار أكثر من المعلمين، مما ينعكس ايجاباً على سلوكهم وذلك من خلال استخدامهن أساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك مما يعزز صفتي التعاون والمشاركة بين

الطلاب الذكور والإناث داخل الغرفة الصفية وخارجها مما يقلل من حالات الخجل والانطواء عند الطلاب الذكور والإناث مستقبلاً وانخفاض في أنماط السلوك العدواني عند الطلاب.

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة المقابلة

السؤال الأول: رأي مدراء التربية والتعليم حول مبررات تأنيث التعليم في المدارس التابعة لمديريّتكم؟

ذكر مدراء التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية أن من أهم مبررات تأنيث التعليم في المدارس التابعة لمديرياتهم تتمثل في أن للمعلمات قدرة أفضل من المعلمين في التعامل مع الطلبة في هذه المرحلة العمرية، وذلك لتقبلهم لها من خلال عطفها وحنانها فهي أي المعلمة أقدر على معرفة احتياجات الطلبة أكثر من المعلم، ولأن نظام التأنيث يساعد في تحسين مستوى التحصيل للصفوف من (1-4) هذا من جانب ومن جانب آخر يتضح أن للتأنيث دوراً مهماً في تخفيض نسبة العنف في المرحلة الدنيا، وتعزيز القيم السلوكية والإيجابية، كما أن توفر الكادر التعليمي من المعلمات الإناث أكثر من المعلمين الذكور بسبب قلة المتقدمين من الذكور للتعليم في هذه المرحلة ومن أهم نتائج تأنيث التعليم في هذه المرحلة حسب وجهة نظر مدراء التربية والتعليم انخفاض نسبة التسرب بين الطالبات الإناث.

السؤال الثاني: رأي مدراء التربية والتعليم حول الآثار الاجتماعية والقيمية التي برزت من خلال تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا؟

أفاد مدراء التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية أن تأنيث التعليم أبرز مجموعة من الآثار الاجتماعية والقيمية، ويتضح ذلك من خلال إجاباتهم بحيث أجمع مدراء التربية على أنه لا توجد آثار اجتماعية سلبية وإنما عزز تأنيث التعليم مجموعة من الآثار الإيجابية وخاصة فيما يتعلق بأولياء الأمور الذين أبدوا تأييدهم للفكرة لأنها حققت نتائج ملموسة في رفع مستوى تحصيل أبنائهم، وأيضاً ساعد نظام التأنيث في انتشار ثقافة تقبل الآخر وإلى تحسين أداء المعلمات والتزامهن بالدوام المدرسي مما أدى إلى بناء شخصية ملتزمة من

الطلبة في الحضور المدرسي، والانضباط والدوام وقلل من غياب الطلبة عن حصصهم الدراسية، وهي من العوامل التي أدت إلى رفع مستوى التحصيل، وإكساب الطلبة في الصفوف الأساسية الأولى مجموعة من القيم المختلفة مثل التعاون، وتحمل المسؤولية، والنظافة، والإصغاء، والمهارات الحياتية، والمدرسية، والتزام الطلبة بالتعليمات وكذلك الانسجام مع الأدوار الطلابية وممارستها والابتعاد عن مظاهر العنف لدى الطلبة، وكانت هناك آراء منها أن المدارس التي يطبق فيها نظام التأنيث تكون الأمهات قادرات على التردد إلى المدرسة دون خجل للاستفسار عن أداء أبنائهن ومتابعتهم أكثر مما لو كانت الهيئة التدريسية من الذكور.

السؤال الثالث: رأي مدراء التربية والتعليم حول إيجابيات وسلبيات سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا في تحصيل الطلبة واكتسابهم المعرفة؟

أشار جميع المقابليين من مدراء ومديرات التربية والتعليم، إلى أن هناك إيجابيات من حيث المتابعة أكثر من قبل المعلمات لإتقان المعلومة والمهارة، وتنفيذ العلاج والتغذية الراجعة بشكل فعال نتيجة متابعة قوائم الرصد الشهري و اكتساب العمليات الحسابية وربطها بالمحسوس عن طريق الوسائل، وتوظيف أكثر لأوراق العمل، وتعزيز المفاهيم الاجتماعية، وبناء الشخصية مما أدى إلى رفع مستوى التحصيل، وتحسين الأداء، وكذلك زيادة نسبة المعرفة، وكانت هناك مؤشرات لتحسين تحصيل الطلبة بشكل ملحوظ لأن المعلمات الإناث أقرب إلى نفسية ووجدان الطالب، ومن الإيجابيات أيضاً حسب وجهة نظر المدراء والمديرات هو زيادة الدافعية لدى الطلبة لتلقي المعلومات، والاستفادة منها مما أدى إلى انخفاض المشاكل السلوكية والانضباط بالالتزام بالدوام المدرسي، أما فيما يتعلق بالسلبيات، فيمارس بعض الطلبة الذكور أحيانا العنف والتمرد، مما يؤثر على سير الحصص وبالتالي ينعكس على مستوى التحصيل. ومن السلبيات اعتبار بعض الطلبة الذكور المعلمة قدوة لهم أحيانا فقد يميل التلميذ إلى تقمص شخصية المرأة أكثر من الرجل، ومن السلبيات أيضاً أنه قد يكون هناك ضغط على المعلمة في التعامل مع الذكور، كما أن عدم تأهيل المعلمات تأهيلاً كاملاً للإشراف على هذه المرحلة واكتظاظ الصفوف مما يؤثر على سير العملية التعليمية.

السؤال الرابع: رأي مدراء التربية والتعليم حول الآثار النفسية التي يعكسها نظام التأنيث في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على كل من الطالب والمعلمة؟

جاءت استجابة مدراء ومديرات التربية والتعليم واضحة بالنسبة لمجموعة الآثار النفسية الايجابية التي يعكسها نظام تأنيث التعليم، من أهمها أن الطلبة يشعرون بالارتياح والسعادة، لأن دور المعلمة هو مكمل لدور الأم، وهذا يعزز الجانب النفسي والسلوكي لديهم، كما ينعكس ذلك على سلوك الطلبة بحيث يحد من العنف بأشكاله المختلفة في التعليم، وحبهم للدوام المدرسي، وعدم التغيب والاستقرار، ومن جانب آخر أشارت بعض الآراء إلى أن الطلبة الذكور يشعرون بضعف سلطة المديرية والمعلمة لكونها أنثى وأن شخصية الطلبة الذكور أحياناً تتأثر بشخصية المعلمة لذلك تكون أضعف مما لو كان المدير والمعلم ذكراً، ونتيجة لذلك فإنه يترك أثراً نفسية سلبية على الذكور، ومن الآثار النفسية السلبية هو شعور الطلبة بالخجل من الجنس الآخر مما يؤدي إلى الانطواء على نفسه وینعكس ذلك على تحصيله العلمي، أما من الآثار النفسية السلبية التي تنعكس على المعلمة فقد أشارت بعض الآراء إلى أن نظام التأنيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحدة لدى المعلمة في التعامل مع الأطفال، ولكن من وجهة نظر الأغلبية من مدراء ومديرات التربية والتعليم، أن حب المعلمة للأطفال في هذه المرحلة يكون دافعاً للعطاء والتعليم وشعور المعلمة بالراحة النفسية لكونها وجدت فرصة عمل تساعد على تقديم المساعدة للأسرة، وزيادة دورها الاجتماعي وشعورها بالارتياح والسعادة لأنها تكمل دورها التربوي والتعليمي، وكذلك شعورها بالراحة النفسية بقدرتها على تنويع الأساليب الأساسية في هذه المرحلة وخاصة التعليم باللعب.

السؤال الخامس/ رأي مدراء التربية والتعليم حول جوانب مهنية تضيفها سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟

جاءت الإجابات عن هذا السؤال بأنه لدى المعلمة القابلية للتطوير المهني في الصفوف الأربعة الدنيا، وخاصة فيما يتعلق بمدارس يكون فيها الطلبة ذكوراً مع وجود بعض المعوقات، من حيث الإدارة الصفية وخاصة للصفوف التي تعود طلابها وجود المعلمين الذكور، كما أن

هناك آراء تشير إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الطلبة الذكور والمعلمات، لإحساسهم بقرب المعلمة منهم وتفهمهم وتلبية حاجاتهم، لأن دورها في هذه المرحلة هو دور مكمل لدور الأم، هذا بالإضافة إلى أن توفر الكادر المتخصص من الإناث اللواتي يحصلن على شهادات في التربية الابتدائية من الجامعات يتيح فرصاً مهنية أكثر للإناث من الذكور، وبالنتيجة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة التحصيل لدى الطلبة الذكور في هذه المرحلة، وتكون هناك منافسة بين الصفوف التي تدرسها المعلمات الإناث أعلى من الصفوف التي يدرسها المعلمون الذكور في المجتمع الفلسطيني، ومن هنا يكون الالتزام لدى المعلمات بشكل أوضح من المعلمين، وحبها للعمل ساهم في انتمائها للمجتمع وبنائه. وأشارت بعض الآراء إلى أن المعلمة لديها قدرة أكثر على تقدير احتياجات الأطفال وأكثر اهتماماً بالتفاصيل التي تخص الطفل، وينعكس ذلك على تحصيل الطلبة، وأظهرت بعض آراء مدراء التربية والتعليم أنه لا يوجد فرق يذكر بين الذكور والإناث من الناحية المهنية، ولكن عادة ما يكون اهتمام المعلمات أكثر من اهتمام المعلمين، لكن تتميز المعلمات باستخدامهن لوسائل وأدوات في التعليم لا يستخدمها المعلمون الذكور.

السؤال السادس: رأي مدراء التربية والتعليم للآثار السلوكية التي يعكسها نظام تأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على الطلبة؟

كانت إجابات مدراء ومديرات التربية والتعليم في هذا الجانب، تتمثل في ضبط السلوك لدى الطلبة الذكور، والسبب في ذلك اختلاف الجنس مما يجعل الاحترام متبادلاً وممارسة المعلمة لدور الأم، وتعزيز السلوكيات الإيجابية من حيث تقليل العنف، ورفع مستوى التعليم من خلال أساليب مختلفة كاللعب والدراما والقصص، وهذه الأمور تكون للمعلمات قدرة على التكيف معها أكثر من المعلمين الذكور، كما أن الالتزام والنظام مع توفر الكادر المتخصص المؤهل يعكس الشخصية الإيجابية للطلاب، والشعور بالاستقرار، والراحة النفسية، والالتزام والتجاوب وتنمية شخصية الطفل، وقد يؤثر نظام تأنيث التعليم على بعض السلوكيات لدى الطلاب الذكور، بحيث تكون أقرب إلى السلوكيات الأنثوية، وكانت هناك آراء تشير إلى شعور الطلبة الذكور بالخلل من الجنس الآخر، وزيادة العنف لدى بعض الحالات، لشعور الذكور بضعف سلطة

المديرة والمعلمة، وهناك آراء أجمعت على الالتزام بالتعليمات والقوانين والتنشئة الاجتماعية، والقيم والعادات والتقاليد واكتساب السلوكيات والكلمات الحسنة في التعامل.

السؤال السابع: رأي مدراء التربية والتعليم حول أثر نظام التأييث من الناحية الاقتصادية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟

جاءت إجابات مدراء ومديرات التربية والتعليم كآلاتي: إن جميع الصفوف في مناطق القرى يوفر نفقات اقتصادية للدولة، ويعطي جدوى اقتصادية من حيث البناء والصفوف والشعب، وقد أدى نظام التأييث إلى تحسين مستوى بعض الأسر الفلسطينية بسبب عمل الإناث في هذه المناطق التي كانت غير متوفرة قبل أن يطبق هذا النظام. وقد أدى نظام التأييث إلى الاستقلال المادي للمرأة، ورفع المستوى المعيشي للأسرة التي لا يعمل ربها، وتقليل الحاجة للتعليم المساند وكانت هناك آراء تشير إلى أن نظام التأييث أثر على الوضع الاقتصادي للذكور لأن نسبة توظيف الإناث أعلى من الذكور مما أدى إلى زيادة حدة البطالة لدى الذكور.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأييث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير الجنس.

نلاحظ من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمعلمات والمدراء والمديرات في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأييث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث.

وتفسر الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس وذلك لصالح المعلمات والمديرات الإناث، هو أن نسبة الخريجات من الإناث أعلى من الذكور نسبة توظيف الإناث للتدريس في هذه المرحلة أعلى من الذكور ويلعب جنس المعلم دوراً مهماً في تكوين شخصيات الطلبة و يشكل سلوكهم الاجتماعي لأن الطفل في هذه المرحلة يرى راحته قرب المرأة أكثر مما يجدها قرب الرجل، والمعلمات أكفأ في التعامل من المعلمين في هذه السن لقدرتهن على إدراج برامج متنوعة مثل التعليم باللعب والدراما والقصص قد لا يستطيع المعلم التعاطي معها، وكذلك تدريس المعلمة فيه مصلحة لهم لأنها أكثر صبراً و عنايةً وتحملاً ودرايةً بالأطفال وأكثر حنكة من الرجل في معالجة مشاكل الصغار.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

نلاحظ من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب المجال (الاجتماعي والقيمي، التحصيل والمعرفة، النفسي، المهني، السلوكي، النوع الاجتماعي) وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم وجود فروق حسب المجالات الستة وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، وهو دليل إيجابي على أن كافة المسميات الوظيفية أجمعت على أن سياسة تأنيث التعليم لها الأثر الإيجابي في كافة المجالات (الاجتماعي، القيمي، التحصيل والمعرفة، النفسي، المهني، والسلوكي والنوع الاجتماعي) سواء للطلاب، المعلم والأسرة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمعلمات والمدراء والمديرات في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها، وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي وذلك لصالح من يحملون درجة الدبلوم.

تفسر الباحثة وجود الفروق حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، يعود إلى أن حملة الدبلوم هم أكثر قدرة على تعليم الأطفال وذلك من خلال تأهيلهم في برامج التأهيل التربوي والتي تحرص على أن يقوم المعلم بتطبيق مهنة التعليم، ومن خلال تنوع الأساليب في التدريس مثل التعليم باللعب والدراما والقصص، والأدوات والوسائل التعليمية التي تعمل على ترسيخ المعلومة وتنمية قدرات الطلبة في هذه المرحلة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة.

يتبين من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة

الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة وذلك لصالح مدارس الإناث.

تفسر الباحثة وجود الفروق حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير جنس المدرسة، يعود إلى أنه توجد راحة نفسية في التعامل مع المعلمة الأنثى أكثر من الذكر فأولياء الأمور من الأمهات لا يخجلن من التردد على المدرسة للسؤال ومتابعة أولادهن مما يساعد على زيادة نسبة التحصيل العلمي ويحد من العنف لأن المعلمة أقدر على التعامل مع مشاكل الطلبة وإيجاد حلول مناسبة لها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المديرية.

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا لعينة الدراسة حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة نظرهم حسب مجالاتها، وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المديرية على جميع فقرات الأداة وذلك لصالح مديرية التربية والتعليم غرب غزة، أما بالنسبة للمجالات فكانت لصالح مديرية غرب غزة للمجال الأول الاجتماعي والقيمي، المجال الثاني التحصيل والمعرفة لصالح مديرية غرب غزة، المجال الثالث النفسي لصالح مديرية طوباس، المجال الرابع المهني لصالح مديرية ضواحي القدس، المجال الخامس السلوكي لصالح مديرية غرب غزة، والمجال السادس الاقتصادي لصالح مديرية غرب غزة، والمجال السابع النوع الاجتماعي لصالح مديرية طوباس.

تفسر الباحثة وجود الفروق حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المديرية، يعود إلى صالح مديرية غرب غزة في المجال الاجتماعي والقيمي والتحصيل والمعرفة والسلوكي والاقتصادي وتفسر الباحثة ذلك أن مهنة التعليم هي الأكثر ملائمة للإناث بسبب النظرة التقليدية لمهنة المرأة وإقبال الإناث على التعليم أكثر من الذكور وإعالة المرأة للأسرة بسبب غياب الرجل العادي أو القسري عن المنزل، وبما أن تأنيث التعليم يحقق مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة، ويتقبل الأهالي وجود المعلمات في المرحلة الأساسية الدنيا أكثر من وجود المعلمين، وقدرة المعلمات على التعامل مع التغيرات الصحية الطارئة للطلبة أكثر من المعلمين الذكور، واستخدام المعلمات لأساليب تدريس متنوعة ومناسبة وتوظيف البيئة وتفعيل مصادر التعليم المتوفرة وقياس نتائج تعلم الطلبة باستمرار وبشكل أكثر دقة من المعلمين أدى إلى زيادة نسبة التحصيل والمعرفة.

أما المجال النفسي ومجال النوع الاجتماعي فكان لصالح مديرية طوباس و تفسر الباحثة ذلك بأن المعلمات يتميزن بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة وأكثر صبراً وتحملاً واهتمامهن بتجميل وتزيين البيئة الصفية، والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة جعل من نظام التأنيث أكثر ملائمة في المرحلة الأساسية الدنيا، وبالتالي فإن نظام التأنيث يعزز من مفهوم النوع الاجتماعي في فلسطين ويعزز من دور المرأة الإنتاجي ويؤكد على أهمية الدور المجتمعي للمرأة والحد من نسبة البطالة بين الفتيات وهذا ما ظهر أيضاً من خلال المقابلة التي أجريت مع مدير التربية والتعليم في مديرية طوباس.

أما المجال المهني فكان لصالح مديرية ضواحي القدس وتفسر الباحثة ذلك من خلال حرص المعلمة على أداء وظيفتها بفعالية عالية في المرحلة الأساسية الدنيا، وإنها تحقق ذاتها من خلال مهنة التدريس، وأن المعلمات يتميزن بالانتظام والدقة وتطبيق الأنظمة والتعليمات والقوانين في عملهن، والاهتمام المسبق بالتحضير، والإعداد المسبق للدرس، ويوظفن ما يكتسبونه من الدورات التربوية داخل غرفة الصف أكثر من المعلمين.

النتائج والتوصيات

النتائج العامة

- 1- المعلمات أكثر التزاماً من المعلمين بعدة أمور أهمها الأعمال الكتابية للطلبة، الاعداد المسبق للحصة، الانضباط والالتزام والتقيد بالتعليمات، والاستفادة من الدورات التدريبية وتطبيقها خلال الحصة الدراسية، وتطبيق المهارات الحياتية واستخدام أساليب متنوعة في التعليم مثل التعلم بالدراما واللعب والقصص، واستخدام الوسائل التعليمية مما يؤدي الى ترسيخ المعلومة بشكل أفضل وبالتالي يؤدي الى زيادة التحصيل وعدم شعور الطلاب بالممل.
- 2- إن تأنيث التعليم في مدارس الذكور والإناث في المرحلة الأساسية الدنيا وتأنيث الإدارة، هو خطوة ايجابية لتطوير التعليم، والتأسيس الدراسي فالمرأة بطبيعتها أقدر على التعامل التربوي مع الأطفال في سن التعليم الأساسي.
- 3- إن عطاء وأداء المعلمات في المراحل الأساسية الدنيا أفضل مقابل المعلمين. لكن من ناحية ثانية يجب رفض مبدأ تنميط عمل المرأة واقتصاره على التدريس فقط، لأن تأنيث التعليم، وتطبيقه، والعمل به أصبح ضرورياً في المدارس الأساسية، لأن الطالب في هذه المرحلة يحتاج إلى العطف، والحنان والصبر، ولكن لم يدرك المسؤولون عن سياسة التأنيث مدى خطورة فصل الطلاب الذكور عن المعلمين، لما لها من أثر على شخصية الطالب الذكر في الصفوف الدنيا، وإن المعلم الذكر يمتلك مهارات وخبرات يحتاجها الطالب لا تمتلكها المعلمة، ولا تستطيع إيصالها، فلا يجب الاستهتار بخبرة الرجال في تربية الأجيال.
- 4- هناك وعي بأهمية التعليم للإناث، وإن هناك إدراكاً بأن العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة تشاركية تكاملية، وكلاهما قادران على تنمية وتطوير المجتمع، بالمقابل كان هناك جهل حول مفهوم النوع الاجتماعي كونه مفهوماً يدور حول الاختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى هذا يدل على أن مفهوم النوع الاجتماعي ما زال غريباً على مجتمعنا، وأنهم غير قادرين على معرفة الفرق بين النوع والجنس.

5- إن الأنثى أكثر قدرة على ممارسة عمل المعلمة خاصة للأطفال الصغار، لما تتمتع به من صفات الأمومة، وطبيعة عواطفها التي تمكنها من أداء رسالتها بحب وإقبال ورغبة، لأنها جبلت على الصبر والتحمل والقدرة على التعامل مع الصغار بعيداً عن العصبية أو التبرم أو فقدان الصبر، فالرجل غير مؤهل نفسياً لهذا العمل، وكثير من الشباب لا يتحمسون لمهنة المعلم، وليس لديهم الصبر والجلد على ذلك، وكثير منهم ينظر إلى مهنة معلم المرحلة التأسيسية نظرة متدنية، وبالتالي ليس بوسعه أن يقدم فيها ما هو منتظر منه.

6- التوعية تجاه قضايا النوع الاجتماعي قليلة للمعلمين والمعلمات، وللمدراء والمديرات على حد سواء، حيث أكد غالبيتهم أن سياسة التأنيث مناسبة للمرأة وملائمة لها، وأن فكرة طرح النوع الاجتماعي ما زال غير مألوف بالنسبة لثقافة مجتمعنا.

7- إن تأنيث مدارس الذكور الابتدائية فكرة ناجحة، وتسهم في حل مشكلة الخريجات، فضلاً عن كون الأنثى أكثر ملاءمة لمهنة التدريس من الرجال، لأنها تتعامل مع الصغار كأم وأن الأنثى أكثر كفاءة من الرجل في تعليم الصغار، وأنها أكثر صبراً ومثابرة في التعامل مع مشاكله اليومية في المدرسة، وأنها أكثر تأثيراً عليه لأنها تلعب دور الأم والمعلمة معاً، فالتدريس مهنة وليس وظيفة، وأن أفضل من يقوم بها الإناث، فهن أكثر قدرة من الذكور على ممارسة مهنة التدريس، واعتبارها مهنة "أمومية" تؤدي فيها الأنثى دورها كأم.

8- أحياناً يرفض الذكور الانخراط في هذه المهنة بحجة صعوبتها، وتدني الراتب والمزايا مقارنة بالمهن التي يحظى بها الموظفون في مختلف المؤسسات الأخرى، إضافة إلى عدم تقدير المجتمع لمكانة المعلم أحياناً، وتدني اهتمام الكثير من الأسر بأبنائها واتكالها على المدرسة، متجاهلة أن الأسرة هي الواجهة الأولى للتعليم وشريك أساسي فيه، كل تلك الأمور تعرض المعلم لضغوط نفسية، وإحباط مستمر تزيد من نفوره وعدم رغبته في الانخراط والاستمرار في مجال التعليم مما يضاعف حدة النقص الكبير في الكادر التربوي خاصة في مدارس الذكور.

9- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المجالات (الاجتماعي والقيمي، التحصيل والمعرفة، النفسي، المهني، السلوكي، النوع الاجتماعي) وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

10- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات استجابة المعلمين والمدراء في المدارس الأساسية الدنيا حول تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعاً لمتغير الجنس وذلك لصالح المعلمات، وللمسمى الوظيفي حسب المجال الاقتصادي لصالح المسمى الوظيفي مدير، وحسب المؤهل العلمي حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات وذلك لصالح من يحملون درجة الدبلوم، وحسب جنس المدرسة على المجالات والدرجة الكلية تبعاً لجنس المدرسة ولصالح مدارس الإناث، أما بالنسبة للمديرية فقد اتضح وجود فروق دالة إحصائية وذلك تبعاً لمجالات الدراسة والدرجة الكلية ولصالح مديريات غرب غزة، ضواحي القدس، وطوباس.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- 1- ضرورة إجراء تجارب علمية على صفوف المرحلة الأساسية الدنيا لبيان فاعلية نظام التأنيث في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.
- 2- بناء خطة عمل لنشر التجارب الناجحة والإبداعات في المدارس المؤنثة وتبادل هذه الخبرات والتجارب مع المدارس غير المؤنثة.
- 3- مساواة فرص التوظيف للذكور ممن يحملون التربية الابتدائية مقارنة بالإناث، لأن للمعلم الذكر مهارات وخبرات يحتاجها الطالب فلا يجب الاستهتار بخبرة وقدرة الرجل في تربية الأجيال.

- 4- إيجاد حلول أكثر نجاعة لأن التوجه نحو التأنيث يعد هروبا من الأسباب التي أدت إلى نقص المعلمين الذكور، وعدم تطويرهم، وإهمالاً لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نفورهم وابتعادهم عن التخصص في التعليم.
- 5- أهمية إجراء الدراسات والتجارب البحثية والمحكمة من قبل الجهات والمراكز المعتمدة، لإيجاد أفضل الحلول والخيارات لقضايا المجتمع، بحيث لا تكون مواقفنا منها مبنية على الآراء والقناعات الشخصية.
- 6- تعديل الصورة النمطية لكل من الرجل والمرأة في أذهان الناس التي تعمل على تصنيف النساء إلى تقليديات وغير تقليديات من خلال حصرهن في الوظائف التقليدية كالتعليم و التمريض وبعض الوظائف الإدارية، وذلك للحد من ترسيخ تلك الصورة المكلمة للدور الإيجابي.
- 7- إعادة النظر في طريقة التفكير في النوع الاجتماعي، وتعديله وعدم اعتباره مناقضاً لثقافة المجتمع، وذلك من خلال إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في خطط وإستراتيجيات الوزارة.
- 8- ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق من حيث مراعاة النوع الاجتماعي في كل مراحل التعليم.

الخاتمة

للمعلم دور كبير في المساهمة بنشر ثقافة المساواة من خلال قناعاته ومعرفته بقضايا النوع الاجتماعي واعتماده في عمله من أجل خلق جيل مؤمن بالعدالة، والمساواة بين الجنسين، ويكون ذلك من خلال اقامة دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات حول الاتفاقات والمواثيق الدولية للتوعية بالمساواة بين الجنسين ولتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف، والوصول إلى مراكز صنع القرار، ويتمشى ذلك مع ما جاء في المجال السابع "النوع الاجتماعي" فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (3.60) بدرجة موافقة كبيرة، وانحراف معياري (0.66) مما يعني أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعا لمجال النوع الاجتماعي، بسبب أن نظام تأنيث التعليم يساعد في الحد من نسبة البطالة بين الفتيات، ويعزز من دورها الإنتاجي والمجتمعي ومفهوم النوع الاجتماعي، وبما أن اختيار التخصص الدراسي في الجامعة يتأثر إلى حد كبير بأدوار النوع الاجتماعي كما هي موزعة في المجتمع، وضمن صور نمطية جاهزة مرتبطة بعلاقات النوع الاجتماعي، حيث تعمل على تقليص فرص عمل النساء في كافة المجالات فتتجه النساء للعمل في التعليم لأنه يتناسب مع ثقافة المجتمع لدور المرأة لذلك فإن أكثر الملتحقين بكلية التربية من الطالبات، بينما يلتحق الطلاب بكليات الهندسة والطب والتجارة، مما يعني زيادة عدد المعلمات على عدد المعلمين، لذلك لا بد من توجيه الطلبة للالتحاق بكليات التربية، وفي واقع الحال نجد أن الطالبات يفزن بالوظائف التعليمية أكثر من الذكور، لذلك لا بد من تطوير محتوى التعليم في التخصصات الحالية لتلائم التطورات الحاصلة في سوق العمل، وإعادة النظر في مخرجات التعليم من الجنسين، بوضع خطط يتم بموجبها تحديد الاحتياجات المستقبلية من الإناث والذكور وفق التخصصات المختلفة حسب حاجة الوزارة. ويتطابق ذلك مع المجال الخامس الاقتصادي فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.55 بدرجة موافقة كبيرة، وانحراف معياري 0.65 بحيث يتضح أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعا للمجال الاقتصادي ونجد أن أعلى فقرات هذا المجال توجهاً هي أن نظام التأنيث يعمل على زيادة فرص التعيين للخريجات، وينعكس ذلك في توجيه

الخريجين الذكور نحو مهن أخرى مما يؤدي إلى تناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات، وكذلك فإنه يعمل توازناً وظيفياً عادلاً يسبب النقص في إعداد المعلمين المؤهلين للتعامل مع الطلاب الصغار، ووفرة أعداد المعلمات مما يتيح للمعلمات الفرص الأكثر للتوظيف، ولذلك فإن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بحاجة إلى بناء خطط استراتيجية جديدة، كما تحتاج إلى إعداد كوادر فنية وعلمية مدربة ومتميزة مما يزيد من النفقات والأعباء المادية المترتبة على ذلك، وينطلق هذا النظام من الاختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى وذلك باعتبار الأنثى كأم هي الأكثر قرباً للطالب من ناحية العطف والحنان، ولكن بالرغم من المظاهر الايجابية التربوية العديدة لدور المعلمة كأم ومربية للطلبة الصغار ومدى قدرتها الفطرية للقيام بهذا الدور، فإن علاقة المعلم أو المعلمة بالطلبة الصغار ليست مجرد وظيفة أو فائض من الإناث بحاجة إلى عمل في الوقت الذي لا يحد فيه الذكور العمل كمعلم، إنما هي علاقة تفاعلية تربوية تعليمية تلقي بظلالها وتأثيرها على مخرجات العملية التعليمية، بل وتلعب طبيعة العلاقة بين المعلم أو المعلمة من جانب، والطلبة الصغار من جانب آخر دوراً مهماً ومؤثراً في تشكيل شخصية الطلبة في المستقبل، وإن حرمان الطفل من التعامل الطبيعي والفطري مع الجنسين من معلمين ومعلمات من الممكن أن يسبب له الكثير من الاضطراب والغموض المعرفي، بل وانحراف الميول والاتجاهات الفطرية التي تصيب الشخصية بالتصدع والإرباك والضبابية وترى الباحثة أنه من الصعب في بعض الأحيان التعاون بين المعلمات والطلبة، فالطالب أحياناً لا يهاب والدته في البيت ولا يصغي لها ولا يطيعها في كثير من الأمور، لأنه يحس بذكوريته التي ستؤهله إلى التمرد على الوالدة ثم على المعلمة، لكن التوجه كان ايجابياً لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا حسب ما يراه المعلمين ومدراء المدارس، وعند البحث في سبب ذلك من خلال استعراض مجالات الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي للمجال الثالث المهني بلغ 3.89 بدرجة موافقة كبيرة وهو الأعلى بين مجالات الدراسة، مما يعني أن هناك توجهات ايجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال المهني، والسبب في ايجابية هذه التوجهات من وجهة نظرهم، هو حرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الأساسية الدنيا؛ وذلك من خلال التزام المعلمة بالتعليمات

والأنظمة والقوانين، واهتمامهن بالتحضير والإعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية أكثر من المعلمين، وترى المعلمات من خلال مهنة التدريس بأنهن يحققن ذاتهن. وفي هذه المهنة يبرز التزام المعلمات بالانتظام والدقة في عملهن والتي كان لها الأثر الإيجابي الكبير عليهن. ومن الأسباب التي جعلت توجه المعلمات إيجابياً نحو مهنة التعليم هو توظيف ما يكتسبنه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين، وهذا أدى إلى التنافس لدى المعلمات أكثر من المعلمين في غرفة الصف، وهذا ما يجعل المعلمات أكثر ملاءمة لهذه المرحلة، وأن نظام تأنيث التعليم يحد من ممارسة العنف والعقاب على الطلبة، ترى الباحثة أن مشكلات المعلمات مع الطلبة في الصفوف الدنيا قليلة وتتفاهم في المرحلة العليا، وبإمكان معلمة الصف في المرحلة الأساسية الدنيا نظراً لما يتاح لها من فرصة مراقبة الطلاب وملاحظتهم بحيث تقف على ما بينهم من فروق فردية فتوجه كلاً منهم بما يتلاءم وقدراته فلا تطلب منهم نفس القدر من الإنجاز، إنما حسب إمكانياتهم مما يشعر الطالب بالارتياح وتجنبه التعرض للخوف والقلق والإحراج. فالمعلمة أقدر من غيرها على إعداد الأنشطة التي تناسب طلابها؛ لأنها أقدر على معرفة ما يناسب حاجاتهم ومتطلباتهم ومدى قدراتهم واستعداداتهم فتعهد إلى كل منهم بالعمل الذي يناسبه، كما من شأن كل ما سبق أن يرضى الطالب عن نفسه، وعن الجو المدرسي الذي يعيش فيه فيجد المتعة في حياته المدرسية لأنه راضٍ عن نفسه وعن معلمته وعن مدرسته فهو ينجز ضمن إمكانياته ورغباته بما يتلاءم مع احتياجاته ويتوافق مع إهتماماته، ويتمشى ذلك مع المجال النفسي فيتضح أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ 3.63 بدرجة موافقة كبيرة، مما يعني أن هناك توجهات إيجابية بين المعلمين ومدراء المدارس لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا تبعاً للمجال النفسي، فيظهر من خلال فقرات هذا المجال اهتمام المعلمات أكثر في تجميل وتزيين البيئة الصفية والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة ويشجع الطلبة على الالتحاق بصفوفهم لأن البيئة المريحة للطلبة تحفزهم على أداء واجباتهم والالتزام بصفوفهم مما يعكس ذلك على نفسياتهم، ومما يشجع الطلبة على الالتحاق بصفوفهم والمثابرة هو تميز المعلمات بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة فالمعلمة أم في الدرجة الأولى وهي أكثر صبراً وتحماً وأقل توتراً وانفعالاً من المعلمين مما يجعلها قريبة من الطلبة، كذلك تتصف المعلمات

بإنشاء علاقات مودة أكثر لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا من المعلمين، ويتضح ذلك جلياً في غياب المعلمات المتكرر بحيث يؤثر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة، ومن الإيجابيات للمجال النفسي التي تتضح من خلال فقراته والتي تعزز سياسة تأنيث التعليم أن نظام التأنيث يزيد من ثقة الطلبة الذكور بالآباء وذلك لأن الآباء هم نموذج للطلبة الذكور كما ويرفع من ثقة الطالبات بالأمهات وهذا ما يعكسه الدور التي تقوم به الأم في البيت بحيث تعزز من دور الأب وكذلك تبقى هي القدوة للبنات، كما يتضح من إيجابيات هذا النظام تبعاً لهذا المجال أنه يقلل من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والإناث أكثر من النظام العادي لأنه يعمل على تنشئة جيل من الطلبة الذكور لهم شخصيات قوية ويكون ذلك من خلال إعداد مقررات دراسية تواكب التطور العلمي الحديث مع إشراك المعلمات في وضع هذه المناهج وإعدادها، وأن يتمشى قرار التأنيث مع ثقافة العصر الذي نعيش فيه ودراسته بشكل علمي وموضوعي ومنهجي يخدم مصلحة وطننا وأبنائنا ومن الفوائد التي نجنيها من نظام تأنيث التعليم في هذه المرحلة أن هذا النظام يقلل من الحواجز الوهمية للاختلاف بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة، بحيث أن هذا النظام يتمشى مع التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل، فهو يحقق مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة، ومن هنا علينا أن لا نغفل أو نستهتر بدور المعلم الذكر لأن لديه مهارات وخبرات يحتاجها الطالب ولديه القدرة في تربية الأجيال كما للمعلمة، لذلك يجب أن يكون التأنيث جزئي، أي أن يشمل كلا الجنسين من معلمين ومعلمات.

البرغوثي، عبد اللطيف (1990). *المجتمع الفلسطيني*، مركز احياء التراث العربي: مطبعة الأمل.

بلول، صابر (2009). *التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدوليّة والوقائع*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 25، ع 2.00.

بني عودة، سمر (2004). *معوقات وصول المرأة للمناصب الادارية العليا في المؤسسات التعليمية*، جامعة النجاح الوطنية.

تلمساني، أفنان (2013). *دراسة تعليم المعلمات للذكور في صفوف منفصلة في ضوء فقه الموازنات*، جامعة أم القرى.

جرادات ودغلس، فواز، عائشة (2008). *الإطار المرجعي لمفاهيم النوع الاجتماعي في المناهج والكتب المدرسية*، رسالة المعلم، مج 45، ص 125-135

جرباوي، نفيدة وناصر السعافين (2004). *النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية*، مستقبل التربية العربية. المركز العربي للتعليم والتنمية. مصر. مج 10، ع 34.

حداد، بشير (2004). *المعايير المهنية*، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

حرب، نجاح خليل؛ سرحان، غسان عبد العزيز (2005). *اثر تانيث الهيئات التعليمية على تحصيل طلبة المرحلة الاساسية الدنيا واتجاهاتهم نحوه*، مستقبل التربية، مج (86)، عدد 12، ص 89-114.

حسن، معاذ (2014). *التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي*، مجلة العلوم التربوية والنفسية-العراق، ع 104، ص ص 312-368.

حمائل، سعيد (2003). *إتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة*، جامعة النجاح الوطنية.

حمد، إنصاف ومحمد أكرم القش (2008). مؤشرات النوع الاجتماعي الفئة العمرية المستهدفة 15-24 سنة، مشروع دعم الاستراتيجيات الوطنية للشباب في سورية. دمشق.

حوسو، عصمت (2009). الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

ريادة (2011). الظروف الوظيفية للمعلمين الفلسطينيين، رام الله، فلسطين.

سالم، حسن (2010). تانيث التعليم الابتدائي، موقع العربية، تم الاسترجاع بتاريخ (2016/1/3).

<http://www.alarabiya.net/views/2010/05/11/108256.html>

صبري، خولة شخشير (2000). المساواة في التعليم الامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين. سلسلة أوراق بحثية. رام الله.

صغير، جاكلين (2006). النوع الاجتماعي والنظام التربوي الفلسطيني في المرحلة الأساسية، تقرير الدراسة التجريبية لفحص جدوى آلية بحث كمية ونوعية للتليل. مؤسسة مدد لبرامج الطفولة ومركز المرأة للأبحاث والتوثيق سلسلة بحوث اجرائية. دار القلم للطباعة والنشر. فلسطين.

العاجز، فؤاد وجميل نشوان (2004). عوامل الرضا وتطوير فاعلية أداء المعلمين بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول، كلية التربية الجامعة الإسلامية، 15 - آذار - 2004.

عبد الكريم، نصر (2010). تحليل خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي، مفتاح، رام الله، فلسطين.

عبدالله، رويدا زهير (2013). علم النفس التربوي في أطر عملية، ط1، عمان، الأردن، دار البداية ناشرون وموزعون.

عبود، عبد الغني (2005). التربية المقارنة والألفية الثالثة: الإيدولوجيا والتربية و النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي.

عبيدات، سهيل احمد (2007). اعداد المعلمين وتنميتهم. الطبعة الدنيا، عالم الكتب الحديثة، اربد، عمان.

العرباوي، آمال (2005). تانيث التعليم: دراسة تحليلية في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، (16)، 12، ص 17-26.

العسلي، كامل (1990). الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني/ المجلد الثالث، الدراسات الخاصة، الطبعة الأولى، بيروت.

عفونة، سائدة (2015). المسارات التخصصية الجديدة للفتيات من وجهة نظر مديري المحافظات الشمالية "دراسة ميدانية"، وحدة النوع الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

عقل، خالد (2004). المعلم بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عمرو، احمد(2010). تانيث التعليم، مرجع الألكتروني، تم الاسترجاع بتاريخ (1/1/2016)،

<http://www.lahaonline.com/articles/view/36141.htm>

العيسى، أحمد (2009). إصلاح التعليم في السعودية، دار الساقى، الحمراء، ص.ب. 113/5342، بيروت، لبنان.

الكتبي، ابتسام (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، ط1، منظمة المرأة العربية، مصر، القاهرة.

الكمنجي، ميسرة (2001). وجهات نظر المديرات والمعلمات وأولياء الأمور الإناث نحو تأنيث

الهيئة التدريسية في المرحلة الأساسية الدنيا في المدارس الحكومية و المدارس الخاصة في محافظات شمال فلسطين. جامعة النجاح الوطنية.

المشعان، عويد (2000). مصادر الضغوط المهنية لدى المدرسين في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت وعلاقتها بالاضطراب النفسية الجسمية، مجلة العلوم الاجتماعية، (28)، (1)، ص. ص 96-65.

معهد أبحاث السياسات، ماس (2010). سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات الصغيرة والمتوسطة، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث ودراسات، ماس (2006). سياسات تطوير مهنة التعليم في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

مفتاح (2010). تقييم التعليم من وجهة نظر الفئات المستفيدة، رام الله، فلسطين.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2013). بناء روابط نحو سياسات لتمكين النساء، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي (2013). الكتاب الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين

وزارة التربية والتعليم العالي (2014). التقييم الوطني للتعليم للجميع، رام الله، فلسطين

وزارة التربية والتعليم العالي (2014). واقع تعليم المرأة في فلسطين، رام الله، فلسطينية

وزارة التربية والتعليم العالي (2015). الكتاب الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين

وزارة التربية والتعليم العالي (2016). الكتاب الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين

وزارة التربية والتعليم العالي (2016). مراجعة سياسات وإستراتيجيات التعليم من منظور النوع الاجتماعي، رام الله، فلسطين.

اليونيفم (2005). التنمية والنوع الاجتماعي، ط5، الاردن.

- Aina, (2011) *Olaiya and Petronella A Cameron: why does Gender matter ? Counteracting Stereo taypes With Young Children. Dimensions of Early children hood. VOL39,NO3.*
- Driessen, G. (2007). **The feminisation of primary education: effects of teachers' sex on pupil achievement**, attitudes and behaviour. International Review of Education, 53(2), 183-203.
- Duffy, M. (2005). **Reproducing labor inequalities challenges for feminists conceptualizing care at the intersections of gender**, race, and class. Gender & Society, 19(1), 66-82..
- Gambil, S.,(2002). **Feminisation, the medical profession and its education.** Acta Clinica Belgica, 57(1), 3-4.
- Kleinhenz, E. and Ingvarson, L .(2007). **Standards for teaching: Theoretical understanding and application.** Australian Council for Educational Research (ACER).
- Mayer, D., Mitchel, J., Macdonald, D., Land R., and Luke, A. (2002). **From personal reflection to professional community: Educational Queensland Professional Standards for Teachers Evaluation for the year 2000 Pilot.** Brisbane: Education Queensland.
- Mulvey, J. (2010). **The Feminisation of Schools: Young Boys Are Being Left behind. What Targeted Teaching Strategies Can Help Them**

Reach Their Potential?. Education Digest: Essential Readings
Condensed for Quick Review, 75(8), 35-3

Skelton, C. (2002). **The feminisation of schooling'or're-
masculinising'primary education?** [1]. International Studies in
Sociology of Education, 12(1), 77-96.

الملاحق

ملحق (1) استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس قبل التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة

الأخوات الفاضلات المحترمات/الأخوة الأفاضل المحترمين،،

تحية طيبة وبعد،،

استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس الاستبانة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس الحكومية المرحلة الأساسية الدنيا في فلسطين". وذلك لإعداد أطروحة الماجستير في دراسات المرأة. آملين من حضرتكم الإجابة على فقرات الإستبانة بأمانة ودقه وموضوعية، وستعامل هذه البيانات بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحثة: نجود عبد الحليم زهد

القسم الأول: البيانات الشخصية وبيانات المدرسة:

1-الجنس:

() ذكر () أنثى

2- المسمى الوظيفي:

() معلم /ة () مدير /ة

3-المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس () ماجستير فأعلى

4- جنس المدرسة:

() ذكور () اناث () مختلطة

5- أدنى صف في المدرسة: ----- أعلى صف في المدرسة:-----

6- عدد المعلمين في المدرسة:----- عدد المعلمات في المدرسة:-----

7- المديرية:-----

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (x) على الإجابة المناسبة

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
1.	يشجع نظام تأنيث الهيئة التدريسية الأهالي على تعليم بناتهم			
2.	ينسجم نظام التأنيث مع دور المعلمة كمربية للجنسين في المنزل.			
3.	يعزز نظام تأنيث التعليم تفعيل دور مجالس أولياء الأمور.			
4.	يساعد نظام التأنيث على زيادة التواصل الاجتماعي مع أولياء الأمور وخصوصا الأمهات			
5.	يعزز تأنيث التعليم دور المرأة الإيجابي في المجتمع.			
6.	يساعد تأنيث التعليم على تحقيق أهداف اجتماعية عديدة			
7.	يحقق تأنيث التعليم مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة.			
8.	تتصل المعلمات بطريقة أكثر ودية مع الطلبة الإناث من الذكور في غرفة الصف.			
9.	تتعامل المعلمات مع التغيرات الصحية الطارئة للطلبة أكثر من المعلمين الذكور.			
10.	يظهر تأنيث التعليم بعض المشكلات النفسية لدى الطلاب الذكور			
11.	يتقبل الأهالي وجود المعلمات في المرحلة الأساسية الدنيا أكثر من وجود المعلمين.			
12.	يشعر بعض الطلبة الذكور بالحرج في التعامل مع المعلمات الإناث.			
13.	يصعب على الطلبة الذكور بعد الانتهاء من الصف الرابع التعامل مع بعضهم البعض.			

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
14.	يصعب تمشي تأنيث التعليم مع التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل.			
15.	يقلل نظام التأنيث من الحواجز الوهمية للاختلاط بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة.			
16.	توجد حصص في مجموعة من المواد تستوجب فصل الطلاب الذكور عن الإناث.			
17.	يتقبل الطلبة وجود المعلمات في الصف أكثر من المعلمين.			
1.	يزداد تحصيل الطلبة عندما تكون المعلمة أنثى.			
2.	يؤثر استبدال المعلمات سلباً على تحصيل الطلبة في حال الولادة في المدارس ذات الهيئة التدريسية المؤنثة.			
3.	تستخدم المعلمات أساليب تدريس متنوعة ومناسبة لتدريس الطلبة.			
4.	تعمل المعلمات على توظيف البيئة وتفعيل مصادر التعلم المتوفرة في المدرسة.			
5.	تقيس المعلمات نتائج تعلم الطلبة باستمرار وبشكل أكثر دقة منه لدى المعلمين في تلك المرحلة.			
6.	تهتم المعلمات بالأمر الترفيهي والفنية والوجدانية على حساب الأمور العلمية.			
7.	تركز المعلمات على فئة محددة من الأطفال الاعلى تحصيلاً والاكثر تميزاً.			
8.	تهتم المعلمات بتعزيز الطلبة وتشجيعهم على التعلم بدرجة أقل من المعلمين.			
9.	يوفر تأنيث التعليم فرص تنافس علمية مثيرة بين الطلاب الذكور والإناث.			

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
10.	تهتم المعلمات بإثراء المنهاج بأنشطة متنوعة أكثر من المعلمين.			
11.	يشجع تأنيث التعليم أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة لمتابعة تحصيل أبنائهم.			
1.	تتميز المعلمات بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة مما يجعل من نظام التأنيث أكثر ملاءمة في المرحلة الاساسية الدنيا.			
2.	تتعامل المعلمات مع الطلبة بطريقة أكثر صبرا وتحملا واطول نفسا من المعلمين.			
3.	تتصف المعلمات بعلاقات مودة أكثر لطلبة المرحلة الاساسية الدنيا من المعلمين.			
4.	يؤثر غياب المعلمات المتكرر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة.			
5.	تتوتر المعلمات وتتفعل بشكل سريع أكثر من المعلمين لدى تعاملهن مع الطلبة.			
6.	تهتم المعلمات أكثر في تجميل وتزيين البيئة الصفية والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة.			
7.	يعمل نظام التأنيث على تنشئة جيل من الطلبة الذكور ضعيفي الشخصية			
8.	يزيد نظام التأنيث من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والاناث أكثر من النظام العادي.			
9.	يخفض نظام التأنيث ثقة الأبناء بالأباء ويرفع ثقتهم بالأمهات.			
10.	يحتاج الطلبة الذكور الى وجود معلمين ذكور ليكون لهم في المدرسة نموذج وقدوة.			
1.	تحرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الاساسية الدنيا.			

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
2.	ترى المعلمة من خلال مهنة التدريس أنها تحقق ذاتها.			
3.	تلتزم المعلمات اكثر بالتعليمات والانظمة والقوانين في المرحلة الاساسية الدنيا.			
4.	تمتاز المعلمات بالتعامل بقدرة أقل مع المواقف الطارئة.			
5.	تتميز المعلمات بالانتظام والدقة في عملهن.			
6.	يحد نظام تأنيث التعليم من ممارسة العنف والعقاب على الطلبة مما يجعل المعلمات أكثر ملاءمة لهذه المرحلة.			
7.	توظف المعلمات ما يكتسبونه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين اكثر من المعلمين داخل غرفة الصف			
8.	تهتم المعلمات بالتحضير والاعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية اكثر من المعلمين.			
9.	يكون التنافس والنشاط لدى المعلمات اكثر مما لدى المعلمين.			
1.	تتفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار اكثر من المعلمين مما ينعكس ايجابا على سلوكهم.			
2.	تستخدم المعلمات اساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك بشكل افضل من المعلمين.			
3.	يزيد نظام التأنيث من حالات الكسل والخمول لدى بعض الطلبة اكثر من النظام العادي.			
4.	يزداد ميل بعض الطالبات الاناث الى حب السيطرة والتفرد في حال تأنيث التعليم.			

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
5.	يقلد بعض الطلاب الذكور معلماتهم في الكثير من التصرفات الانثوية مما ينعكس عليهم سلبا في المستقبل.			
6.	يعمل نظام تأنيث التعليم على انخفاض انماط السلوك العدوانى عند الطلاب.			
7.	يتعامل الطلاب الذكور مع المعلمات الاناث بشكل افضل من تعاملهم مع المعلمين.			
8.	تواجه المعلمات مشكلات النظام والانضباط المتزايدة بتصعيد العقاب البدني واللفظي.			
9.	يقلل نظام التأنيث من حالات الخجل والانطواء عند الطلاب الذكور والاناث مستقبلا.			
10.	يزيد نظام التأنيث من التعاون والمشاركة بين الطلاب الذكور والاناث داخل الغرفة الصفية وخارجها			
11.	يحرم نظام التأنيث الطلاب الذكور من التعرف على الانماط السلوكية الرجولية			
12.	يصعب على المعلمات حل المشكلات السلوكية للطلبة في حال تأنيث التعليم.			
1.	يعمل نظام التأنيث على زيادة فرص التعيين للخريجات.			
2.	يقلل اهتمام المعلمات بالنواحي المادية نظرا لقلّة المسؤوليات لديهن مما يزيد من كفاءتهن.			
3.	يوجه نظام تأنيث التعليم الخريجين الذكور نحو مهن اخرى نظرا لتناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات.			
4.	يحتاج نظام تأنيث التعليم الى اعداد كوادر فنية وعلمية مدربة ومتميزة مما يزيد من النفقات والاعباء المادية.			

الرقم	الفقرة	صالحة	صالحة بعد التعديل المقترح	غير صالحة تحذف
5.	يحقق نظام تأنيث التعليم توازنا وظيفيا عادلا بسبب نقص اعداد المعلمين المؤهلين للتعامل مع الطلاب الصغار ووفرة اعداد المعلمات.			
6.	يتطلب نظام التأنيث بناء خطط استراتيجية جديدة مما يجعله مكلفا من ناحية مادية.			
1.	يعزز نظام تأنيث التعليم في مفهوم النوع الاجتماعي في فلسطين.			
2.	يعكس نظام تأنيث التعليم من صورة المرأة التقليدية في الكتب المدرسية.			
3.	يعزز نظام تأنيث التعليم من دور المرأة الإنتاجي.			
4.	يرتبط نظام تأنيث التعليم بذكورية المجتمع.			
5.	ينطلق نظام تأنيث التعليم من الإختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى.			
6.	يؤكد نظام تأنيث التعليم دور المرأة الإيجابي.			
7.	يعزز نظام تأنيث التعليم دور المرأة المجتمعي.			
8.	يساعد نظام تأنيث التعليم في الحد من نسبة البطالة بين الفتيات.			

من وجهة نظرك ما هي ايجابيات وسلبيات تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من النواحي الاجتماعية والقيمية والسلوكية والنفسية للطلبة؟

ملحق (2) استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس بعد التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة

الأخوات الفاضلات المحترمات/الأخوة الأفاضل المحترمين،،

تحية طيبة وبعد،،

استبانة المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس الأساسية الدنيا الحكومية ومدراء التربية والتعليم في فلسطين". وذلك لإعداد أطروحة الماجستير في دراسات المرأة. آمليين من حضرتكم الإجابة على فقرات الإستبانة بأمانة ودقه وموضوعية، وستعامل هذه البيانات بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحثة: نجود عبد الحليم زهد

القسم الأول: البيانات الشخصية وبيانات المدرسة:

1-الجنس:

() ذكر () أنثى

2- المسمى الوظيفي:

() معلم /ة () مدير /ة

3-المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس () ماجستير فأعلى

4- جنس المدرسة:

() ذكور () اناث () مختلطة

5- أدنى صف في المدرسة: ----- أعلى صف في المدرسة:-----

6- عدد المعلمين في المدرسة:----- عدد المعلمات في المدرسة:-----

7- المديرية:-----

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (x) على الإجابة المناسبة

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الرقم	الفقرة
المجال الأول: الاجتماعي والقيمي						
					1.	يشجع نظام تأنيث الهيئة التدريسية الأهالي على تعليم بناتهم.
					2.	ينسجم نظام التأنيث مع دور المعلمة كمربية للجنسين في المنزل.
					3.	يعزز نظام تأنيث التعليم تفعيل دور مجالس أولياء الامور.
					4.	يساعد نظام التأنيث على زيادة التواصل الاجتماعي مع أولياء الأمور وخصوصا الأمهات.
					5.	يعزز تأنيث التعليم دور المرأة الإيجابي في المجتمع.
					6.	يساعد تأنيث التعليم على تحقيق أهداف اجتماعية عديدة.
					7.	يحقق تأنيث التعليم مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة.
					8.	تتصل المعلمات بطريقة أكثر ودية مع الطالبة الإناث من الذكور في غرفة الصف.
					9.	تتعامل المعلمات مع التغيرات الصحية الطارئة للطلبة أكثر من المعلمين الذكور.
					10.	يظهر تأنيث التعليم بعض المشكلات النفسية لدى الطلاب الذكور.
					11.	يتقبل الأهالي وجود المعلمات في المرحلة الأساسية الدنيا أكثر من وجود المعلمين.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					يشعر بعض الطلبة الذكور بالحرج في التعامل مع المعلمات الاناث.	12.
					يصعب على الطلبة الذكور بعد الانتهاء من الصف الرابع التعامل مع بعضهم البعض.	13.
					يصعب تمشي تأنيث التعليم مع التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل.	14.
					يقلل نظام التأنيث من الحواجز الوهمية للاختلاط بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة.	15.
					توجد حصص لبعض المواد تستوجب فصل الطلاب الذكور عن الإناث.	16.
					يتقبل الطلبة وجود المعلمات في الصف أكثر من المعلمين.	17.
المجال الثاني: التحصيل والمعرفة						
					يزداد تحصيل الطلبة عندما تكون المعلمة أنثى.	1.
					يؤثر استبدال المعلمات سلبا على تحصيل الطلبة في حال الغياب الطويل بسبب الولادة في المدارس ذات الهيئة التدريسية المؤنثة.	2.
					تستخدم المعلمات أساليب تدريس متنوعة ومناسبة لتدريس الطلبة.	3.
					تعمل المعلمات على توظيف البيئة وتفعيل مصادر التعلم المتوفرة في المدرسة.	4.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					تقيس المعلمات نتائج تعلم الطلبة باستمرار وبشكل أكثر دقة منه لدى المعلمين في تلك المرحلة.	5.
					تهتم المعلمات بالأمر الترفيهي والفني والوجدانية على حساب الأمور العلمية.	6.
					تركز المعلمات على فئة محددة من الأطفال الأعلى تحصيلاً والاكثرت تميزاً.	7.
					تهتم المعلمات بتعزيز الطلبة وتشجيعهم على التعلم بدرجة أقل من المعلمين.	8.
					يوفر تأنيث التعليم فرص تنافس علمية مثيرة بين الطلاب الذكور والإناث.	9.
					تهتم المعلمات بإثراء المنهاج بأنشطة متنوعة أكثر من المعلمين.	10.
					يشجع تأنيث التعليم أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة لمتابعة تحصيل أبنائهم.	11.
المجال الثالث: النفسي						
					تتميز المعلمات بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة مما يجعل من نظام التأنيث أكثر ملاءمة في المرحلة الأساسية الدنيا.	1
					تتعامل المعلمات مع الطلبة بطريقة أكثر صبراً وتحملاً واطول نفساً من المعلمين.	2
					تتصف المعلمات بعلاقات مودة أكثر لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا من المعلمين.	3
					يؤثر غياب المعلمات المتكرر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة.	4

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					تتوتر المعلمات وتتفعل بشكل سريع اكثر من المعلمين لدى تعاملهن مع الطلبة.	5
					تهتم المعلمات اكثر في تجميل وتزيين البيئة الصفية والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة.	6
					يعمل نظام التأنيث على تنشئة جيل من الطلبة الذكور ضعيفي الشخصية	7
					يزيد نظام التأنيث من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والاناث اكثر من النظام العادي.	8
					يخفض نظام التأنيث ثقة الأبناء بالأباء ويرفع ثقتهم بالأمهات.	9
					يحتاج الطلبة الذكور الى وجود معلمين ذكور ليكون لهم في المدرسة نموذج وقدوة.	10
المجال الرابع: المهني						
					تحرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الاساسية الدنيا.	1.
					ترى المعلمة من خلال مهنة التدريس أنها تحقق ذاتها.	2.
					تلتزم المعلمات اكثر بالتعليمات والانظمة والقوانين في المرحلة الاساسية الدنيا.	3.
					تمتاز المعلمات بالتعامل بقدرة أقل مع المواقف الطارئة.	4.
					تتميز المعلمات بالانتظام والدقة في عملهن.	5.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					يحد نظام تأنيث التعليم من ممارسة العنف والعقاب على الطلبة مما يجعل المعلمات أكثر ملاءمة لهذه المرحلة.	.6
					توظف المعلمات ما يكتسبونه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين اكثر من المعلمين داخل غرفة الصف	.7
					تهتم المعلمات بالتحضير والاعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية اكثر من المعلمين.	.8
					يكون التنافس والنشاط لدى المعلمات اكثر مما لدى المعلمين.	.9
المجال الخامس: السلوكي						
					تتفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار اكثر من المعلمين مما ينعكس ايجابا على سلوكهم.	.1
					تستخدم المعلمات اساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك بشكل افضل من المعلمين.	.2
					يزيد نظام التأنيث من حالات الكسل والخمول لدى بعض الطلبة اكثر من النظام العادي.	.3
					يزداد ميل بعض الطالبات الاناث الى حب السيطرة والتفرد في حال تأنيث التعليم.	.4
					يقاد بعض الطلاب الذكور معلماتهم في الكثير من التصرفات الانثوية مما ينعكس عليهم سلبا في المستقبل.	.5

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					يعمل نظام تأنيث التعليم على انخفاض انماط السلوك العدواني عند الطلاب.	.6
					يتعامل الطلاب الذكور مع المعلمات الاناث بشكل افضل من تعاملهم مع المعلمين.	.7
					تواجه المعلمات مشكلات النظام والانضباط المتزايدة بتصعيد العقاب البدني واللفظي.	.8
					يقلل نظام التأنيث من حالات الخجل والانطواء عند الطلاب الذكور والاناث مستقبلا.	.9
					يزيد نظام التأنيث من التعاون والمشاركة بين الطلاب الذكور والاناث داخل الغرفة الصفية وخارجها	.10
					يحرم نظام التأنيث الطلاب الذكور من التعرف على الانماط السلوكية الرجولية	.11
					يصعب على المعلمات حل المشكلات السلوكية للطلبة في حال تأنيث التعليم.	.12
المجال السادس: الاقتصادي						
					يعمل نظام التأنيث على زيادة فرص التعيين للخريجات.	.1
					يقلل اهتمام المعلمات بالنواحي المادية نظرا لقلة مسؤولياتهن والتزامهن في امور البيت مما يزيد من كفاءتهن.	.2
					يوجه نظام تأنيث التعليم الخريجين الذكور نحو مهن اخرى نظرا لتناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات.	.3

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					يحتاج نظام تأنيث التعليم الى اعداد كوادر فنية وعلمية مدربة و متميزة مما يزيد من النفقات والاعباء المادية.	4.
					يحقق نظام تأنيث التعليم توازنا وظيفيا عادلا بسبب نقص اعداد المعلمين المؤهلين للتعامل مع الطلاب الصغار ووفرة اعداد المعلمات.	5.
					يتطلب نظام التأنيث بناء خطط استراتيجية جديدة يجعله مكلفا مادياً.	6.
المجال السابع: النوع الاجتماعي						
					يعزز نظام تأنيث التعليم في مفهوم النوع الاجتماعي في فلسطين.	1
					يعكس نظام تأنيث التعليم من صورة المرأة التقليدية في الكتب المدرسية.	2
					يعزز نظام تأنيث التعليم من دور المرأة الإنتاجي.	3
					يرتبط نظام تأنيث التعليم بذكورية المجتمع.	4
					ينطلق نظام تأنيث التعليم من الإختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى.	5
					يؤكد نظام تأنيث التعليم دور المرأة الإيجابي.	6
					يعزز نظام تأنيث التعليم دور المرأة المجتمعي.	7
					يساعد نظام تأنيث التعليم في الحد من نسبة البطالة بين الفتيات.	8

من وجهة نظرك ما هي ايجابيات وسلبيات تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من النواحي الاجتماعية والقيمية والسلوكية والنفسية للطلبة؟

-1

-2

-3

-4

شاكرة لكم حسن تعاونكم

ملحق (3) استبانة المقابلة مع مدراء ومديرات التربية والتعليم

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة

الأخوة الأفاضل مدراء التربية والتعليم المحترمين،،

استبانة المقابلة مع مدراء ومديرات التربية والتعليم

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لسياسة تأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الدنيا من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس الأساسية الدنيا الحكومية ومدراء التربية والتعليم في فلسطين". وذلك لإعداد أطروحة الماجستير في دراسات المرأة. آمليين من حضرتكم الإجابة على الاسئلة بأمانه ودقه وموضوعية، وستعامل هذه البيانات بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرة لكم حسن تعاونكم.

الباحثة: نجود عبد الحليم زهد

القسم الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس:

() ذكر () أنثى

2-المؤهل العلمي:

() بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه

3- المديرية: -----

القسم الثاني: الأسئلة

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا من وجهة نظر مدراء التربية والتعليم في المدارس الأساسية الدنيا الحكومية في فلسطين" يرجى التكرم بالإجابة عليها:

1- من وجهة نظرك ما هي مبررات تأنيث التعليم في المدارس التابعة لمديرتكم؟

2- ما هي الآثار الاجتماعية والقيمية التي برزت من خلال تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟

- 3- اذكر/اذكري ايجابيات وسلبيات سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا في تحصيل الطلبة واكتسابهم للمعرفة؟
- 4- ما هي الآثار النفسية التي يعكسها نظام التأنيث في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على كل من الطالب والمعلمة؟
- 5- هل هناك جوانب مهنية تضيفها سياسة تأنيث الهيئة التدريسية في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟ اذكرها/اذكريها من فضلك.
- 6- اذكر/اذكري الآثار السلوكية التي يعكسها نظام تأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا على الطلبة؟
- 7- هل يوجد أثر من الناحية الاقتصادية لنظام تأنيث التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الدنيا؟ اذكرها/اذكريها من فضلك.

شكراً لحسن تعاونكم/ن

ملحق (4) اسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. سائدة عفونة	جامعة النجاح الوطنية
2	د. فريد ابو ظهير	جامعة النجاح الوطنية.
3	د. عمر عايد	جامعة النجاح الوطنية
4	د. سهيل صالحه	جامعة النجاح الوطنية
5	أ. خلود ناصر	مدير النوع الاجتماعي - وزارة التربية والتعليم العالي
6	أ. تحسين يقين	مدير في وحدة النوع الاجتماعي - وزارة التربية والتعليم العالي
7	أ. هيلدا عواد	رئيس قسم في وحدة النوع الاجتماعي - وزارة التربية والتعليم العالي
8	مروان زهد	محلل احصائي - وزارة التربية والتعليم العالي

ملحق (5) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الأثر لفقرات ومجالات
والدرجة الكلية لتقييم سياسة وزارة التربية والتعليم لتأنيث التعليم في الضفة الغربية
وقطاع غزة موزعة حسب مجالات الدراسة

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
المجال الأول: الاجتماعي والقيمي					
1	يشجع نظام تأنيث الهيئة التدريسية الأهالي على تعليم بناتهم.	0.97	3.90	78%	كبيرة
2	ينسجم نظام التأنيث مع دور المعلمة كمربية للجنسين في المنزل.	0.98	3.87	77%	كبيرة
3	يعزز نظام تأنيث التعليم تفعيل دور مجالس أولياء الامور.	1.00	3.51	70%	كبيرة
4	يساعد نظام التأنيث على زيادة التواصل الاجتماعي مع أولياء الأمور وخصوصا الأمهات.	1.02	3.97	79%	كبيرة
5	يعزز تأنيث التعليم دور المرأة الإيجابي في المجتمع.	0.98	3.49	70%	كبيرة
6	يساعد تأنيث التعليم على تحقيق أهداف اجتماعية عديدة.	0.93	3.51	70%	كبيرة
7	يحقق تأنيث التعليم مبدأ التكامل الاجتماعي التربوي في شخصية الطلبة.	1.01	3.46	69%	متوسطة
8	تتصل المعلمات بطريقة أكثر ودية مع الطلبة الإناث من الذكور في غرفة الصف.	1.11	3.58	72%	كبيرة
9	تتعامل المعلمات مع التغيرات الصحية الطارئة للطلبة أكثر من المعلمين الذكور.	1.13	3.73	75%	كبيرة
10	يظهر تأنيث التعليم بعض المشكلات النفسية لدى الطلاب الذكور.	1.06	3.30	66%	متوسطة

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
11	ينقبل الأهالي وجود المعلمات في المرحلة الأساسية الدنيا أكثر من وجود المعلمين.	1.10	3.84	77%	كبيرة
12	يشعر بعض الطلبة الذكور بالحرج في التعامل مع المعلمات الإناث.	1.04	3.28	66%	متوسطة
13	يصعب على الطلبة الذكور بعد الانتهاء من الصف الرابع التعامل مع بعضهم البعض.	0.98	3.11	62%	متوسطة
14	يصعب تمشي تأنيث التعليم مع التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل.	1.05	3.13	63%	متوسطة
15	يقلل نظام التأنيث من الحواجز الوهمية للاختلاط بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة.	0.95	3.48	70%	كبيرة
16	توجد حصص لبعض المواد تستوجب فصل الطلاب الذكور عن الإناث.	1.18	3.54	71%	كبيرة
17	ينقبل الطلبة وجود المعلمات في الصف أكثر من المعلمين.	1.15	3.45	69%	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال الأول	0.61	3.47	70%	كبيرة
المجال الثاني: التحصيل والمعرفة					
1	يزداد تحصيل الطلبة عندما تكون المعلمة أنثى.	1.25	3.62	72%	كبيرة
2	يؤثر استبدال المعلمات سلباً على تحصيل الطلبة في حال الغياب الطويل بسبب الولادة في المدارس ذات الهيئة التدريسية المؤنثة.	1.04	3.95	79%	كبيرة
3	تستخدم المعلمات أساليب تدريس متنوعة ومناسبة لتدريس الطلبة.	0.94	4.05	81%	كبيرة جداً
4	تعمل المعلمات على توظيف البيئة وتفعيل مصادر التعلم المتوفرة في المدرسة.	0.92	4.07	81%	كبيرة جداً

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
5	تقيس المعلمات نتائج تعلم الطلبة باستمرار وبشكل أكثر دقة منه لدى المعلمين في تلك المرحلة.	1.14	3.69	74%	كبيرة
6	تهتم المعلمات بالأمر الترفيهي والفنية والوجدانية على حساب الأمور العلمية.	1.24	3.06	61%	متوسطة
7	تركز المعلمات على فئة محددة من الأطفال الأعلى تحصيلاً والأكثر تميزاً.	1.21	2.64	53%	قليلة
8	تهتم المعلمات بتعزيز الطلبة وتشجيعهم على التعلم بدرجة أقل من المعلمين.	1.18	2.72	54%	قليلة
9	يوفر تأنيث التعليم فرص تنافس علمية مثيرة بين الطلاب الذكور والإناث.	1.15	3.41	68%	متوسطة
10	تهتم المعلمات بإثراء المنهاج بأنشطة متنوعة أكثر من المعلمين.	1.11	3.93	79%	كبيرة
11	يشجع تأنيث التعليم أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة لمتابعة تحصيل أبنائهم.	0.99	3.83	77%	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الثاني	0.61	3.52	70%	كبيرة
المجال الثالث: النفسي					
1	تتميز المعلمات بالمحبة والعطف والحنان على الطلبة مما يجعل من نظام التأنيث أكثر ملاءمة في المرحلة الأساسية الدنيا.	0.98	4.12	82%	كبيرة جداً
2	تتعامل المعلمات مع الطلبة بطريقة أكثر صبراً وتحملاً واطول نفساً من المعلمين.	0.91	4.07	81%	كبيرة جداً
3	تتصف المعلمات بعلاقات مودة أكثر لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا من المعلمين.	1.05	4.01	80%	كبيرة جداً
4	يؤثر غياب المعلمات المتكرر بشكل سلبي على نفسيات الطلبة.	1.02	3.94	79%	كبيرة

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
5	تتوتر المعلمات وتتفعل بشكل سريع اكثر من المعلمين لدى تعاملهن مع الطلبة.	1.05	3.17	63%	متوسطة
6	تهتم المعلمات اكثر في تجميل وتزيين البيئة الصفية والمدرسية مما يريح نفسية الطلبة.	0.93	4.18	84%	كبيرة جدا
7	يعمل نظام التأنيث على تنشئة جيل من الطلبة الذكور ضعيفي الشخصية	1.23	3.06	61%	متوسطة
8	يزيد نظام التأنيث من حالات التوتر النفسي عند الطلاب الذكور والاناث اكثر من النظام العادي.	1.12	3.09	62%	متوسطة
9	يخفض نظام التأنيث ثقة الأبناء بالآباء ويرفع ثقتهم بالأمهات.	1.16	3.09	62%	متوسطة
10	يحتاج الطلبة الذكور الى وجود معلمين ذكور ليكون لهم في المدرسة نموذج وقدوة.	1.06	3.90	78%	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الثالث	0.55	3.63	73%	كبيرة
المجال الرابع: المهني					
1	تحرص المعلمة على أداء وظيفتها بفاعلية عالية في المرحلة الاساسية الدنيا.	0.92	4.27	85%	كبيرة جداً
2	ترى المعلمة من خلال مهنة التدريس أنها تحقق ذاتها.	0.84	4.03	81%	كبيرة جداً
3	تلتزم المعلمات اكثر بالتعليمات والانظمة والقوانين في المرحلة الاساسية الدنيا.	0.97	4.18	84%	كبيرة جداً
4	تمتاز المعلمات بالتعامل بقدرة أقل مع المواقف الطارئة.	1.10	3.50	70%	كبيرة
5	تتميز المعلمات بالانتظام والدقة في عملهن.	0.98	4.00	80%	كبيرة جداً

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
6	يحد نظام تأنيث التعليم من ممارسة العنف والعقاب على الطلبة مما يجعل المعلمات أكثر ملاءمة لهذه المرحلة.	1.14	3.62	72%	كبيرة
7	توظف المعلمات ما يكتسبونه من الدورات التربوية وتوجيهات المشرفين التربويين أكثر من المعلمين داخل غرفة الصف	1.05	3.93	79%	كبيرة
8	تهتم المعلمات بالتحضير والاعداد المسبق للدرس في الهيئة التدريسية أكثر من المعلمين.	1.03	4.05	81%	كبيرة جدا
9	يكون التنافس والنشاط لدى المعلمات أكثر مما لدى المعلمين.	1.00	3.89	78%	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الرابع	0.70	3.89	78%	كبيرة
المجال الخامس: السلوكي					
1	تتفهم المعلمات مشكلات الطلبة الصغار أكثر من المعلمين مما ينعكس ايجابا على سلوكهم.	1.06	3.80	76%	كبيرة
2	تستخدم المعلمات اساليب متنوعة وناجحة لتعديل السلوك بشكل افضل من المعلمين.	1.09	3.74	75%	كبيرة
3	يزيد نظام التأنيث من حالات الكسل والخمول لدى بعض الطلبة أكثر من النظام العادي.	1.20	3.00	60%	متوسطة
4	يزداد ميل بعض الطالبات الاناث الى حب السيطرة والتفرد في حال تأنيث التعليم.	1.13	3.36	67%	متوسطة
5	يقلد بعض الطلاب الذكور معلماتهم في الكثير من التصرفات الانثوية مما ينعكس عليهم سلبا في المستقبل.	1.15	3.33	67%	متوسطة
6	يعمل نظام تأنيث التعليم على انخفاض انماط السلوك العدوانية عند الطلاب.	1.05	3.40	68%	متوسطة

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
7	يتعامل الطلاب الذكور مع المعلمات الاناث بشكل افضل من تعاملهم مع المعلمين.	1.15	3.29	66%	متوسطة
8	تواجه المعلمات مشكلات النظام والانضباط المتزايدة بتصعيد العقاب البدني واللفظي.	1.14	3.35	67%	متوسطة
9	يقل نظام التأنيث من حالات الخجل والانطواء عند الطلاب الذكور والاناث مستقبلا.	1.08	3.32	66%	متوسطة
10	يزيد نظام التأنيث من التعاون والمشاركة بين الطلاب الذكور والاناث داخل الغرفة الصفية وخارجها	1.06	3.58	72%	كبيرة
11	يحرم نظام التأنيث الطلاب الذكور من التعرف على الانماط السلوكية الرجولية	1.19	3.51	70%	كبيرة
12	يصعب على المعلمات حل المشكلات السلوكية للطلبة في حال تأنيث التعليم.	1.12	3.35	67%	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال الخامس	0.59	3.39	68%	متوسطة
المجال السادس: الاقتصادي					
1	يعمل نظام التأنيث على زيادة فرص التعيين للخريجات.	0.89	4.00	80%	كبيرة جدا
2	يقل اهتمام المعلمات بالنواحي المادية نظرا لقلة مسؤولياتهن والتزامهن في امور البيت مما يزيد من كفاءتهن.	1.01	3.28	66%	متوسطة
3	يوجه نظام تأنيث التعليم الخريجين الذكور نحو مهن اخرى نظرا لتناقص فرص العمل في مهنة التعليم لصالح المعلمات.	0.95	3.81	76%	كبيرة
4	يحتاج نظام تأنيث التعليم الى اعداد كوادر فنية وعلمية مدربة ومتميزة مما يزيد من النفقات والاعباء المادية.	1.08	3.46	69%	متوسطة

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
5	يحقق نظام تأنيث التعليم توازنا وظيفيا عادلا بسبب نقص اعداد المعلمين المؤهلين للتعامل مع الطلاب الصغار ووفرة اعداد المعلمات.	1.15	3.39	68%	متوسطة
6	يتطلب نظام التأنيث بناء خطط استراتيجية جديدة يجعله مكلفا مادياً.	1.00	3.39	68%	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال السادس					
المجال السابع: النوع الاجتماعي					
1	يعزز نظام تأنيث التعليم في مفهوم النوع الاجتماعي في فلسطين.	0.94	3.68	74%	كبيرة
2	يعكس نظام تأنيث التعليم من صورة المرأة التقليدية في الكتب المدرسية.	0.87	3.51	70%	كبيرة
3	يعزز نظام تأنيث التعليم من دور المرأة الإنتاجي.	0.93	3.88	78%	كبيرة
4	يرتبط نظام تأنيث التعليم بذكورية المجتمع.	0.94	3.37	67%	متوسطة
5	ينطلق نظام تأنيث التعليم من الإختلاف البيولوجي بين الذكر والأنثى.	0.98	3.39	68%	متوسطة
6	يؤكد نظام تأنيث التعليم دور المرأة الإنجابي.	1.03	3.33	67%	متوسطة
7	يعزز نظام تأنيث التعليم دور المرأة المجتمعي.	0.99	3.89	78%	كبيرة
8	يساعد نظام تأنيث التعليم في الحد من نسبة البطالة بين الفتيات.	0.92	4.04	81%	كبيرة جدا
الدرجة الكلية للمجال السابع					
الدرجة الكلية للفقرات الكلية					
		0.50	3.56	71%	كبيرة

ملحق (6) كتاب تسهيل المهمة

دولة فلسطين

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Deputy Minister office



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مكتب الوكيل

ملحق (6)

الرقم: وت/ع/ ٤٦ / ٥٨١٠
التاريخ: 11/5/2016
الموافق: 4/5/1437 هـ

السادة مديري التربية والتعليم المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الدرجة المستهدفة: () دكتوراه (✓) ماجستير () مشروع تخرج () بحث خاص () حلقة بحث

أهديكم أطيب التحيات، وأرجو التكرم تسهيل مهمة الطالبة نجود عبد الحليم عبد اللطيف زهد* تخصص ماجستير دراسات المرأة في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية لتنفيذ أطروحتها بعنوان "تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأنيث التعليم في الصفوف الأربعة الأساسية الأولى من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات المدارس الدنيا الحكومية ومدراء التربية والتعليم في فلسطين. حيث ستقوم الباحثة بتوزيع استبانة على عينة مختارة من المدارس المستهدفة وتنفيذ عدد من المقابلات مع المستهدفين.

مع الإحترام ،،

د. بصري صالحي

وكيل وزارة التربية والتعليم العالي



نسخة :

معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية المحترم
ق.أ. مدير عام التعليم العام المحترم
المكلف بوحدة البحث والتطوير التربوي المحترم

رأى به

ملحق (7) كتاب تسهيل المهمة 2

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
General Directorate of Educational planning



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
الإدارة العامة للتخطيط التربوي

الرقم: و.ت.خ ذكرة داخلية ()

التاريخ: 2016/05/15

الموافق: 8 شعبان 1437 هـ



المحترمون

السادة / مديرو التربية والتعليم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!!

الموضوع / تسهيل مهمة بحث

تهديكم أطيب التحيات، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وبخصوص الموضوع أعلاه،

يرجى تسهيل مهمة الباحثة/ نجود عبد الحليم عبد التطيف زهد والتي تجري بحثاً بعنوان:

" تقييم سياسة وزارة التربية والتعليم العالي لتأثير التعليم في الصفوف الأساسية الأربعة الأولى من

وجهة نظر المعلمين والمعلمات ومدراء المدارس ومدراء التربية والتعليم"

في تطبيق أدوات البحث على عينة من معلمي ومديرو المدارس الأساسية الدنيا ومديرو التربية والتعليم بمدريبتكم

الموقرة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بجامعة النجاح الوطنية، وذلك حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


أرشيد محمد أبو جججج

نائب مدير عام التخطيط التربوي



نسخة:

- السيد/ وكيل وزارة التربية والتعليم العالي
- السيد/ وكيل الوزارة المساعد للتقويم والتقييم
- السيد/ وكيل الوزارة المساعد للتقويم للتعليم العالي
- تلف:

Al-Raqeeq

Gaza: (08-2641295 - 2641297) Fax:(08-2641292)

غزة: (08-2641297 - 2641295) فاكس: (08-2641292)

Email: info@mohe.ps

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Evaluating Ministry of Education and Higher
Education policy towards feminization of
education in the first four basic grades from view
of teachers, school principals and education
directors in West Bank and Gaza Strip**

**By
Nojud abdelhaleem Zuhd**

**Supervision
Dr. Saida Affouneh**

**This thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master of Women's Studies, Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2017

**Evaluating Ministry of Education and Higher Education policy
towards feminization of education in the first four basic grades from
view of teachers, school principals and education directors in West Bank
and Gaza Strip**

**By
Nojud abdelhaleem Zuhd
Supervision
Dr. Saida Affouneh**

Abstract

The study aimed to identify and recognize the MOHE policy in Feminization the education, the researcher used the analytical descriptive approach in her study through using qualitative and quantitative tools as questionnaire and interviews.

The population of the study consisted of teachers, principals and directors of governmental schools in West Bank and Gaza Strip distributed on the directorates of West Bank and Gaza Strip, in addition to the directors of directorates.

The sample of study is 601 questionnaire distributed to teachers and principals, 581 restored, using randomly cluster method which includes the Gender and Directorate.

All the principals and directors were been selected for interview, but due to the difficulty of communicating with Gaza strip only 17 interviews were conducted in West Bank.

The study results shows that the degree of effects of evaluation the education feminizations in West Bank and Gaza strip from the point of

view of teachers and school principals and directors in the basic schools was high (positive).

The results of interviews show that female teachers have better capability in dealing with students, because of their passion and tenderness as mothers, the education feminization got tangible results in raising the level of student's results, in addition to declining the behavioral problems and increase students discipline and commitments.

The result shows no statistical significance between teachers' responsive means according to their positions. On the other hand the school gender, Qualifications, directorate and Gender show statistical significant differences.

Based on the study results, researcher recommended that the Ministry of education and higher education should adapt new strategic plans and prepares qualified staff and generalization the education feminization in more areas.

In addition to conduct more conferences and workshops to the local community to spread the awareness of demonization the education.